على الهامش

التقرير السنوي لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2006

المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
האגודה הערבית לזכויות האדם
Arab Association for Human Rights

البحث وكتابة التقرير: طارق إبراهيم، محام

الترجمة (من العبرية) والتدقيق اللغوي: الفصل الأول، الثاني، الثالث، الرابع والسابع - سليمان أبو صعلوك؛
الفصل الخامس، السادس والثامن - محمد كيال

تاريخ النشر: حزيران 2007

صورة الغلاف: هدم بيت في مدينة رهط في النقب، 2006.

يصدر هذا التقرير بدعم من الإتحاد الأوروبي وأيكو. الآراء والمواد الواردة فيه هي بمسؤولية المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، وعليه فإنها لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية للإتحاد الأوروبي أو أيكو.

تأسست المؤسسة العربية لحقوق الإنسان عام 1988 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين في العمل الأهلي بهدف حماية وتعزيز الحقوق السياسية، المدنية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وذلك من وجهة نظر حقوق الإنسان الدولية. في العام 2003 وسّعت المؤسسة العربية نشاطاتها لتشمل برنامجاً لمراقبة حقوق الإنسان، إعتماداً على البحث الميداني والمقابلات المباشرة مع الضحايا وتحليل القانون المحلي ومعايير حقوق الإنسان العالمية. وتعود فكرة مشروع الرصد والتوثيق في المؤسسة العربية إلى أحداث أكتوبر عام 2000 وسقوط 12 فلسطينياً مواطني إسرائيل وواحد من سكان الأراضي المحتلة برصاص الشرطة. ومنذ تلك الأيام حدثت انتهاكات جسيمة عدة لحقوق الإنسان بما يتعلق بالأقلية الفلسطينية، الأمر الذي أكد أهمية وجود نظام للمراقبة والتوثيق.

فهرس

تقديم: من الهامش إلى هامش الهامش 7

الفصل الأول: مواطنة من الدرجة الثانية 9

أ) مقدمة 9

ب) قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام 2003 11

تطبيق القانون 12

قرار المحكمة العليا 13

نقد المؤسسة العربية لحقوق الإنسان 14

تعديل الأمر المؤقت 15

تعديل رقم 19 لقانون الدخول إلى إسرائيل 16

ج) منح مكانة دائمة لأولاد أجانب 17

الفصل الثاني: ملاحقات سياسية 18

أ) مقدمة 18

ب) منع مغادرة البلاد ومنع الزيارات للدول العربية 23

ج) تحليل المؤسسة العربية لحقوق الإنسان 28

الفصل الثالث: مصادرة الأراضي والتمييز في تخصيص الأراضي وسياسة لجان التنظيم 30

أ) مقدمة 30

ب) خرائط هيكلية 31

ج) مصادرة الأراضي 34

د) السكن 39

ه) هدم البيوت 40

و) المدن المختلطة 44

الفصل الرابع: المواطنين العرب في النقب 46

أ) مقدمة 46

ب) تهويد النقب 47

ج) تجاهل المواطنين العرب في النقب..... 48
د) إخلاء وسلب الأرض..... 48
ه) هدم البيوت 50
و) إبادة محاصيل زراعية..... 52
ز) استيطان أفراد..... 53
ح) تزويد المياه للقرى غير المعترف بها..... 54
ط) خدمات صحية..... 55
ي) مناطق للرعي 56
ك) مخلفات عسكرية في مناطق الرعي 57

الفصل الخامس: الحرب على لبنان والمواطنون العرب 59

أ) مقدمة 59
ب) النقص في الملاجئ 59
ج) نصب بطاريات صواريخ ودبابات بالقرب من القرى العربية..... 61
د) عدم نصب صفارات إنذار وتقديم الإرشادات 61
ه) الميزانيات والتعويضات لترميم منطقة الشمال..... 62
و) خطة اصلاح التربية والتعليم في منطقة الشمال 64
ز) عدم استخدام اللغة العربية 65

الفصل السادس: العنصرية تجاه المواطنين العرب 67

أ) مقدمة 67
ب) عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان..... 68
ج) عنصرية من قبل أعضاء الكنيست والوزراء اليهود 71
د) عنصرية من جانب الشرطة 72
ه) عنصرية الهيئات الرسمية وشبه الرسمية..... 73
و) العنصرية في منح الخدمات..... 76
ز) العنصرية خلال انتخابات الكنيست الـ17 77
ح) قوانين ومشاريع لقوانين عنصرية 79
ط) المطالبة بالترحيل (الترانسفير)..... 80
ي) عنصرية من قبل المواطنين اليهود 81

الفصل السابع: العنف تجاه المواطنين العرب.....84

أ) عنف الشرطة تجاه المواطنين العرب 84

مقدمة 84

قتل مواطنين عرب بأيدي الشرطة 85

عنف بوليسي تجاه مواطنين عرب (لم ينته بقتل) 86

تقديم شرطيين للمحاكمة بسبب استخدامهم العنف ضد المواطنين العرب 89

ب) عنف مواطنين يهود تجاه المواطنين العرب 91

الفصل الثامن: إنتهاك حرمة الأماكن المقدسة 96

ملحق: قائمة بعمليات الهدم وتوزيع أوامر الهدم 102

من الهامش الى هامش الهامش

دأبت المؤسسة العربية لحقوق الإنسان على إصدار تقرير سنوي، للسنة الثالثة على التوالي، ترصد من خلاله بعض الانتهاكات لتوثقها في التقرير، وتتعقب أثر السياسة الرسمية، التي اتبعتها الدولة ومؤسساتها، خلال السنة، تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وترتسم من المعلومات الواردة في هذا التقرير السنوي صورة نمطية من التمييز العنصري، الذي ترسخ في السياسات الرسمية والقانونية، ليصبح نهجًا، أخطر ما فيه أنه تحول إلى القاعدة القانونية التي تحكم علاقة الدولة والأغلبية السكانية بالأقلية الفلسطينية. حيث أفضت القوانين العنصرية والسياسات التمييزية إلى خلق قاعدة تقوم على قبول العنصرية، بل وترفدها بدوافع ومبررات قانونية وسياسية.

ومع انتقال الخطاب العنصري من الهامش إلى المركز، ومن الاستثناء إلى القاعدة، نرى تصاعدًا للخطاب الديمغرافي، الذي لم يعد خطاباً مرافقاً للأحزاب العنصرية الهامشية فحسب، بل أصبح قانوناً تشرعه غالبية الأحزاب السياسية وتجيز استعماله في التعديلات، التي أدخلت على قانون المواطنة، الذي شكل اقراره تدخلاً سافرًا بحق الإنسان الأساسي في تشكيل عائلة واختيار الزوجة وإنجاب الأولاد في بلده ووطنه. وفي العام الماضي استمرت الدولة ومؤسساتها في استغلال "الأمن" حجة لها، لتشرّع كل المحرمات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ابتداءً من الملاحقات السياسية، مروراً بتشريد العائلات وإبعاد الأمهات والآباء عن أولادهم، وانتهاءً بالاعتقالات السياسية ومنع الزيارات للدول العربية وغيرها.

وشهد العام 2006 استمرارًا لسياسة مصادرة الأراضي، وخنق القرى والمدن العربية ومنعها من التطور، إضافة لتصاعد عمليات هدم البيوت العربية في الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة، في الوقت الذي وضعت فيه الدولة ومؤسساتها التخطيطية كافة الخطط والبرامج لإتمام سياسة التهويد، التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية من خلال خطة "تطوير النقب والجليل"، التي اعتبرتها الحكومة، بكافة وزاراتها، خطة وطنية رصدت من أجلها الملايين من الدولارات، لتشجع إقامة البلدات والمستوطنات اليهودية على أراضي واسعة، في حين يتم تضييق الخناق على القرى العربية وحصرها في بلدات تفتقر لأبسط مقومات البقاء والتطور، وتعاني المشاكل التخطيطية والنواقص في البنى التحتية، وتواجه خطر الهدم والاخلاء، علاوة على حرمانها من مياه الشرب والخدمات الأساسية.

وشهد العام 2006 الحرب العدوانية الإسرائيلية على جنوب لبنان، والتي أظهرت أيضاً، إضافة لوحشية الاعتداء على المدنيين اللبنانيين، التمييز الذي يواجهه المواطنون العرب في مجالات عديدة، كان أبرزها النقص الكبير بالملاجئ وحتى انعدامها في غالبية القرى العربية، وانعدام غرف الأمان والطوارئ، إضافة لانعدام وجود صفارات الانذار والمواد الإرشادية للمواطنين العرب. كل هذا علاوة على التحريض الذي قامت به وسائل الاعلام العبرية تجاه المواطنين العرب أثناء الحرب وبعدها، وتجاهلها للثمن الباهظ الذي دفعه هؤلاء المواطنون بالخسائر البشرية والمادية.

أما على المستوى الشعبي، فقد شهد العام 2006 تزايداً في مظاهر العنصرية تجاه المواطنين العرب من قبل الأغلبية اليهودية، كما أظهرت استطلاعات الرأي تأييداً متصاعداً (62%) لفكرة الترحيل القسري (الترانسفير السكاني) للعرب من البلاد، وأن أكثر من 40% يؤيدون الفصل العنصري، وكل ذلك ثمرة للسياسات الرسمية والأجواء العامة، التي انعكست في زيادة تمثيل أحزاب يهودية متطرفة في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم مشاركتها في الائتلاف الحكومي، الأمر الذي سهل نشر أفكارها العنصرية وبث سمومها ضد المواطنين العرب في سياق مهامها الرسمية والوزارية، مما فتح المجال أمام أحزاب أخرى وأعضاء كنيست من تيارات مختلفة للتسابق بطرح أفكارها واقتراحاتها العنصرية تجاه المواطنين العرب على شكل اقتراحات قوانين عديدة تصف العرب على أنهم "طابور خامس" و"أعداء الدولة".

ويرصد التقرير بشكل مقلق تزايد الاعتداءات الجسدية على المواطنين العرب، من قبل رجال الشرطة، دون مبرر ودونما محاسبة، وهو ما يشكل استمراراً للتعامل مع المواطنين العرب "بعقلية العدو"، الأمر الذي أشارت

إليه "لجنة أور" في تقريرها وطالبت بإنهائه!! ويبدو أن هذه الظاهرة المقلقة فتحت الأبواب أمام استمرار اعتداءات جسدية وممارسة العنف من قبل مواطنين يهود ضد مواطنين عرب لأسباب عنصرية، كما يشير التقرير في عدة حالات.

كما يؤكد التقرير أن العام 2006 شهد استمرار انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والإعتداء على حرمة المساجد والمقابر، إضافة للاعتداء على كنيسة البشارة بشكل يخالف القيم الإنسانية والدينية، ويثير أجواء من الكراهية والحقد والعنف.

إن المؤسسة العربية لحقوق الانسان، إذ تضع تقريرها السنوي الثالث، فإنها تشير بشكل واضح إلى تصاعد العنصرية وسياسات التمييز بمختلف مجالات الحياة ضد المواطنين العرب في البلاد، الأمر الذي يشير إلى فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه الآفة الخطيرة. بل ويؤكد التقرير أن هذه الحكومات تقوم بتبرير هذه الممارسات وحماية مقترفيها على المستوى الرسمي والشعبي، وتوفر أجواءً قانونية وسياسية تدعم استمرارها. وتؤكد المؤسسة العربية لحقوق الإنسان أن حكومة إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة جراء تصاعد العنصرية في الشارع الإسرائيلي ومؤسساته الرسمية، الأمر الذي ينذر بنشوء أجواء من الكراهية والحقد، والتي قد تترجم لممارسات عنيفة واعتداءات مباشرة، لتشكل مرحلة جديدة تنتقل بالتمييز والعنصرية إلى حيز الممارسة الفاشية.

وإذ تشير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان إلى هذا الانحدار الخطير في مستوى انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها تذكر بتقاعس المجتمع الدولي عن القيام بواجباته، لإرغام إسرائيل على احترام المعايير الإنسانية والدولية لحقوق الإنسان. وتؤكد أن الصمت العالمي على الإنتهاكات الخطيرة، التي تحدث في المناطق الفلسطينية المحتلة وداخل إسرائيل، إنما يشكل مشاركة بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية في استمرار هذه الانتهاكات وتصاعدها. وتدعو المؤسسة العربية المجتمع الدولي لأخذ دور فعال من أجل توفير الأدوات اللازمة لفرض الرقابة والمتابعة، من أجل حماية المواطنين والأقلية من سلطة الدولة والأغلبية، ومن أجل حماية حقوق الإنسان وتطبيقها.

محمد زيدان،
مدير عام،
المؤسسة العربية لحقوق الإنسان

مواطنة من الدرجة الثانية

أ) مقدمة

العرب في إسرائيل هم مواطنو الدولة، إذ يحملون بطاقات هوية إسرائيلية وجوازات سفر إسرائيلية ولهم الحق في أن يَنتخبوا ويُنتخبوا في الانتخابات، وبناء على ذلك، يحظون بالمساواة من الناحية النظرية. ولكن، من الناحية العملية، فإن مواطنتهم متدنية مقارنة بمواطنة سكان الدولة اليهود.

بموجب قانون العودة الإسرائيلي، يحق لكل يهودي، أي كان وأينما كان، الهجرة إلى إسرائيل، وفور هجرته يحظى بمكانة مواطن فيها، دون الحاجة إلى المرور بإجراءات الهجرة، كما في معظم الدول الأخرى، بل هو يعتبر "عائدًا" للدولة التابعة له كحق وليس كمنّة. وهذا الحق هو حق مطلق، وفقط في ظروف معينة وفي حالات نادرة يمكن لوزير الداخلية أن يلغيه أو يحول دون منحه. أما بما يتعلق بالعرب، فقد تم تحديد معايير المواطنة في قانون آخر، وهو قانون المواطنة لعام 1952. وخلافًا للمواطنين اليهود، ليس هناك حق مثبت في القانون يمكّن المواطنين العرب من استقدام أبناء عائلاتهم إلى إسرائيل كمواطنين. وتحت مظلة قانون المواطنة، كان يمكن للمواطنين العرب أن يتزوجوا من فلسطينيين ليسوا مواطنين في إسرائيل (على الأغلب من الأراضي الفلسطينية المحتلة: الضفة الغربية أو قطاع غزة) وأن يقوموا بتقديم طلب "لم شمل عائلات"، كإجراء كان من المفروض أن يوصل إلى المواطنة للزوج/ة الأجنبي/ة. ولكن حتى وفق هذا القانون، لاقت طلبات لم شمل العائلات التجاهل، وتلك التي تم معالجتها- أوصلت في أقصى حد لها إلى إقامة مؤقتة وليس إلى مواطنة. في عام 1999 تقرر، في أعقاب التماس للمحكمة العليا، انتهاج "الإجراء التدريجي"، الذي بموجبه وعدت الدولة بأن تصدر للزوج/ة الأجنبي/ة سلسلة تصاريح إقامة مؤقتة، تفسح لهم المجال للسكن في البلاد مدة السنوات الخمس المطلوبة إلى أن يصبحوا ذوي استحقاق لإقامة دائمة ومواطنة. لكن، من الناحية العملية، شددت الدولة في تطبيق "الإجراء التدريجي"، حيث لم تمنح مكانة إقامة دائمة ومواطنة إلا لعدد ضئيل من الحالات.

ودأبت الدولة على وضع العراقيل أمام العرب للحيلولة دون حصولهم على مكانة في إسرائيل. وينبع ذلك من اعتبارات ديمغرافية، أي من النية في تقليص عدد العرب ذوي المكانة القانونية في إسرائيل إلى أقصى حد ممكن. وكجزء من تطبيق هذا الهدف، ترفض الدولة في حالات كثيرة إصدار تأشيرة دخول أو إقامة للزوج/ة الأجنبي/ة، أو ترفض تسجيل أولاد الزوجين في بطاقة هوية الوالدين (إذا كان الولد قد ولد خارج إسرائيل)، رغم أنه يحق لهم حسب القانون الحصول على مكانة في الدولة. والنتيجة هي، أن العديد من الأشخاص، ذوي استحقاق الحصول على مكانة في الدولة، يعيشون فيها بدون مكانة رسمية، ولذلك فإنهم لا يتمتعون بالحقوق الاجتماعية (مثل التأمين الصحي) والمدنية (مثل حق الانتخاب)، الملحقة بالمواطنة.

كانون الثاني: رفض الاعتراف بمواطنة طفلة من باقة الغربية لأن والدتها أنجبتها في نابلس

رفضت وزارة الداخلية الإسرائيلية منح الجنسية للطفلة قدر إسماعيل مواسي، وتسجيلها في هوية والدتها، لأن والدتها أنجبتها في مستشفى "رافيديا" في نابلس، مع أن شقيقيها فهمي وأحمد منحا الجنسية، حيث ولدا في مستشفى "هيلل يافه" في الخضيرة.

تقول والدة الطفلة، السيدة إزدهار مواسي: "عندما كنت حاملا في شهري الأخير (قبل ثلاث سنوات تقريبا)، تواجدت في بيت زوجي إسماعيل في نابلس لزيارته، حيث يمنع من الدخول إلى إسرائيل لأنه لا يحمل الهوية الإسرائيلية. شعرت بأنني على وشك أن أنجب طفلتي، فعدت أدراجي لمسقط رأسي في باقة الغربية، لكن في مداخل نابلس كانت هناك حواجز أمنية وطوق أمني. فقد منعوني من مغادرة المدينة، رغم أنني أخبرتهم بأنني على وشك الولادة".

وتضيف إزدهار بأن زوجها قد أصيب بعد ذلك بأزمة قلبية وقد فارق الحياة في أثناء تلك الفترة. وكانت على قناعة رغم كل مصابها بأن عليها تسجيل ابنتها في وزارة الداخلية في إسرائيل، وفعلا توجهت لوزارة الداخلية

في الخضيرة لتسجيل طفلتها مع كل الأوراق الثبوتية، لكن وزارة الداخلية رفضت ذلك معللة بأن الطفلة ولدت في الضفة الغربية، وهي لا تزال ترفض حتى يومنا هذا. وتقول إزدهار بأنها تخشى على مستقبل ابنتها، إذ أنها غير مسجلة في الدوائر الحكومية، الأمر الذي يحول دون التحاقها بالمدرسة، وسيبقى مستقبلها مجهولاً حتى إشعار آخر.

تشرين الأول: سكان بدو من قرية وادي النعم غير المعترف بها بلا بطاقات هوية

اشتيوي السراحين (60 عامًا) يسكن في خيمة في القرية البدوية غير المعترف بها، وادي النعم. عمل بين حرب 1967 وحرب 1973 كقصاص أثر في الجيش الإسرائيلي. واليوم هو معاق. لا يستطيع الوقوف ولا يستطيع المشي ويجد صعوبة كبيرة في الوقوف. يقضي معظم وقته مستلقيًا منحنيًا على فراشه في الخيمة. عندما يريد التحرك داخل الخيمة، يتقدم على يديه بينما رجلاه وكل جسمه يبقى منكمشًا. في عام 2001 سقط السراحين من على ظهر جمل وأصيب في ظهره. ومنذ ذلك الحين يزداد وضعه سوءًا، وقد ضاق عالمه ليقتصر على خيمة الضيافة.

وبالرغم من أنه كان قصاص أثر، لا توجد للسراحين أية مكانة مدنية في إسرائيل، ولذلك ليس لديه تأمين صحي ويحصل على العلاج الطبي فقط في أحيان متباعدة، من قبل أطباء خاصين يكلفون أموالاً طائلة. في سنة 2004 رقد في المستشفى للعلاج. وكتب الطبيب الذي عالجه في استمارة تلخيص المرض: "لا توجد معلومات حول المريض في الحاسوب أو من أي مصدر آخر. لا توجد معلومات عن أمراض في الماضي ولا يوجد علاج طبي ثابت. حسب أقواله، لم يتلق علاجًا في المستشفى قبل هذه المرة ... طبيب خاص يعطيه الحقن أحيانًا. وهو لا يعرف أي نوع. لا يتلقى علاجًا بشكل ثابت".

لا توجد للسراحين، كما لمئات من أبناء عشيرة العزازمة التي ينتمي إليها، أية مكانة في إسرائيل. وفي الرسالة التي بعثت بها المحامية بانة شغري-بدارنة من جمعية حقوق المواطن في تشرين الثاني 2003 إلى وزير الداخلية آنذاك، إيرهام ڤوراز، تروي أن جزءًا من أبناء العشيرة لم يحصلوا في سنوات الدولة الأولى على مكانة مواطن إسرائيلي أو أي بطاقة مشخصة "بسبب أخطاء بيروقراطية وعدم تنظيم في التسجيل". ويعود ذلك إلى عام 1959 عندما أقدمت السلطات على إبعاد جزء من أبناء العشيرة إلى سيناء في أعقاب مقتل ضابط إسرائيلي قرب أراضي العشيرة في النقب. وبعد حرب حزيران 1967 سمح لهم بالعودة، لكن دون تسجيلهم كمواطنين.

السراحين هو واحد من عشرات قصاصي الأثر السابقين من أبناء العزازمة، الذين خدموا أو عملوا في الجيش في أوائل سنوات السبعينيات. وليس فقط أنهم لا يحصلون على مخصصات أو دعم من الجيش، بل لا توجد بحوزتهم بطاقة هوية إسرائيلية، وليس لديهم تأمين صحي ولا يحصلون على مخصصات من التأمين الوطني.

"لا أستطيع الذهاب لأي مكان"، يقول قصاص الأثر السابق. "نحن نعيش على شاكلة فأر وقط. نرى حاجزًا، فنهرب من على بعد كيلومتر. لا نخرج من المنطقة تقريبًا". كان ذات مرة حارسًا في منطقة إيلات. لكنه تعرض للاعتقال في عام 1995. "لا أحصل على مخصصات. وليس لدي تأمين وطني". لديه ثلاث بنات، دون مكانة مدنية أيضًا. وكان قدم طلبين للم شمل العائلات في مكتب تسجيل السكان في بئر السبع، وكلاهما رفضا.

وأوضحت المتحدثة باسم دائرة السكان في وزارة الداخلية، سبين حداد، في ردّها أنه "حسب قانون التجنيد للخدمة العسكرية، لا يمكن تجنيد شخص للجيش الإسرائيلي دون أن يكون ذا مكانة في إسرائيل. ومع ذلك، كل حالة تفحص بحد ذاتها في الجيش وخلال اتخاذ القرار، يؤخذ بعين الاعتبار كل عمل فيه خدمة لدولة إسرائيل". وحسب أقوالها، طلبات المقيمين غير الشرعيين تعالج من قبل وزارة الداخلية بشكل تفصيلي، في أعقاب توجهاتهم: "لمزيد الأسف، كثيرون هم الذين يقيمون في إسرائيل على مدى سنوات ليست بالقليلة ولا يقومون بتقديم طلبات لترتيب مكانتهم المدنية".

أما الطفلة صباح شتيوي من القرية (10 سنوات) فهي تعاني من مرض ألم بها في قدميها، وقد ولدت مع إعاقة جسدية وتوفيت والدتها وعاشت الطفله يتيمة منذ نعومة أظفارها. وهي تجر قدميها جراً وهي تتأرجح في مشيتها وغالباً ما تتعثر. والأقسى من ذلك، إنها تعاني صباح كل يوم تذهب فيه إلى المدرسة حيث تقطع مسافة طويلة سيراً على الأقدام للوصول إلى محطة الحافلة التي تقلها إلى المدرسة. وكل يوم تتعثر وتواصل المسير إلى أن تصل إلى محطة الحافلة.

والطفلة لا تتلقى العلاج، كونها غير مسجلة في وزارة الداخلية وليس لها رقم بطاقة هوية، هي ووالدها، وبالتالي لا تستطيعان الحصول على الخدمات الطبية. ويقول والدها: "لا أتمكن من عرض ابنتي على الأطباء المختصين فلا أحد يعترف بنا ولم أتمكن من عرضها على أطباء خاصين بسبب التكاليف الباهظة، وها أنا لا أتمكن من الخروج من البيت بسبب عدم حصولي على بطاقة الهوية".

تشرين الأول: لاعب كرة القدم شادي أبو ديب لا ينجح في الحصول على مواطنة لزوجته البولندية

منذ ست سنوات وشادي أبو ديب، لاعب كرة قدم متألق من قرية جلجولية، يحاول الحصول على مواطنة لزوجته البولندية ولولديه الصغيرين، دون جدوى. أبو ديب، الذي لعب أيضًا في هبوعيل القدس ومكابي إخاء الناصرة وفي بيتح تكفا وفي فرق في العالم، يتنقل منذ سنة 2000 بين المكاتب الحكومية المختلفة، والإنجاز الوحيد الذي تمكن من تسجيله مؤخرًا هو حق العلاج الصحي مجانًا لعائلته الصغيرة.

يروي أبو ديب قائلا: "تزوجت بشكل قانوني من زوجتي سيلفيا هنا في البلاد، وكل شيء تم وفق القانون الإسرائيلي وحسب الشريعة الإسلامية. حوّلت كل الوثائق، بما فيها المأذونية، إلى مكتب وزارة الداخلية، وطلبت منح زوجتي جنسية إسرائيلية، وعندها بدأت رحلة العذاب. واتضح لي أن وزارة الداخلية لا تريد منحها جنسية إسرائيلية ولا حتى إقامة مؤقتة، وحينها بدأت المماطلة الفظيعة والمتواصلة، التي شملت مطالب غير منطقية من قبل مكتب وزارة الداخلية مثل، إحضار صور من حفل الزواج، ونسخ من المأذونية ووثائق أخرى لا توجد علاقة بينها وبين طلب الجنسية أو المواطنة حسب رأيي، ولكن رغم ذلك استجبت لطلباتهم، لأنني كنت مجبرًا".

"حاليًا رزقت بمولودين، ولد وبنت، وبمعجزة قبلت السلطات تسجيل الابن في بطاقة هويتي، كونه ولد هنا في إسرائيل، بينما الابنة، التي ولدت في بولندا، عندما كنت ألعب كرة القدم في أحد الفرق العريقة، غير مسجلة في أية وثيقة. زوجتي مسجلة في بطاقة هويتي، ولكن ليس كزوجتي. وما زلت مستمرًا في محاولة الحصول على جنسية لزوجتي، ولكن أشعر أكثر فأكثر أن هناك مماطلة مستمرة وموجهة، خاصة، لأنني لاعب كرة قدم عربي. وهذا يثير الامتعاض بالأساس إزاء السرعة التي يمنح فيها مكتب وزارة الداخلية جنسية للاعبي كرة قدم أجانب يلعبون في إسرائيل ويتزوجون من إسرائيليات، كما حصل مع روبرتو كولاوتي، لاعب مكابي حيفا الأرجنتيني، الذي حصل على جنسية إسرائيلية خلال أقل من سنة من زواجه من فتاة إسرائيلية، وحتى أنه دعي للعب في منتخب إسرائيل".

في غضون ذلك نجح أبو ديب في إجبار مكتب وزارة الداخلية على منح زوجته وولديه مصادقة يقرّون فيها بأنه يحق لهم الحصول على علاج طبي مجاني في إسرائيل، لكنه يقول: "لدي إحساس أنهم في مكتب وزارة الداخلية يحاولون فحص مدى إصراري، بل يحاولون إيصالي عن قصد إلى وضع لا مخرج فيه، كي أقرر الاستسلام للأمر الواقع. لكنني أعد بأن هذا لن يحدث".

ب) قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام 2003

في شهر تموز 2003 سنت الكنيست قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام 2003 الذي يمنع مواطنين إسرائيليين من العيش مع أزواجهم الفلسطينيين داخل إسرائيل. وكان التسويغ الرسمي للقانون الجديد، أنه خلقت ضرورة للدفاع عن أمن إسرائيل في وجه فلسطينيين قد يتزوجون من مواطنين إسرائيليين كوسيلة لتنفيذ "عمليات إرهابية". ومع ذلك، صرّح كثيرون أن الأساس الحقيقي للقانون كان ديمغرافيًا: خشيت إسرائيل أن يحاول الفلسطينيون ممارسة حق العودة "عبر الباب الخلفي"، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الأغلبية اليهودية في الدولة.

قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) ألغى جميع الإجراءات السابقة التي تتيح منح مكانة في إسرائيل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وحظر القانون تقديم طلبات جديدة من طرف مواطنين بكل ما يتعلق بمكانة أزواج من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وحظر منح مكانة في إسرائيل لشخص هو من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا إذا كان الطلب قد قدّم قبل 2002/5/12؛ وتغيير مكانة منحت قبل هذا التاريخ لشخص من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (يشمل تغيير لإقامة مؤقتة، إقامة دائمة ومواطنة)- حتى في الحالات التي تم فيها المصادقة على الطلب واستوفى فيها المرشح كل الشروط المطلوبة الخاصة بالإجراء التدريجي.

لقد برّر مقترحو القانون سنّه بمصطلحات الضرورات الأمنية، مستندين في ذلك إلى المشاركة المتزايدة، حسب زعمهم، في "عمليات إرهابية"، من قبل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين حصلوا على مكانة رسمية في إسرائيل بواسطة لم شمل العائلات. ويضربون مثلا العملية التفجيرية في مطعم "متساده" في حيفا، التي نفذت على يدي مواطن أحد والديه فلسطيني كان قد حصل على مكانة في إسرائيل في أعقاب زواجه من مواطن في إسرائيل.

القانون الجديد يتطرق بشكل واضح للهوية الإثنية للفرد، ويمس بالحقوق الممنوحة لمواطنين معينين على أساس إثني أو قومي. وهو يؤثر ويمس بشكل حصري تقريبًا بالمواطنين العرب، الذين تربطهم بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة علاقات ثقافية وقومية ودينية وغيرها، ومن الطبيعي أن تتشكل بينهم أيضًا علاقات أسرية،

خصوصًا وأن الحالات التي يتزوج فيها يهود من فلسطينيين تكاد تكون نادرة. ولذلك، فإنه يميّز على أساس الانتماء القومي أو الإثني، وبالتالي يمس بالحق في المساواة بين كافة مواطني إسرائيل وبالحق في بناء حياة عائلية لمواطني الدولة، إذ أنه يبقي خيارين جائرين لمواطني الدولة: بناء حياة عائلية مع أزواجهم والتنازل عن وطنهم (أي، العيش خارج إسرائيل)، أو العيش في إسرائيل والتنازل عن عائلتهم (أي، طرد الزوج/ة خارج إسرائيل). وبصفته هكذا، فإنه ملطخ بعنصرية مكشوفة.

إن الضرر الناتج عن هذا القانون أشد قسوة، حيث أنه لا يسري على الأزواج الذين ينوون الزواج مستقبلا فحسب، بل إنه يسري بأثر رجعي على أزواج تزوجوا في الماضي ورزقوا بأبناء ويعيشون في إسرائيل منذ سنوات، والآن تريد الدولة فصل الزوج عن زوجته، بالقوة وبالإكراه.

منظمات حقوق إنسان بارزة في العالم كله، كما أيضًا لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حذرت من أن القانون ينتهك حقوق الإنسان وثوابت القانون الدولي، ونشرت بيانات ضد القانون.[1]

تطبيق القانون

منذ سنة 2003 باشرت السلطات بتطبيق القانون عبر إبعاد الأزواج/ الزوجات الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة بالإكراه والقوة. وفي حالات كثيرة، ترك المبعدون (معظمهم نساء) خلفهم أطفالا صغارًا بحاجة إلى رعاية، وقد مس بهم فصلهم عن أحد والديهم نفسيًا بشكل قاس، خصوصًا إذا كانت الأم هي المبعدة، إذ أن تعلق أطفالها بها وحاجتهم إلى رعايتها لهم ملحّة أكثر مقارنة بالأب. وقد سجلت سنة 2006 حالات فصل أسر بالقوة إثر سن القانون.

كانون الثاني: الشرطة تبعد 12 امرأة من جلجولية إلى الضفة الغربية

في شهر كانون الثاني داهمت الشرطة وأفراد حرس الحدود، في منتصف الليل، بيوت الأهالي في قرية جلجولية في المثلث، واعتقلت عددًا من النساء الفلسطينيات المتزوجات لسكان من القرية ويقطنّ في القرية منذ سنوات عدة (نحو 38 سنة)، بحجة أنهن لا يحملن جنسية إسرائيلية وليس بحوزتهن تأشيرات إقامة في إسرائيل. وروى شهود عيان أن تصرف الشرطة كان فظًا وقاسيًا. ولاحقًا أبعدت الشرطة 12 امرأة إلى الضفة الغربية وأطلقت سراح بقية المعتقلين ليعودوا إلى بيوتهم في جلجولية. وأبقت الشرطة ثلاثة من سكان القرية في المعتقل، بحجة أنهم عرقلوا عمل أفراد الشرطة وحاولوا منعهم من اعتقال آخرين. وتبين أن إحدى النساء كانت قد أنجبت طفلة قبل أسبوع من المداهمة، ورغم ذلك قامت الشرطة باعتقالها، مبقية الطفلة ابنة الأسبوع في البيت دون أمّها!!

نيسان: بعد أن طردت شرطة الهجرة زوجها إلى الأردن أم وأربعة أبنائها من كفر كنا يعتاشون بـ 480 شاقلا شهرياً

إن تعديل قانون الدخول إلى إسرائيل يسري فقط على الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن، خلال السنتين الأخيرتين نشرت الصحف الإسرائيلية أخبارًا حول قرار رئيس الحكومة آنذاك، أريئيل شارون، تطبيق القانون أيضاً على مواطنين عرب تزوجوا من عرب من الدول العربية المجاورة، مثل الأردن. ونورد هنا قصة سعاد إسعيد التي تزوجت من عامل أردني.

تعرفت سعاد اسعيد (30 عاما) قبل حوالي 5 سنوات على الشاب مصطفى نعيم، وهو عامل أردني أتى إلى البلاد للعمل منذ 8 سنوات. بعد زواجهما، استقرا في قرية كفر كنا في منزل استأجراه هناك وانجبا اربعة ابناء، اكبرهم يبلغ من العمر 4 سنوات وأصغرهم عشرة أشهر. وتقول سعاد: " [في شهر نيسان] حضرت قوات كبيرة من شرطة الهجرة في الساعة الواحدة والنصف ليلا، قرعت باب المنزل وطلبت من زوجي مصطفى الذهاب معهم وإحضار مبلغ 75 شاقلا معه. حاولت اقناعهم بالعدول عن مطلبهم باعتقال زوجي والابقاء عليه في البيت، الا انهم لم يكترثوا وساقوه الى جهة غير معلومة. بعد يومين، لم نر خلالها زوجي، اتصل بنا من الاردن وأعلمنا أن

[1] أنظروا: European Union, Delegation of the European Union to the State of Israel, Press Release, Statement by Ambassador Giancarlo Chevallard, Head of the European Commission Delegation Regarding the Nationality and Entry into Israel Law (Temporary Order) 2003 (August 4, 2003); UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Decision 2(63) (August 14, 2003); UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Decision 2(65) (August 20, 2003); Human Rights Watch Press Release, "Israel: Don't Outlaw Family Life" (July 2003); تقرير امنستي انترنشيونال: "إسرائيل والأراضي المحتلة- عائلات ممزقة: الفصل بين الأسر على أساس سياسة تمييز"، (تموز 2004) (بالعبرية).

السلطات قامت بإعادته إلى الأردن ساعات قليلة بعد اعتقاله". وأضافت سعاد: "طيلة فترة عمل زوجي في البلاد حاول مرارا استصدار تصريح عمل وإقامة في البلاد، علمًا انه يحق له الحصول على الجنسية الإسرائيلية بموجب قانون لم الشمل، الا ان السلطات لم تستجب لمطلبه هذا. فزوجي لم يؤذ أحدًا والجميع يشهد له بأخلاقه الحميدة ومواظبته على العمل والاعتناء بالابناء الأربعة وشؤون البيت".

وفي ردها على هذا الموضوع، أشارت مصادر في مكتب الداخلية أن قرار تنفيذ الطرد تم بقرار من المحكمة العليا، إذ أنه لم تتوفر للعامل تصاريح للعمل في البلاد منذ عام 2003 وعليه فهو يعتبر مقيما بدون تصريح، وبالتالي قام ممثل عن قسم العمال الاجانب في مكتب الداخلية بنقله إلى الجانب الآخر من الحدود مع الأردن وإعادته إلى وطنه.

أيار: طرد زوجة من قلنسوة إلى قلقيلية وإبعادها عن زوجها وطفليها

في شهر أيار تحول الحاج محمد سعيد الحين (67 عاما) من مدينة قلنسوة إلى ضحية لإجراءات تعسفية، لمجدر كونه متزوجاً من فلسطينية من الضفة الغربية المحتلة. ففي ساعات الفجر الأولى تم مداهمة منزله من قبل أفراد حرس الحدود، وتحت تهديد السلاح وإرهاب الكلاب تم اعتقاله وزوجته مريم وطفليهما دانا وعوض، وتم اقتياد العائلة الى معتقل أيال. وتقرر طرد الأم الى حاجز قلقيلية وإبعادها عن طفليها وزوجها، وتم الزامه بالتوقيع على تعهد بموجبه "يوافق" على عدم عودة زوجته للبلاد.

وقال الحاج محمد: "بعد وفاة زوجتي تزوجت قبل عشرة أعوام من مريم سيس، وهي فلسطينية تبلغ من العمر 45 عاماً، وانجبنا طفلين. تقدمت بطلب لم الشمل لزوجتي والتي حصلت على الإقامة المؤقتة، لكن في وزارة الداخلية رفضوا تجديد الإقامة أو منح الهوية لها، على الرغم من انها انجبت ولدينا في مستشفى كفارسابا، وتم تسجيلهما في التأمين الوطني بحيث يحصلان على كافة الخدمات وبضمنها خدمات الصحة والعلاج في البلاد. منذ فترة أتعرض وزوجتي إلى مطاردة وملاحقة، حيث تعرض منزلي للتفتيش عدة مرات، ورافق ذلك الذل والإهانة والإعتقال، وتم طرد زوجتي إلى المناطق الفلسطينية وإبعادها عن ولدينا. وكانت قوات حرس الحدود تدخل الرعب والخوف في قلوبنا، وبالذات في قلوب الطفلين اللذين يعانيان من أزمة نفسية ويخافان ويبكيان لمجرد سماع كلمة شرطي. ومن هذا المنطلق نناشد أصحاب الضمائر الحية التدخل لإنهاء معاناتنا وإعادة لم شمل العائلة".

قرار المحكمة العليا

في شهر تموز 2003 قدمت منظمات حقوق إنسان، وعائلات تضررت من القانون المذكور، عدة التماسات للمحكمة العليا طالبت فيها بإلغائه لأنه قانون عنصري، يميز بين عائلات إسرائيلية فقط على أساس الأصل القومي لأزواجهم الأجانب، من خلال المس القاسي بحقهم في المساواة والحق في الحياة الأسرية. النيابة العامة للدولة من ناحيتها ادعت أن القانون هو وسيلة ضرورية، لأن تورط الفلسطينيين سكان الأراضي المحتلة، الذين حصلوا في إسرائيل على مكانة بواسطة لم شمل العائلات، في "عمليات إرهابية" آخذ في الازدياد.

في شهر أيار 2006 ردت المحكمة العليا، بأغلبية ستة قضاة ضد خمسة، الالتماسات التي قدمت لإلغاء تعديل القانون. وقرر قضاة الأغلبية، أن القانون لا يمس بحقوق دستورية. لكنهم أضافوا أنه إذا كان، حقًا، قد تسبب بمس كهذا، فإنه نسبي- أي، أن الفائدة من القانون (الدفاع عن أمن الدولة ومواطنيها) أكبر من المس بحقوق الأساس (الحق في المساواة وبناء أسرة). وقد قاد موقف قضاة الأغلبية نائب الرئيس المتقاعد ميشآل حيشين، بينما موقف الأقلية كان من نصيب رئيس المحكمة العليا أهرون باراك.

"إسرائيل ليست المدينة الفاضلة"، أقر القاضي حيشين في حكمه، "هي موجودة في حالة مواجهة قاسية أمام الفلسطينيين. وهذه المواجهة المسلحة كانت كالحرب. والدولة الموجودة في حالة حرب مع دولة أخرى، يحق لها أن تمنع دخول سكان دولة العدو إلى مجالها. علمنا أن تعليمات القانون تمس ببعض مواطني إسرائيل [العرب] الذين يطلبون الزواج من أزواج فلسطينيين. ولكن، هنالك وجهان للعملة. وما دامت المواجهة المسلحة الإسرائيلية الفلسطينية مستمرة؛ وما دام 'الإرهاب الفلسطيني' [على حد تعبيره] مستمرًا في ضرب الإسرائيليين دون رحمة، يجدر أن يرفض حق قلائل في إقامة حياة أسرية في إسرائيل مقابل حق سكان إسرائيل في الحرية والأمن". ويلخص: "الرفاهية والفائدة من قانون المواطنة الذي يؤثر على أمن وحياة سكان إسرائيل تتغلب على المس الذي يلحقه القانون ببعض مواطني إسرائيل الذين تزوجوا أو ينوون الزواج من فلسطينيين، والذين يطلبون العيش مع أزواجهم في إسرائيل".

وأكد الرئيس باراك أن القانون يمس بالحقوق في المساواة وفي الحياة الأسرية بشكل غير نسبي، ولذلك يجب الإعلان عن إلغاء القانون، على أن يتم إرجاء سريان مفعول الإعلان إلى أن تنتهي مدة الأمر المؤقت (التي توشك على الانتهاء بعد شهرين). ويلخص باراك موقفه بما يلي: "الأمن لا يرقى فوق كل شيء؛ لأن الهدف الجدير لتعزيز الأمن لا يبرر المس القاسي بحياة الآلاف من المواطنين الإسرائيليين".

القاضي الذي رجح الكفة في الالتماس كان ادموند ليفي. اتفق ليفي مع قضاة الأقلية بأن القانون يمس بحقوق الأساس في المساواة والحياة الأسرية بشكل غير نسبي، لكنه انضم إلى رأي حيشين وقضاة الأقلية بأنه يجب رد الالتماسات.

في نهاية الأمر، ورغم أن معظم قضاة المحكمة العليا يتفقون أن القانون يمس بالمساواة وبكرامة الإنسان للمواطنين العرب وبحقهم في الحياة الأسرية، لكنهم قرروا بأن الخطر من "الإرهاب" ومن المس بأمن الدولة ومواطنيها يتغلب على المس الذي يسببه القانون.

نقد المؤسسة العربية لحقوق الإنسان

قرار حكم المحكمة العليا مبني على اتفاق الأغلبية والأقلية على أن غاية القانون هو منع المس بالأمن الذي قد يتسبب كنتيجة للم شمل العائلات. ويرى القاضي حيشين أن دواعي الأمن هي الأسباب الوحيدة التي أدت إلى اتخاذ القانون، وهكذا أيضًا يعتقد باراك. ويرى حيشين في القانون "أداة مجدية لتقليص مخاطر الأمن"، ولا يرى في تشخيص تفصيلي لفلسطينيي الأراضي المحتلة وسيلة كافية. باراك، مقابل ذلك، يرى بدواعي الأمن الكامنة في أساس القانون "غاية جديرة"، فيما يرى بالوسيلة القانونية التي اتخذت- حظر جارف على الحصول على جنسية أو إقامة- "ثمنًا باهظًا جدًا". ورفض القاضيان إمكانية أن تكون من بين دوافع سن القانون، أيضًا، غاية ديمغرافية للحفاظ على الأغلبية اليهودية.

بيد أن قرار الحكم يتنكر عمليًا للاعتبار الحاسم والدافع الأساسي من وراء سن القانون- الدافع الديمغرافي، أي السعي لتقليص عدد العرب داخل إسرائيل قدر المستطاع. في البداية بررت الحكومة القانون بتبريرات أمنية، لكن هذا التبرير أهمل من قبل المستوى الأعلى: في شهر نيسان 2005، أعلن رئيس الحكومة السابق، ارئيل شارون، في جلسة خاصة لمجلس الوزراء المصغر أن الحديث يدور عن أمر مبدأي يتعلق بالهوية اليهودية للدولة، وليس بأمر أمني. وقال "لا حاجة للاختباء وراء ذرائع أمنية. ثمة حاجة لوجود دولة يهودية".

ثمة إثبات إضافي لذلك وهو أقوال القاضية ايله بروكتشيه، التي شددت في قرارها على أنه يتبين من مناقشات الكنيست، التي جرت قبيل اتخاذ القانون، أن "الموضوع الديمغرافي حام فوق التشريع خلال كل الوقت، وشكل موضوعًا مركزيًا في مناقشات لجنة الداخلية وفي جلسة الكنيست". والاعتقاد نفسه طرحه القاضي سليم جبران في قراره.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التبرير الأمني الذي طرحته الدولة في المناقشات في المحكمة العليا لا يحظى بتثبيت واقعي في المعطيات: من بين آلاف الفلسطينيين سكان الأراضي المحتلة الذين حصلوا على مكانة في إسرائيل في إطار لم شمل العائلات (منذ 1993 قدم 16 ألف طلب للم شمل العائلات)، تم التحقيق مع 25 شخصًا فقط بشبهة الضلوع في "عمليات إرهابية". ولم يتم الإفصاح عن طبيعة التهم التي نسبت إليهم، أو ما هو عدد الذين قدمت ضدهم لوائح اتهام في نهاية الأمر، رغم أن بعضهم قد أدينوا. منذ سن القانون (في العام 2003)، فقط اثنان ممن حصلوا على مكانة بموجب قانون لم شمل العائلات (واحد كل سنة)، أضيفوا لقائمة المحقق معهم، الأمر الذي لا يتناسق مع ادعاء الدولة بخصوص "التورط المتعاقب" في "عمليات إرهابية". يدور الحديث عمليًا عن عدد ضئيل جدًا من المشتبهين، ولذلك فإن القانون جارف وغير نسبي قطعيًا ويشكل عقابًا جماعيًا يتناقض وقانون حقوق الإنسان العالمي.

المحكمة العليا رفضت منح نصفة قانونية ضد أحد القوانين الأكثر عنصرية، الذي يسلب حقوق أساسية على أساس قومي ويمس بأبسط الحقوق الدستورية. ويثير القرار أيضًا علامة استفهام كبيرة بما يتعلق بدور المحكمة العليا كمدافعة عن حقوق الإنسان، وحقوق الأقلية العربية عامة، إذ أن المحكمة فضلت عمليا تعريف الدولة كـ"دولة يهودية" على تعريفها كـ"دولة ديمقراطية"، وبذلك عملت من منطلق تلك الإيديولوجية السائدة في الكنيست والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، أوضح قرار المحكمة للمواطنين العرب بأن المحكمة شريكة في وجهة النظر الديمغرافية التي تقف في صلب الإجماع الصهيوني، وبأن المواطنين العرب سيصطدمون بالتفضيل الجارف للنظرة الإثنية لدولة إسرائيل على حساب قيم ديمقراطية بمسائل ديمغرافية. لقد أخفقت المحكمة العليا عمليًا في القيام بدورها الهام للغاية- الدفاع عن حقوق الإنسان- من خلال دعمها للقانون الذي يبقي للمواطنين

العرب خيارين جائرين: العيش بحياة أسرية مع أزواجهم والتنازل عن وطنهم، أو البقاء في إسرائيل والتنازل عن أسرتهم.

تعديل الأمر المؤقت

منذ أن اتخذ قرار التعديل للقانون، تم تمديد سريانه مرات عدة (تعديل القانون هو أمر مؤقت، ساري المفعول لمدة نصف سنة فقط). في شهر تموز 2005 أجريت على الأمر المؤقت عدة تعديلات[2]، "تخفف" قليلاً من مسه الخطير بعملية لم شمل العائلات. وحسب التعديلات، يخول وزير الداخلية، وفق وزنه للأمور، بالمصادقة على طلبات لم شمل عائلات من قبل فلسطينيين سكان الأراضي المحتلة: للرجال- من جيل 35 فما فوق؛ وللنساء- من جيل 25 فما فوق. هذه القاعدة لم تشمل قبل ذلك في القانون.

غير أن، هذه التعديلات لم تغير جوهر هذا القانون العنصري، الذي يسري فقط على أزواج فلسطينيين، على أساس انتمائهم القومي. كما أن التعديلات على القانون أدت من الناحية العملية إلى تغيير طفيف فقط: خول الوزير برفض طلبات من خلال الاعتماد على اعتبارات أمنية لا يمكن الاعتراض عليها؛ وتأشيرة الإقامة لا تمنح حامليها الحق في العمل في إسرائيل ولا استحقاق مخصصات اجتماعية أو تأمين صحي.

في شهر تموز 2006، بعد صدور قرار المحكمة العليا، صادقت الكنيست على تمديد سريان الأمر المؤقت للتعديل على القانون لمدة نصف سنة. وفي شهر تشرين الثاني 2006، قبل شهر ونصف من انتهاء سريان مفعول الأمر المؤقت، اقترحت الحكومة تمديد سريان مفعول الأمر المؤقت للقانون لمدة سنتين؛ بيد أنه، بالإضافة إلى تمديده، اقترحت الحكومة توسيع سريان مفعول الأمر المؤقت لعدد من "دول خطر". وحسب الاقتراح، يقر في القانون الجديد بأنه يحق لإسرائيل رفض طلب تصريح أيضًا لمن يستوفي المعايير "إذا كانت تنفذ في دولة إقامته أو منطقة سكنى مقدم الطلب نشاطات قد تشكل خطرًا على أمن دولة إسرائيل أو مواطنيها". وهذا البند يتيح عمليًا رفض طلب تصريح لكل واحد من سكان الأراضي المحتلة أو دولة عربية، أو دولة معادية أخرى. وفيما يلي أهم ما جاء في الاقتراح الجديد للقانون:

- مدة القانون تمدد حتى نهاية عام 2008.
- قانون المواطنة لا يسري على سكان السلطة الفلسطينية فحسب، بل أيضًا على سكان "دول خطر". قائمة الدول لم تبلور بعد.
- وزير الداخلية يحدد حصة لاستثناءات إنسانية بحيث يستطيعون الحصول على تصريح إقامة. في هذه الحالات سيكون بالإمكان المصادقة ليس فقط على تصريح إقامة إنما أيضًا على مكانة لإقامة مؤقتة تمنح حاملها إمكانية العمل بشكل قانوني والحصول على مخصصات التأمين الوطني.
- كذلك إذا استوفى مواطن من "دولة خطر" المعايير التي تمكنه من الحصول على جنسية وفق القانون الجديد، يحق لوزير الداخلية رفض أي طلب إذا نفذ في الدولة التي يقيم فيها مقدم الطلب أو في منطقة سكناه، حسب رأي الجهات الأمنية، نشاط من المحتمل أن يشكل خطرًا على إسرائيل. حسب الأمر المؤقت الحالي، يمكن رفض طلب إذا كان أحد الأقرباء من الدرجة الأولى لمقدم طلب التصريح يشكل خطرًا أمنيًا حسب تقديرات الجهات الأمنية. على سبيل المثال، لن تعطى بطاقة إقامة في إسرائيل لمواطن في السلطة الفلسطينية متزوج من إسرائيلية، إذا كان أحد أشقائه نشيطًا في حركة حماس. تحاول الدولة بالاقتراح الجديد للقانون الآن أن تذهب أبعد من ذلك. حسب البند الجديد يمكن على ما يبدو رفض طلب كل واحد من سكان السلطة الفلسطينية.

في شهر آذار 2007 صادقت الكنيست على تمديد سريان التعديل لقانون المواطنة حتى نهاية شهر تموز 2008، بعد أن أدخلت بعض التعديلات على النص الجديد لتعديل القانون. وتشمل هذه التعديلات مواطني أربع "دول عدو"، وهي: سوريا ولبنان وإيران والعراق. هذا بالإضافة إلى السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيتم تشكيل لجنة مكونة من خمسة أعضاء تقوم ببحث الاستثناءات الإنسانية، ثلاثة من أعضائها ممثلون عن الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (شاباك) ودائرة السكان، أما العضوان الآخران فسيكونان من ممثلي الجمهور. وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه التركيبة للجنة ذات الأغلبية المضمونة لممثلي الشاباك والجيش ودائرة السكان، فإنه من المرجح أن يكون عدد الاستثناءات، التي سيصادق عليها، ضئيلاً.

[2] قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) (تعديل)، لعام 2005.

تعديل رقم 19 لقانون الدخول إلى إسرائيل (قانون المقيمين غير الشرعيين)

في شهر تموز 2006 صادقت الكنيست، بالقراءة الأولى، على مشروع قانون جديد (تعديل رقم 19 لقانون الدخول إلى إسرائيل)، الذي يفرض تقييدات على الدخول والإقامة في إسرائيل. ينص مشروع القانون على أن كل من يمكث في إسرائيل بشكل "غير شرعي" لمدة أكثر من ثلاثة أيام، سيحتاج لفترة انتظار متواصلة تتراوح بين سنة وخمس سنوات قبل أن يكون باستطاعته طلب تصريح دخول إلى إسرائيل مجددًا، والحصول على مكانة فيها (ولذلك يسمى "قانون الماكثين غير الشرعيين"). مشروع القانون الجديد يقترح منح تصريح دخول أو مكوث في إسرائيل فقط لمن يدعمون دولة إسرائيل وأهدافها، أو أحد أقاربهم "خدم أمن الدولة"، وهو لا يسري في الحالات التي "يوجد فيها للدولة مصلحة واضحة لإجازة المكوث". كما أن الشخص الذي قدم طلب دخول إلى إسرائيل ورفض طلبه، لن يسمح له بتقديم طلب ثان، وفق الاقتراح.

كتب اقتراح القانون طاقم في مكتب المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز. في عام 2004 قدم اقتراح القانون لأول مرة إلى الكنيست من قبل عضو الكنيست موشيه كحلون (ليكود)، وحينها صودق عليه بالقراءة التمهيدية. والاقتراح الذي يبحث الآن هو مشروع قانون حكومي.

على ما يبدو، مشروع القانون موجه ضد أشخاص يمكثون في البلاد خلافا للقانون. ومن الناحية العملية، فإن المتضررين الأساسيين من القانون هم المواطنون العرب، الذين لن يستطيعوا الزواج من فلسطينيين من الأراضي المحتلة، إذا أرادوا العيش معهم في البلاد: يعيش في البلاد اليوم أزواج كثيرة من المواطنين العرب المتزوجين من أزواج فلسطينيين والذين رفضت الدولة منحهم ومنح أولادهم تصاريح إقامة وهم معرفون كـ"مقيمين غير شرعيين". وحسب الاقتراح الجديد للقانون، سيعرّف هؤلاء الأشخاص كمخلين بالقانون ويجب عليهم الخروج من الدولة لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات قبل أن يستطيعوا تقديم طلب للحصول على مكانة قانونية فيها.

ولكن ليس المواطنون العرب هم المتضررون من هذا الاقتراح فحسب، بل أن العمال الأجانب، أيضًا، الذين دخلوا البلاد بشكل قانوني وحصلوا على تصريح إقامة سيعتبرون مقيمين غير شرعيين الآن، إذا كانت صلاحية هذا التصريح قد انتهت، وحتى الذين تزوجوا (بزواج غير وهمي) من مواطنين إسرائيليين، لا يستطيعون الحصول على مكانة في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، يسري الاقتراح ليس فقط على أزواج من المواطنين ومن سكان إسرائيل، بل أيضًا على والدين لقاصرين إسرائيليين؛ على أولاد قاصرين وعلى والدين مسنين لمواطنين إسرائيليين؛ وعلى السكان العرب، الذين لم تنظم مكانتهم في إسرائيل؛ وعلى من يطلبون اللجوء السياسي، وعلى نساء وقعن ضحايا للاتجار بالنساء.

الاقتراح الجديد للقانون هو، عمليًا، الوجه الآخر للأمر المؤقت لتعديل قانون المواطنة (قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام 2003). القانونان معًا يجعلان لم شمل العائلات لفلسطينيين من الأراضي المحتلة عملية مستحيلة تقريبًا، إذ حتى الأزواج الذين كان من المفروض أن يحصلوا على مكانة في إسرائيل بفضل الاستثناءات التي أدخلت على التعليمات المؤقتة في شهر تموز 2005، لا يستطيعون الحصول على مكانة كهذه بسبب الاقتراح الجديد للقانون، إذا مكث الزوج/ة الفلسطيني/ة في البلاد بشكل غير قانوني (يبدو أن معظم الفلسطينيين الذين تزوجوا من مواطنين عرب معرفون كمقيمين غير شرعيين، بسبب العراقيل التي تضعها الدولة للحيلولة دون حصولهم على تصاريح إقامة). وبناء على ما تقدم، فإن معظم الذين ينتظرون الحصول على مكانة في إسرائيل يعتبرون مقيمين غير شرعيين، وبالتالي يقضي اقتراح القانون، عمليًا، على أي إمكانية للحصول على مكانة مدنية فيها.

ومن هنا، يكفي أي واحد من هذين القانونين لسد الطريق أمام لم شمل عائلات من الأراضي المحتلة ومن دول عربية، أما القانونان معًا فيحولان مسار لم الشمل العائلات للمواطنين العرب إلى مصيدة تضيق الخناق عليهم ويكاد يكون الإفلات منها ضربًا من المستحيل.

ج) منح مكانة دائمة لأولاد أجانب

في شهر تموز صادقت الحكومة على أمر مؤقت، يمنح مكانة مواطنة دائمة في الدولة لأولاد العمال الأجانب الذين يقيمون في إسرائيل (على الأقل ست سنوات، ودخلوا إلى البلاد قبل أن يتموا سن 14 سنة). والحديث هنا عن أمر مؤقت يمنع عمليًا طرد المئات من أبناء العمال الأجانب الذين ولدوا في إسرائيل، أو يعيشون فيها منذ فترة طويلة، ولم تحدد بعد إقامتهم الدائمة، ولذلك هم مهددون بخطر الطرد من البلاد.

الأمر المؤقت بصيغته النهائية صودق عليه بعد أن مرّ الاقتراح الأصلي بتغييرات. وكان الاقتراح الأصلي قد نص على أن يتم إلغاء الاشتراطات التي تربط إعطاء مكانة المواطنة بدخول الوالد الأجنبي إلى حدود الدولة، لأول مرة، بتأشيرة عمل قانونية. ولكن، تم إلغاء هذا المعيار ولم يشمل في الصيغة النهائية بسبب التخوف من أن هذا الأمر سيمنح الأولاد الفلسطينيين، الذين أحد والديهم متزوج من مواطنين عرب ويقيم في إسرائيل دون إذن قانوني، مكانة دائمة في إسرائيل.

استند التغيير في الصيغة النهائية إلى ورقة الموقف التي طرحها على الحكومة مدير دائرة السكان، ششي كتسير. وحسب التقديرات التي عرضها كتسير، هنالك نحو 3500 ولد فلسطيني لأمهات أو آباء متزوجين من مواطنين عرب، من ضمن 6550 ولدًا لمقيمين غير شرعيين وأفراد عائلاتهم (نحو 53%)، كانوا من المنتظر أن يقدموا طلبات لترتيب مكانتهم المدنية في الدولة فيما لو أقرّ الاقتراح الأصلي. وحيال هذه المعطيات، تم تغيير النص الأصلي للأمر المؤقت (بما في ذلك بسبب معارضة المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز)، من أجل منع إعطاء مكانة قانونية لهم في إسرائيل. هكذا مثلا، وزراء شاس، الذين عارضوا الأمر، جندوا إلى جانبهم آراء كانت قد سمعت من طرف وزارة المالية، مفادها أن سابقة كهذه ستحمل الدولة مستقبلا تكاليف اقتصادية باهظة، عندما تتاح لأولاد الفلسطينيين، الذين تزوجوا من مواطنين عرب، فرصة المطالبة بمكانة دائمة، وبذلك يحصلون على كل الحقوق الاجتماعية المشتقة من ذلك.

ولكن، خلافًا لتقديرات وزارة الداخلية، يتضح من الفحص الذي أجرته صحيفة "هآرتس" أن الحديث يدور عن عدد أقل بكثير: نحو 1500 ولد فقط. وهكذا، عمليًا، فإن التغيير الذي أجري على النص النهائي، والذي كان هدفه حرمان الأولاد الفلسطينيين، الذين ولدوا لوالدين أحدهما فلسطيني من الأراضي المحتلة والآخر مواطن في إسرائيل، من المكانة المدنية، استند عمليًا إلى معطيات مغلوطة.

ملاحقات سياسية

أ) مقدمة

إن اللجوء إلى استخدام القانون الجنائي، وفق المفهوم الديمقراطي، يجب أن يتم بشكل حيادي. أي أن مسألة استخدام الإجراء الجنائي في حالة معينة، سواء أكان التحقيق مع مشتبهين أو تقديم لوائح اتهام ضدهم، يجب أن تُبحث دون علاقة بهوية المحقق معه أو المتهم. والسؤال الذي يجب أن يطرح ويستوضح حسب هذا المفهوم هو، هل المشتبه فيه أو المتهم نفذ العمل المنسوب إليه أم لا.

بيد أن دولة إسرائيل لجأت، في السنوات الأخيرة، إلى استخدام الإجراءات الجنائية ضد الأقلية العربية في ظروف تنبعث منها رائحة الملاحقة السياسية. وينبع الأمر من ظروف الحالات التي استخدمت فيها الدولة هذه الأداة، إذ جاء هذا الاستخدام بشكل يمكن الاستنتاج منه أنه لو لم يكن الحديث يدور عن مواطنين عرب، لكان من المشكوك فيه أن تعمد الدولة إلى هذه الأداة الصارمة. بل بالعكس، يمكن الاستنتاج من ظروف الحالات، أن الدولة قامت بملاحقتهم بواسطة الإجراء الجنائي لكونهم مواطنين عربًا؛ بينما في حالات مماثلة، عندما كان الحديث يدور عن مواطنين يهود، لم تستخدم الدولة هذا الإجراء، بل بذلت كل ما بوسعها كي لا تقدم المتورطين في الأمر إلى المحاكمة، رغم أن ظروف الحالة كانت تستدعي بالضرورة تقديمهم للمحاكمة.

لقد برزت الملاحقات السياسية ضد الأقلية العربية في سنة 2006 بالذات، إذ تعرض خلالها العديد من المواطنين العرب إلى التحقيق والاعتقالات، بل وقدمت ضدهم لوائح اتهام بذريعة الإخلال بالقانون الإسرائيلي. من الناحية الشكلية، خالف هؤلاء المواطنون، بالفعل، القانون الرسمي (مثلا، القيام بزيارات لسوريا ولبنان)، ولكن من الناحية الجوهرية فإن الإصرار على تطبيق القانون بالذات في هذه الحالات ينطوي على انتهاك لحقوق الأقلية العربية (مثلا، حقها في توثيق العلاقات والتواصل مع الأمة العربية التي هي جزء منها). وفي حالات أخرى (مثلا، منع أنطوان شلحت من مغادرة البلاد)، تم استخدام القانون الجنائي دون تقديم مسوغات سوى "أمن الدولة"، الأمر الذي لم يمكن المواطن العربي من الدفاع عن نفسه وتقديم ادعاءاته بشكل حقيقي، بالإضافة إلى أن المحكمة العليا دعمت مثل هذا النوع من الملاحقة السياسية.

آذار: حملة اعتقالات تطال أهالي مدينة الناصرة في أعقاب الاعتداء على كنيسة البشارة

في الفصل الثامن ("إنتهاك حرمة الأماكن المقدسة") في هذا التقرير، ذكرنا حادثة الاعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة من قبل زوجين يهوديين. وسنذكر في هذا الفصل التطورات التي طرأت بهذا الشأن.

إثر الاعتداء المذكور، هرع العديد من سكان المدينة إلى الكنيسة، حيث اعتبر الاعتداء في نظر المواطنين العرب بشكل عام (مسيحيين ومسلمين)، وأهالي المدينة بشكل خاص، مسًا برموزهم وأماكنهم المقدسة. كما هرعت إلى المكان قوات كبيرة من الشرطة في محاولة لإخراج منفذّي الاعتداء من الكنيسة بعد أن حوصرا داخلها.

ورغم حساسية الموضوع، لكون الاعتداء نفذ في قلب أكبر مدينة عربية في إسرائيل وعلى واحد من أقدس الأماكن للمسيحيين وعلى يدي مواطنيْن إسرائيليين، إلا أن الشرطة باشرت بعد عدة أيام من الاعتداء بحملة اعتقالات طالت عددًا من أهالي المدينة، تحت ذريعة الاعتداء على أفراد الشرطة. وكان مجموع ما تم اعتقالهم نحو 40 شخصًا، لكن أطلق سراح معظمهم بعد أن تبين أنه لا توجد أية أدلة ضدهم، فيما قدمت لوائح اتهام ضد شخصين فقط، حسب المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة العربية، ولا يوجد قرار نهائي بشأنهما بعد.

وقد أثار هذا التصرف من قبل الشرطة سخطًا وغضبًا في أوساط الأقلية العربية، إذ اعتبروا أن الشرطة، وبحق، فاقدة للإحساس. وبناء عليه، بعث رؤساء الكنائس المسيحية برسالة إلى وزير الأمن الداخلي طالبوه فيها بوقف حملة الاعتقالات، فجاء ردّه بأن الأمر ليس ضمن صلاحياته إنما ضمن صلاحيات المستشار القضائي للحكومة.

وحسب رأي المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، يشكل هذا التصرف للشرطة، عملياً، ملاحقة للمواطنين العرب من قبل السلطات، حيث لا مكان لمعالجة الموضوع بأدوات القانون الجنائي في الأجواء المتوترة التي نفذ فيها الاعتداء، والذي جاء في ظل التوتر السائد بين المواطنين العرب والدولة وبينهم وبين المواطنين اليهود، خاصة وأنه لم يبلغ عن إصابة أي شرطي في الحادث. وفي نهاية الأمر، انتهت الحادثة دون التسبب بإصابات جسدية، سواء وقت تنفيذ الاعتداء أو بعد ذلك (أحرقت سيارة واحدة للشرطة)، ولذلك يشكل اعتقال المواطنين العرب صبًا للزيت على النار المشتعلة.

إضافة إلى ذلك، بعد تنفيذ الإعتداء هرع طاقم المؤسسة العربية إلى ساحة الكنيسة لمعاينة المكان، ولم يلاحظ أي من أعضاء الطاقم أعمال شغب أو إعتداءات على عناصر الشرطة، على الرغم من الجو المشحون.

آب: مذبحة شفاعمرو

في تاريخ 2005/8/4 استقل جندي يدعى عيدان نتن-زاده، وهو مستوطن يهودي من المتدينين المتعصبين يقطن في مستوطنة "تبوح" المقامة على أراضي الضفة الغربية ومقرب لأوباش حركة "كاخ"، تلك الحركة اليمينية العنصرية التي اعتبرت إرهابية فأخرجت خارج القانون- استقل حافلة ركاب تابعة لشركة "ايجد" كانت متجهة من حيفا إلى شفاعمرو، وكان على متنها العديد من الركاب العرب. وعندما وصلت الحافلة إلى مدينة شفاعمرو فتح نيران رشاشه على الركاب، بهدف قتلهم مع سبق الإصرار والترصد. وفور سماع إطلاق النار هرع أهالي المدينة إلى المكان وتجمهروا حول الحافلة، ثم دخل عدد منهم إليها في محاولة لإنقاذ المصابين ووقف المذبحة. وقام بعضهم بمهاجمة الجندي المعتدي، وفي نهاية الأمر قتل الجندي وقامت الشرطة بإخلاء جثته. وقد أسفر إطلاقه للنار عن استشهاد 4 مواطنين عرب[3] من سكان شفاعمرو وجرح نحو 12 آخرين.

وكان رئيس الحكومة آنذاك، ارئيل شارون، قد وصف الجندي بأنه "إرهابي متعطش للدماء، أراد المس بمواطنين إسرائيليين أبرياء". كما أكد شهود عيان في شهاداتهم، التي جمعتها المؤسسة العربية لحقوق الإنسان حول المذبحة، بشاعة القتل وأنه ارتكب بدم بارد، دون أي سبب سوى الرغبة في قتل عرب على خلفية خطة الانفصال عن قطاع غزة[4].

بعد مرور عشرة أشهر على المذبحة، وتحديدًا في شهر حزيران 2006، فاجأت الشرطة أهالي مدينة شفاعمرو عندما قامت على حين غرّة باعتقال سبعة من سكانها بذريعة التورط في قتل الجندي، أحدهم هو شقيق أحد شهداء المذبحة، نادر بحوث.[5] وعلى حد زعم قائد لواء الشمال في الشرطة، دان رونين، جاء اعتقال السبعة، الذين تتراوح أعمارهم بين 20-41 عامًا، بناء على معلومات استخباراتية كثيرة، تم جمعها خلال التحقيقات التي أجريت مع عشرات من سكان المدينة، في نقاط الشرطة وجهاز الأمن العام (شباك) في الأشهر التي مضت منذ المذبحة. وأضاف أن الشرطة استعانت بأشرطة فيديو حصلت عليها من وسائل إعلام ألكترونية ومن الصحافة المطبوعة، وأن حملة الاعتقالات جاءت بعد أن تراكمت معلومات كثيرة تربط المشتبه فيهم بالعمل المنسوب إليهم. وأشار رونين إلى أن الشرطة والنيابة العامة تنويان تقديم المعتقلين إلى المحاكمة بتهمة "القتل مع سبق الإصرار".

لكن، تبين بعد الاعتقالات بوقت قصير أن شرطة الجليل كانت قد توجهت بعد أسبوع من المذبحة إلى المحكمة في عكا وطلبت استصدار أوامر اعتقال ضد عدد من سكان المدينة، فاستجابت المحكمة لطلب الشرطة وأصدرت أوامر الاعتقال، لكن الشرطة امتنعت عن تنفيذها. لا بل لم تمتنع حينها عن تنفيذ الاعتقالات فحسب، بل اهتمت أيضًا بإصدار أوامر منع نشر من المحكمة حول مجرد إصدار الأوامر وحول هويات المرشحين للاعتقال.

في شهر تموز 2006 قررت محكمة الصلح في عكا إطلاق سراح المعتقلين من المعتقل وتحويلهم إلى الاعتقال البيتي لمدة 30 يومًا، خلافًا لمطالبة الشرطة بإبقائهم رهن الاعتقال. لكنها فرضت عليهم شروطًا تقييدية، ومن بينها حظر المكوث في منطقة المدينة أو إجراء اتصال مع "المتورطين" في القضية التي اعتقلوا بسببها.

وفي شهر كانون الثاني 2007 ذكرت القناة الثانية الإسرائيلية أن النيابة العامة في لواء حيفا ستقدم 14 لائحة اتهام ضد سكان المدينة. وذكر مصدر في النيابة العامة حينها، أنه ستقدم لوائح الاتهام في شهر شباط للمحكمة المركزية في حيفا. وستوجه لأربعة من المشتبه فيهم تهمة محاولة القتل، ولخمسة آخرين تهمة الاعتداء في

---

[3] وهم: الشقيقتان هزار (23 عامًا) ودينا (21 عامًا) تركي، مشيل بحوث (56 عامًا) ونادر حايك.

[4] أنظروا تقرير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: "القاتل واحد والمسؤولون كثر: الأجواء العنصرية التي سبقت مذبحة شفاعمرو ومسؤولية المستشار القضائي للحكومة" (أيلول 2005).

[5] المعتقلون هم: جميل صفوري (41 عامًا)، فادي صفوري (24 عامًا)، باسل قدرية (28 عامًا)، هيثم حرب (20 عامًا)، منير زقوت (20 عامًا)، نعمان بحوث (30 عامًا، شقيق الشهيد في المذبحة نادر بحوث) وأركان كرباج (20 عامًا).

ظروف خطيرة، فيما ستوجه للخمسة الباقين تهمة الاعتداء على أفراد الشرطة. وفي شهر آذار 2007 صرّح قائد لواء الشمال، دان رونين، بأن النيابة العامة تعكف هذه الأيام على استكمال التحضيرات الأخيرة لتقديم لوائح اتهام ضد المتهمين. وحتى إعداد التقرير للنشر لم تقدم لوائح اتهام.

وأثار اعتقال المواطنين السبعة ردة فعل غاضبة لدى الأقلية العربية. ووصف رئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل، شوقي خطيب، الاعتقالات بأنها استمرار "للمذبحة التي نفذها نتن زاده". لكن الوضع الذي نتج كان صعبًا للغاية بالنسبة إلى الأقلية العربية، حيث أن مقاومة الاعتقال ستعتبر مقاومة لسلطة القانون وللمساواة أمام القانون. ومع ذلك، ثمة أسباب عدة دفعت الأقلية العربية لمعارضة كل إجراءات الاعتقالات ومحاكمة المشتبه فيهم.

السبب الأول هو، أن المواطنين العرب أهالي شفاعمرو دافعوا، من ناحيتهم، عن أنفسهم عندما أدركوا أن القاتل ينوي قتل أناس آخرين، ولو لم يحدث ما حدث كان من المحتمل أن يتم قتل المزيد من العرب. لكن، من خلال تصرفها، تتجاهل الشرطة ظروف الحادث، وتساوي بين القاتل الذي اقترف جريمة بشعة وبين السكان الذين أقحموا إلى هذا الوضع بغير إرادتهم.

أضف إلى ذلك، أن المواطنين العرب من ناحيتهم، يعتبرون أن حملة الاعتقالات ليست موجهة ضد المعتقلين المعينين المشتبهين بقتل القاتل، بل هي موجهة ضد الأقلية العربية بشكل عام. إذ أن الاعتداء كان يستهدفها منذ البداية، والآن، عندما اضطر المواطنون العرب إلى الدفاع عن أنفسهم، يتم اتهامهم بقتل من خطط لقتلهم، ونفذ جزءًا من جريمته.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن النشر في الصحف كشف سلسلة قصورات حالت دون عثور الجهات الأمنية على الخطر المحدق من القاتل في الوقت المناسب. فقد تبين من تحقيق أجرته صحيفة هآرتس، أنه كان في جعبة الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام معلومات سابقة، بما في ذلك تحذيرات عائلة القاتل، كانت تشير إلى أن القاتل خطير وقد يستخدم سلاحه الشخصي الذي فرّ به من الجيش. أضف إلى ذلك، أن تحقيق جهاز الأمن العام كشف أنه كان هناك "خطأ في وزن الأمور" من طرفه عندما تغاضى عن توجيه توصية بعدم تجنيد القاتل في الجيش الإسرائيلي، حيال علاقاته مع أوباش "كاخ". كما أكد رئيس جهاز الأمن العام، يوفيل ديسكين، أنه يرى في هذه المذبحة فشلا لجهاز الأمن العام، لأنه لم يتمكن من منعها.

والسبب الثاني هو معاملة شرطة إسرائيل للمواطنين العرب. إذ كانت لجنة أور قد أكدت أن هذه المعاملة مبنية على عدائية للمواطنين العرب منذ عشرات السنين. وقد ذاق العرب في إسرائيل على جلودهم هذه العدائية في حياتهم اليومية. فمنذ أحداث هبة أكتوبر2000 قتل أحد عشر مواطنًا عربيًا بأيدي الشرطة، في ظروف ليست قومية- أمنية.[6] هذه الشرطة- التي ينظر إليها كطرف مغرض وليس كجسم محايد ونزيه هدفه كشف الحقيقة- هي التي ستحقق أيضًا في مذبحة شفاعمرو وما تلاها.

أما السبب الثالث فيتعلق ببحث أجري في جامعة حيفا (في عامي 1998 و 2004) وخلص إلى نتائج مفادها أن الأحكام، التي يصدرها قضاة في إسرائيل ضد متهمين عرب، هي أشد صرامة من الأحكام التي تصدر بحق اليهود الذين نفذوا المخالفات نفسها. ولا غرو، إذًا، أن يشعر المواطنون العرب بأن جهاز القضاء في إسرائيل لن يتعامل بعدل تام مع المتهمين من شفاعمرو.

أما بالنسبة لادعاء المساواة أمام القانون، فإن الأقلية العربية تطرح الحجة في قضية حافلة الركاب خط 300: في 12 نيسان 1984 سيطر أربعة فلسطينيين من قطاع غزة على الحافلة خط 300 التابعة لشركة "ايجد"، والتي كانت متوجهة من تل أبيب إلى أشكلون (عسقلان)، واحتجزوا ركابها كرهائن، بهدف تحرير أسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية مقابلهم. وفي فجر اليوم التالي اقتحمت قوة من دورية القيادة العامة (سييرت متكال) الحافلة المخطوفة، قرب دير البلح، وحررت ركابها. وخلال عملية إنقاذ الركاب قتلت إحدى الرهائن، كما قتل اثنان من بين الفلسطينيين الأربعة. أما الفلسطينيان الآخران فقد تم القبض عليهما، وقام الجنود بتوثيقهما ونقلهما إلى حقل مجاور. ووصل رئيس جهاز الأمن العام آنذاك، اڤراهام شالوم، ورئيس شعبة العمليات في جهاز الأمن العام آنذاك، ايهود يتوم، إلى المكان وتوجها لرؤية الفلسطينيَيْن المحتجزين. وقبل أن يغادر المكان أمر رئيس جهاز الأمن العام يتوم بقتل الاثنين. فنفذ يتوم الأمر. إذ قام هو ورجاله بنقل الفلسطينيين في سيارتهم إلى مكان معزول، ثم انقضوا عليهما وأخذوا يضربونهما على رأسيهما بالحجارة وبقضيب حديد حتى الموت.

ونشر للجمهور أن جميع الفلسطينيين قتلوا أثناء السيطرة على الحافلة، ولكن بعد ثلاثة أيام نشرت صحيفة "حدشوت" (توقفت عن الصدور) خبرًا مفاده أن اثنين من بين الفلسطينيين الأربعة تم القبض عليهما وهما على

[6] أنظروا الفصل السابع ("العنف تجاه المواطنين العرب") في هذا التقرير.

قيد الحياة. وبعد عدة أيام نشرت الصحيفة على كل مساحة صفحتها الأولى صورة، يظهر فيها أحد الفلسطينيين في قبضة رجال الأمن حيًا وبكامل وعيه بعد أن أنزل من الحافلة. وقد أثار هذا النشر عاصفة، وأثير مطلب لإجراء تحقيق في ظروف موت الفلسطينيين.

وبعد كشف القضية، عزم المستشار القضائي للحكومة آنذاك، يتسحاق زمير، على تقديم لوائح اتهام ضد المتورطين في القضية. إلا أن رئيس الدولة آنذاك، حاييم هرتسوغ، صادق على منح العفو لأفراد جهاز الأمن العام المتورطين في قتل الفلسطينيين، قبيل تقديم لوائح الاتهام. كما ردت المحكمة العليا الالتماس الذي قدم لها من أجل إلغاء العفو. وفي نهاية المطاف، لم يتم اعتقال أو مقاضاة أي من المتورطين في قتل الفلسطينيين بدم بارد.

وبناء عليه، فإنه عندما يدور الحديث عن رجال أمن يهود يقومون بقتل عرب ليس في ظروف الدفاع عن النفس، تتجند الدولة كلها للدفاع عنهم؛ بينما عندما يدور الحديث عن مواطنين عرب يقومون بالدفاع عن أنفسهم ويقتلون إرهابيًا أقدم على قتل أربعة أشخاص بدم بارد لكونهم عربًا، تتجند كل مؤسسات الدولة لمعاقبتهم، من خلال تحقيق وصفه الضابط رونين بأنه "واحد من التحقيقات الحساسة في تاريخ الدولة".

ولذلك، تعتبر حملة الاعتقالات في نظر المواطنين العرب ملاحقة سياسية بكل ما تعنيه الكلمة، ومحاولة لاستخدام الإجراءات الجنائية في ظروف حساسة ومتوترة للغاية، الأمر الذي قد يغذي أكثر فأكثر الكراهية بين الطرفين، اليهودي والعربي.

تموز: اعتقال البروفيسور غازي فلاح بتهمة التجسس لصالح حزب الله وإيران

البروفيسور غازي فلاح، ولد في قرية عرب الهيب في الجليل الأسفل، وهو محاضر كبير للجغرافيا في جامعة اكرون في الولايات المتحدة وأخصائي ذو اسم عالمي، ويحمل جنسية مزدوجة، إسرائيلية وكندية. في مطلع شهر تموز، خلال الحرب على لبنان، وصل إلى البلاد لزيارة والدته المريضة. وخلال زيارته تجوّل فلاح في منطقة نهاريا ورأس الناقورة وقام بالتقاط بعض الصور ضمن البحث الذي يجريه. وما كان من جهاز الأمن العام والشرطة إلا أن اعتقلته بحجة انه التقط صورة لأنتينا عسكرية، متهمة إياه بالتجسس لصالح حزب الله وإيران.

وقد فرض أمر منع نشر جارف على القضية لمدة 18 يومًا، بما في ذلك أمر اعتقاله. وفي تلك الأيام منع فلاح من الالتقاء بمحام والاتصال بعائلته أو إجراء اتصال مع أي شخص آخر سوى المحققين. وبعدها الغي الأمر بموافقة جهاز الأمن العام والشرطة، بعد أن قدمت صحيفة هآرتس التماسًا لإلغائه.

وبعد أن سمح للبروفيسور فلاح الالتقاء لأول مرة مع محاميه، حسين أبو حسين، أخذ مرة أخرى للتحقيق في جهاز الأمن العام. استمر التحقيق من ساعات الظهر وحتى الساعة الخامسة فجرًا في الغداة بشكل متواصل، لمنعه من النوم. وأكد ممثلو جهاز الأمن العام والشرطة هذا الأمر وادعوا أن "التحقيق كان مبررًا وصحيحًا في ضوء التطور الذي طرأ على التحقيق". وحسب أقوال محاميه، اعتدى أحد محققي جهاز الأمن العام على البروفيسور فلاح جنسيًا، خلال التحقيق.

استند جهاز الأمن العام في تهمه إلى زيارة البروفيسور فلاح لطهران وبيروت قبل سنتين. غير أنه تبيّن أن الزيارات كانت لأهداف أكاديمية وأن كل الزيارات جرت بشكل علني وكجزء من عمله الأكاديمي في مجال جغرافيا العالم العربي والبلدات العربية في فترة الانتداب وتهويد الجليل. وهكذا، زار فلاح لبنان في شهر حزيران الماضي بجواز سفر كندي، وجرت الزيارة للتحضير لمؤتمر أكاديمي دولي خطط لعقده في بداية تشرين الأول. كما انه قام بزيارة لطهران قبل أكثر من سنتين، وشارك في مؤتمر أكاديمي عقد هناك، وشارك فيه أيضًا الرئيس السابق للجمعية الأمريكية للجغرافيا، البروفيسور الكسندر مرفي. ناهيك عن أن فلاح لم يكن يعرف أن الأنتينا التي قام بالتقاط صورة لها هي عسكرية، خصوصًا وأنها أنتينا مرتفعة جدًا يصل طولها إلى نحو 100 متر، وهي مكشوفة أيضًا ويمكن رؤيتها من وراء الحدود مع لبنان.

لقد تم اعتقال فلاح بموجب قانون الاعتقالات الجديد. إذ يسمح هذا القانون بمنع المشتبه فيه من اللقاء مع محام لمدة 21 يومًا من اعتقاله، ويتم بموجبه تمديد اعتقال الشخص أيضًا دون حضوره أو حضور محاميه خلال النظر في القضية في المحكمة. وحسب المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة العربية، هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا البند من القانون الجديد. وقبل إطلاق سراحه، تم تمديد اعتقال فلاح أربع مرات، وخلال كل ذلك، ادعى ممثلو جهاز الأمن العام والشرطة أن هناك "أساسًا راسخًا للتهمة المنسوبة للمشتبه فيه"، فصادقت المحكمة على طلبهم.

وفي نهاية الأمر، أطلق جهاز الأمن العام سراح البروفيسور فلاح بعد أن أمضى مدة ثلاثة أسابيع في المعتقل. وأفاد جهاز الأمن العام والشرطة بأنهما لن يقدما لائحة اتهام ضد البروفيسور فلاح.

وجاء من شرطة منطقة الجليل: "بنصيحة واحدة من النيابة العامة لجهات التحقيق، تقرر إطلاق سراح المشتبه فيه. لم تتوفر أدلة كافية لتقديم لائحة اتهام. وبما يتعلق بموضوع ظروف الاعتقال، كل إجراءات التحقيق مع المشتبه فيه نفذت بموجب الصلاحيات الممنوحة في القانون والتدابير المعمول بها ضمن اعتبارات تحقيقية".

وجاء من مكتب الناطق باسم رئيس الحكومة، أن فلاح "اعتقل للتحقيق معه بعد أن شوهد وهو يلتقط الصور في ظروف مشتبهة. وجرى التحقيق معه وفق القانون وتحت رقابة قضائية وثيقة، وذلك من أجل استيضاح الشبهات المنسوبة إليه. وفي نهاية التحقيق أطلق سراح المذكور، ليعود لبيته في أعقاب عدم ظهور أدلة كافية لتقديمه للمحاكمة. أما بشأن ادعاءاته بتعرضه لمضايقات جنسية فإنها ادعاءات مفندة ولا أساس لها من الصحة".

أيلول: إخراج جمعية "أنصار السجين" خارج القانون

تعمل جمعية أنصار السجين على طرح قضية الأسرى العرب، الفلسطينيين ومواطني إسرائيل، في كافة المحافل، أمام الرأي العام المحلي والعالمي. كما وتعمل على تحسين ظروف حياتهم وتقديم التمثيل والدعم القضائي لهم من خلال محامين من أجل الدفاع عنهم أمام المحاكم الإسرائيلية، وتعمل على مساعدة المحررين منهم على المستويين المادي والمعنوي.

في شهر أيلول داهمت قوات كبيرة من الشرطة والوحدات الخاصة وعناصر جهاز الأمن العام، في منتصف الليل، مكتب الجمعية في قرية مجد الكروم في الجليل، وبيت رئيس الجمعية الأسير المحرر منير منصور. حيث قامت أكثر من 40 سيارة شرطة بتطويق بيت منير ومحاصرة مقر الجمعية، مدعومة بقوات تعزيز على جميع مداخل القرية. وقد استمرت الحملة عدة ساعات، حتى الفجر.

وأجرت الشرطة عملية تفتيش دقيقة في بيت منير وصادرت حاسوبه الشخصي وعدداً من الأوراق والوثائق الشخصية. كما وقامت بمصادرة جميع ما احتوته جدران مقر الجمعية، بدءاً من الحواسيب وأجهزة الهاتف وماكنة التصوير وجهاز الفاكس وكافة الملفات والوثائق، وحتى سلة المهملات. وقامت الشرطة بتحميل الأغراض في الشاحنات التي أحضرت خصيصاً لهذا الغرض.

وسلمت الشرطة منصور أمراً إدارياً صادرًا عن وزير الأمن، عمير بيرتس، يستند إلى قوانين الطوارئ من العام 1945، يقضي بإخراج الجمعية خارج القانون وإيقاف عملها بذريعة "دعم الإرهاب". وجاء في الأمر كما يلي: "في نطاق صلاحياتي بموجب البند 84 (2) لقوانين الدفاع (حالة الطوارئ) 1945، وبعد أن أعلنت عن منظمة أنصار السجين أو جمعية أنصار السجين ورقمها 9 - 230 - 002 – 58 (فيما يلي "الإتحاد") كإتحاد غير مسموح به، فإنني آمر بوضع اليد على أية أملاك للإتحاد وذلك لصالح حكومة إسرائيل وإنني أعلن بهذا عن نيتي التفكير بمصادرتها لمصلحة حكومة إسرائيل. كل من يرى نفسه قد تضرّر من هذا الأمر ويريد أن يعترض على نيّة المصادرة، يمكنه تقديم تحفظاته كتابيا إليّ خلال 14 يوما من تاريخ علمه بالأمر".

وقد أصدر أمر الإغلاق على خلفية بيان صحفي أصدرته الجمعية، مطالبة فيه بعدم تجاهل الأسرى العرب من مواطني إسرائيل في صفقة تبادل أسرى محتملة بين إسرائيل والحكومة الفلسطينية. وقد أصدر الأمر على الرغم من أن الجمعية مسجلة رسمياً في وزارة الداخلية وتمارس نشاطها في إطار القانون. كما أن وزير الدفاع لم يفسر الأسباب التي دعته لإصدار هذا الأمر، واكتفى فقط بالذكر أنه يصادر الأملاك بالاستناد إلى قوانين الطوارئ.

ومن الجدير بالذكر أن هذه لم تكن المرة الأولى التي يتم فيها اقتحام مقر الجمعية واعتقال منير. ففي تاريخ 13/5/2003، قامت قوات الأمن الداخلي باعتقال منير منصور بتهمة "التعاطف مع منظمات ارهابية ودعمها"، وذلك بعد ان قاموا باقتحام بيته وتكسير الأثاث ومصادرة جهازه النقال. كما وتم مصادرة وثائق ومستندات وجهازّي حاسوب من مقر الجمعية. وبالاتفاق مع محامي الجمعية تم اطلاق سراح منير في اليوم التالي. وفي تاريخ 12/5/2003 أصدرت المحكمة المركزية في تل أبيب أمراً يقضي بمنع منير من السفر الى خارج البلاد بتهمة "دعم الإرهاب" من خلال عمله في دعم قضايا الأسرى السياسيين العرب، وذلك بعد أن اقتحمت قوات الأمن مقر الجمعية وصادرت أجهزة حاسوب وملفات لم يتم إعادتها. ومددت المحكمة الأمر مجدداً في تاريخ 2/9/2003. وفي تاريخ 23/1/2004 داهمت قوات من الشرطة وجهاز الأمن العام منزل منير وفتشت منزله بدقة وصادرت مواد خاصة بأولاده وجهاز كمبيوتر صغير، وخضع للتحقيق في شرطة كرمئيل، وبعد ذلك تم اطلاق سراحه بكفالة مالية. ووجهت لمنير أثناء التحقيق معه اسئلة تتعلق بعمل الجمعية والكادر العامل بها.

ب) منع مغادرة البلاد ومنع الزيارات للدول العربية

أحد أشكال الملاحقات السياسية، التي تنفذ ضد الأقلية العربية، هو منع المواطنين العرب بشكل عام، وأعضاء الكنيست العرب بشكل خاص، من مغادرة البلاد أو زيارة الدول العربية المعرفة كـ"دول عدو" من قبل الدولة.

وفق القانون الإسرائيلي، هنالك عدد من الدول العربية- بالأساس تلك التي لا توجد بينها وبين إسرائيل اتفاقيات سلام- معرفة كـ"دول عدو"، مثل سوريا ولبنان. ولذلك، فإن زيارة هذه الدول تعتبر عملا غير قانوني، إلا إذا منح وزير الداخلية إذنًا خاصًا يسمح بزيارة كهذه.

وخلال السنوات الأخيرة، قام العديد من المواطنين العرب بزيارات لسوريا ولبنان. وكان هدف هذه الزيارات تجديد التواصل بينهم وبين أفراد عائلاتهم، الذين يعيشون في تلك الدول، والذين اضطروا للانفصال عنهم خلال وبعد النكبة عام 1948، ومنذ ذلك الحين لم يجر أي اتصال بينهم. ولكن عند عودتهم إلى البلاد، اكتشف هؤلاء المواطنون أنهم يشكلون هدفًا لتحقيق الأذرع الأمنية معهم بتهمة زيارة "دول عدو".

ففي تاريخ 2005/4/15 حقق الشاباك مع عدة مواطنين عرب من بلدات عربية مختلفة كانوا قد زاروا سورية وصادر جوازات سفرهم، وكان من بينهم السيد شريف كيوف الذي حجز جواز سفره لمدة ثلاثة أشهر. وكانت دواعي سفر هؤلاء المواطنين لزيارة أقاربهم، إلا أنهم لم يسلموا قط من تحقيقات المؤسسة الرسمية ومن تعاملها معهم بصرامة.

وفي تاريخ 2005/7/29 قدمت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام إلى محكمة الصلح في مدينة عكا، ضد مواطنين عربيين من شمال إسرائيل بتهمة مساعدة مجموعة من مصففي الشعر العرب على السفر في شهر أيار 2005 إلى سوريا للمشاركة في مهرجان مهني لمصففي الشعر. وادعت النيابة العامة أن مجموعة مصففي الشعر العرب سافرت إلى سورية من دون الحصول على تصاريح لذلك من السلطات الإسرائيلية التي تعتبر سوريا "دولة عدو".

ويتوقع المرء أن تتم التحقيقات حول السفر إلى هذه البلاد، إلا أنها في الواقع تتمحور أحياناً حول النشاطات السياسية لمن يحقق معهم وحول الأحزاب العربية التي ينتمون إليها. ففي تاريخ 2005/7/19 حققت شرطة عكا مع السيد محاسن قيس، عضو التجمع الوطني الديمقراطي، واعتقلته، وذلك على خلفية سفره وأفراد عائلته إلى سوريا لزيارة أقربائهم. استمر التحقيق لمدة خمس ساعات، وبعد ذلك تم إحضاره إلى المحكمة لتمديد اعتقاله. وقد طالبت النيابة العامة باعتقاله لخمسة أيام لاستكمال التحقيق معه باعتبار أنه زار دولة "معادية"، ولكن المحكمة أمرت بتوقيفه لمدة 24 ساعة فقط. وقد أطلق سراحه في نفس اليوم، بعد أن احتجزت الشرطة جواز سفره وجوازات خمسة أفراد من أسرته. واتضح لمحاسن أن هدف التحقيق كان مغايرًا تماماً. يقول محاسن: "لقد دعيت للتحقيق حول زيارتي لسوريا، ولكن التحقيق تحول إلى تحقيق عن نشاطي السياسي في التجمع الوطني [الديمقراطي] وعن علاقتي بالدكتور عزمي بشارة وبأنني أساعده في زيارات للناس في الأفراح والأتراح في الشمال". وأضاف محاسن أن المحققين راحوا يعددون له نشاطاته واجتماعات التجمع التي يشارك فيها.

إن ظاهرة التحقيقات تحت ذريعة الزيارة لـ "دول عدو" لا تجري فقط مع مواطنين عرب، بل إنها سائدة وقائمة، وبقوة أكبر، أيضًا، مع منتخبي جمهور الأقلية العربية، وخاصة أعضاء الأحزاب العربية وأعضاء الكنيست. لقد سافر أعضاء الكنيست العرب أكثر من مرة إلى دول عربية من أجل القيام بدورهم كمنتخبي الأقلية العربية. وتأتي هذه الزيارات كجزء من برنامجهم السياسي، الذي يدعو إلى التواصل الثقافي والتاريخي والسياسي مع العالم العربي في الشرق الوسط. إذ أن الأقلية العربية داخل إسرائيل هي جزء من هذه الأمة، وقيام دولة إسرائيل لم يغير هذه الحقيقة. ولكن، في نظر دولة إسرائيل هذه الدول هي "دول عدو"، وهي تحاول أن تفرض هذه النظرة على المواطنين العرب، الذين لا تعتبر هذه الدول بالنسبة لهم "دول عدو" إنما هي جزء من مشهدهم الثقافي والتاريخي والسياسي.

هذه التحقيقات بالطبع تنتهك حق المواطنين العرب في حرية الحركة، والحق في التواصل مع أفراد عائلاتهم وأبناء شعبهم وأمتهم.

كانون الثاني: الدولة تحظر على الكاتب أنطوان شلحت مغادرة البلاد

أنطوان شلحت (49 عامًا) هو كاتب وناقد أدبي ومترجم وصحفي معروف. ويشغل منصب رئيس تحرير موقع الإنترنت "المشهد الإسرائيلي" التابع للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، وشغل في السابق منصب رئيس تحرير صحيفة "فصل المقال"، كما عمل محررًا للزاوية الأدبية في صحيفة "الاتحاد".

في شهر كانون الأول 2005 وقع رئيس الحكومة ووزير الداخلية آنذاك، أرئيل شارون، على أمر منع مغادرة البلاد ضد شلحت. وهذا الأمر حظر على شلحت مغادرة البلاد من ذلك اليوم وحتى 31 كانون الأول 2005، ولكن في شهر كانون الأول 2006 تم تمديد حظر المغادرة لسنة كاملة أخرى (حتى نهاية كانون الأول 2006).

استند الأمر إلى البند السادس من أنظمة الطوارىء الانتدابية من عام 1948. وقد أدعي في تسويغ إصدار الأمر أن "مغادرة أنطوان شلحت للبلاد قد تمس بأمن الدولة، وذلك من خلال استغلال سفره للقيام بالاتصال مع جهات معادية". وزعموا في وزارة الداخلية أن القرار اتخذ من قبل الوزير بعد أن اطلع على المواد الاستخباراتية، التي زوده بها جهاز الأمن العام. وذكر جهاز الأمن العام أنه سيكون هناك خطر أمني جدي على دولة إسرائيل إذا ما غادر شلحت البلاد!! ولكن، حول ما هو الخطر المتوقع على أمن الدولة نتيجة مغادرة شلحت البلاد، فإن جهاز الأمن العام لا يدلي بتفاصيل إضافية، حتى لشلحت نفسه، حيث أنه يقف أمام ادعاء لا يستطيع الدفاع عن نفسه أمامه ودحضه.

وبالمقابل، يقول شلحت إنه لا يعرف مَن مِن معارفه يعتبر عنصرًا معاديًا للدولة، وأنه تربطه علاقات فقط مع مثقفين عرب، يعيش معظمهم خارج بلادهم.

من الناحية السياسية، يدعم شلحت حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وهو يكتب مقالات لموقع "عرب 48" التابع للحزب، ولصحيفة الحزب، "فصل المقال". كما أنه يحمل آراء نقدية للدولة.

وفي أعقاب أمر المنع، قدم شلحت، بواسطة مركز عدالة، التماسًا للمحكمة العليا لإلغاء الأمر. لكن المحكمة العليا، برئاسة رئيس المحكمة اهرون براك، صادقت في شهر نيسان على الأمر. وفي جلسة المحكمة جرى بحث مفتوح في الجزء الأول من النظر في القضية، بمشاركة ممثلي جهاز الأمن العام ومحامي الدفاع عن شلحت، لكن في الجزء الثاني جرى بحث سري بحضور ممثلي جهاز الأمن العام فقط، حيث عرضوا أمام المحكمة المواد السرية بشأن شلحت، وكان يبدو أن المحكمة قد قبلت ادعاءات جهاز الأمن العام. وباءت كل محاولات محامي شلحت الحصول، ولو على تلميح بسيط حول فحوى الأمور لتلك "المواد السرية"، بالفشل واصطدمت بالرفض التام. كما ردّت المحكمة طلب تقصير مدة أمر منع المغادرة أو تحديده لبعض الدول. وفي نهاية المطاف، قرر شلحت سحب الالتماس.

وعقب شلحت على أمر المنع بما يلي: "يقومون بتشويه سمعتي، وهذا شعور فظيع. أسير في الشارع وأتخيّل المعتقل، وأتخيل أنني أسير في الشارع ويشار إليّ بالأصابع. لماذا يفعلون هذا؟ إذا كانوا يريدون تحذيري، فليحذروا. أريد أن أعرف من هم الأشخاص الخطيرون الذين تربطني بهم علاقة، كي أقوم بقطع الصلة معهم على الفور. أليس من الممكن أن تكون معلوماتهم خاطئة؟ ففي الشاباك أيضًا هنالك بشر. هذه عقوبة شديدة جدًا وهي مفروضة عليّ رغم أنني لم أخطط للسفر إلى خارج البلاد قريبًا". وأضاف: تنبعث رائحة سياسية نتنة من كل هذه القضية. الشاباك ينشغل في هذه الأيام برسم الحدود الجديدة و'الخطوط الحمراء' التي يحظر على المواطنين العرب تخطيها لمجرد كونهم عربًا".

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن جهاز الأمن العام يكثف في السنوات الأخيرة من محاولات التخويف للصحفيين العرب، وحتى أنه حقق مع عدد منهم في مقراته، بحجة التآمر مع جهات معادية من الخارج. وعلى سبيل المثال، في 7 كانون الثاني 2005 تم التحقيق في محطة الشرطة في الخضيرة مع المدير العام للشركة التي تدير موقع الانترنت "عرب 48"، المرحوم أحمد أبو حسين. إذ حقق الشاباك مع أبو حسين على مدى ساعات عدة حول الأخبار المنشورة في الموقع وعلاقة إدارة الموقع بإعلاميين وصحفيين من العالم العربي، وخاصة لبنان ومصر، مشتبه فيهم بأن لهم علاقات مع "منظمات إرهابية". كما سئل أبو حسين حول أسباب التأييد الكبير الذي يحظى به الموقع في أوساط المواطنين العرب في إسرائيل وفي العالم العربي.

هذه ليست المرة الأولى التي يحاول فيها جهاز الأمن العام القيام بممارسة الضغوطات على الموقع. فبالإضافة إلى أبو حسين، تم التحقيق أيضًا مع مدير الموقع، وليد خميس، ومحررَي الأخبار في الموقع وكذلك مع محرر موقع "محسوم" (المقرب من موقع "عرب 48")، نواف عثامنة. وفي حينه فرض منع نشر على القضية، وتم تحذير المحقق معهم بألا يقوموا بنشر أية تفاصيل عن التحقيق. تمحور التحقيق حينها حول المصطلحات التي يستخدمها الموقع وكذلك حول مصادره ومراسليه.

وتم التحقيق مع صحفي آخر من قبل جهاز الأمن العام، وهو الصحفي مروان عثامنة، الذي شغل منصب المسؤول الإعلامي في "عدالة- المركز القانوني للأقلية العربية في إسرائيل"، حيث تم التحقيق معه حول علاقاته مع صحفيين ووسائل إعلام من العالم العربي.

إن الطريقة التي استصدر بها أمر منع السفر ضد شلحت، على أساس مواد سرية، تسلبه حقه في إجراء نزيه، وبذلك تمس بحقوقه. كما أن محاولة دب الرعب في قلوب الصحفيين والتهديد بفرض عقوبات جنائية ضدهم

بسبب علاقاتهم الصحفية مع العالم العربي، هي محاولة لكم الأفواه وتنم عن سوء استخدام الصلاحية، بالإضافة إلى المس بحرية عملهم.

شباط: عضو الكنيست طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة) يخضع للتحقيق في الشرطة في أعقاب زيارته لسوريا

في شهر كانون الأول 2005 قام عضو الكنيست طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة) بزيارة لسوريا تلبية لدعوة تلقاها من مجلس الشعب (البرلمان) السوري. وقد ألقى خطابًا أمام أعضاء البرلمان ومكث هناك عدة أيام. في شهر كانون الثاني 2006 استدعت وحدة التحقيق في الجرائم الدولية في الشرطة عضو الكنيست طلب الصانع للتحقيق معه على إثر تلك الزيارة.

وقال الصانع أن التحقيق معه على خلفية زيارته لسوريا هو ملاحقة سياسية ومحاولة من قبل حكومة إسرائيل لمنع أي صلة بين المواطنين العرب وبين العالم العربي. وقال إن "زيارتي لسوريا هي جزء من البرنامج السياسي للحزب العربي الديمقراطي، الذي يدعو إلى توثيق العلاقات بين المواطنين العرب والأمة العربية. إلا أن حكومة إسرائيل وشرطتها تواصلان التعامل مع المواطنين العرب وممثليهم وفق عقلية الحكم العسكري".

آذار: محاكمة محيي الدين خلايلة بسبب سفره إلى سوريا

في شهر آذار قدمت النيابة العامة في لواء حيفا لائحة اتهام ضد السيد محيي الدين خلايلة من مجد الكروم، بسبب سفره إلى سوريا في عام 2001. وكان محيي الدين قد سافر إلى سوريا في الفترة الواقعة بين 2001/4/21 إلى 2001/4/28، حيث نظم في حينه وفداً سياحياً شبابياً. وبعد عودته من سوريا، أحتجزت السلطات الإسرائيلية جواز سفره ومنعته من مغادرة إسرائيل لمدة 3 سنوات، إضافة للحبس المنزلي الذي تعرض له في حينه، هو وزوجته سميرة، لمدة 15 يوماً.

وجاء في لائحة الاتهام أن "المتهم قام يوم 2001/4/21 بتنظيم زيارة وفد شبابي إلى سوريا والتي تعتبر دولة معادية لإسرائيل، وبموجب القانون يمنع السفر إلى سوريا بدون موافقة وزير الداخلية أو رئيس الحكومة، والمتهم يعرف ذلك. وقبل تاريخ 21/4/2006 قام المتهم بالتوجه إلى الوزير السابق صالح طريف من أجل الحصول على موافقة بالدخول إلى سوريا، وقام طريف بإبلاغه بأنه لن يحصل على موافقة للخروج إلى سوريا. ويوم 2001/4/18 تم التحقيق معه تحت الإنذار وقيل له أن السفر إلى سوريا بدون تصريح يعتبر مخالفة للقانون. وفي تاريخ 2001/4/21 سافر المتهم (رغم علمه أنه يخالف القانون) إلى سوريا مع الوفد الذي نظمه وبقي هناك حتى يوم 2001/4/28، وبذلك قام المتهم بزيارة إلى دولة معادية، الأمر الذي يعتبر مخالفة للقانون."

واستندت لائحة الاتهام إلى قوانين وأنظمة طوارئ. والتهم التي وجهت إليه هي: 1) السفر إلى خارج البلاد بشكل غير مشروع، ما يعتبر مخالفة وفقاً للبندين 5 و18أ لأنظمة الطوارئ (السفر إلى خارج البلاد) للعام 1948 والبند 2أ لقانون منع التسلل للعام 1954؛ 2) المساعدة في السفر إلى خارج البلاد بطريقة غير مشروعة، وهي مخالفة وفقاً للبندين 5 و18د من أنظمة الطوارئ للعام 1948 والبند 2أ لقانون منع التسلل للعام 1954؛ 3) خرق أمر قانوني، وهذا مخالفة بموجب البند 287أ لقانون العقوبات للعام 1977.

في تاريخ 2006/11/2، أدانت محكمة الصلح في عكا محيي الدين بتهم زيارة وتنظيم رحلات الى دولة "عدو" واختراق تعاليم وقوانين أمنية. وجاء هذا القرار بعد الاتفاق الذي توصل اليه الطرفان باعتراف السيد محيي الدين بزيارة وتنظيم رحلات الى سورية. وفي تاريخ 2007/1/30 فرضت المحكمة عقوبة العمل في خدمة الجمهور لمدة 4 أشهر على محيي والسجن مع وقف التنفيذ لمدة 12 شهرًا ودفع كفالة مالية بقيمة 10 آلاف شاقل.

وحول محاكمته، عقب محيي الدين قائلا: "يحاكمونني بسبب سفري إلى سوريا، وهذا يتناقض مع المبادئ العالمية، هذه مهزلة كبيرة، ففي حين تتوجه الحافلات بشكل يومي ذهاباً وإياباً إلى سوريا يريدون اليوم محاكمتي، علماً أننا بدأنا بهذا المشروع كمشروع تواصل قومي وأنا أول عربي قمت بتنظيم مثل هذه الوفود إلى سوريا في العام 1995. لائحة الاتهام هي موضوع سياسي ومحاكمة سياسية، لا أكثر ولا أقل، من أجل منعي عن مسيرتي وخطي السياسي بالتواصل القومي والوطني والإنساني بين الجماهير العربية في إسرائيل وبين الأمة العربية، ومن أجل النيل من عزيمتي ولإرغامي على التراجع عن النشاطات التي أقوم بها. نحن نستطيع أن نكون جسراً للسلام على أساس قرارات الأمم المتحدة وأثبتنا أننا قوة ديموقراطية محبة للسلام، وهذا واجبنا وعملنا اليومي".

تموز: المحكمة العليا ترد التماس 4000 شخصية عربية درزية بشأن زيارة الأماكن المقدسة في سورية ولبنان

في شهر نيسان قدم ما يقارب 4 آلاف شخصية عربية درزية التماساً للمحكمة العليا لإلزام السلطات المختصة بإصدار التصاريح المناسبة للسماح للمواطنين الدروز بزيارة الأماكن المقدسة في سوريا ولبنان (حيث أن الأماكن المقدسة للطائفة الدرزية توجد في تلك البلاد). إلا أن المحكمة العليا ردت الإلتماس في شهر تموز. وجاء تسويغ المحكمة متبنيًا إدعاء النيابة بأن خروج المواطنين الدروز إلى سورية ولبنان يعرض أمن الدولة للخطر.

وفيما يتعلق بسورية، فقد جاء في قرار المحكمة: "تدعي النيابة وحسب المعلومات المتوفرة لدى الجهات الأمنية، أن المخابرات السورية أبدت في الماضي، وما زالت، اهتماما بتجنيد مواطني إسرائيل الذين يصلون إليها، فضلاً عن المخابرات الإيرانية التي تعمل في سورية، والتي وضعت نصب أعينها هدف تجنيد وتفعيل مواطنين إسرائيليين بهدف الحصول على معلومات عن دولة إسرائيل. لذلك، وحسب تقدير الجهات الأمنية، فإن تواجد وفد كبير من إسرائيل في سورية يمكن، باحتمال كبير، أن يكون وسادة مريحة لنشاط المخابرات السورية. وفد كهذا يخبئ في ثناياه خطراً حقيقياً على أمن الدولة".

أما فيما يتعلق بلبنان، فقد ادعت النيابة أنه في أجزاء واسعة من لبنان تتواجد منظمة حزب الله، وهي تسيطر على غالبية الطرق المؤدية لبلدة حاصبيا في جنوب لبنان التي تقع فيها "خلوات البياضة" التي ينوي الملتمسون زيارتها. وقد وضع حزب الله لنفسه هدف تجنيد مواطنين إسرائيليين لصفوفه، لكي يجمعوا معلومات إستخبارية، لمساعدته في إقامة "قواعد إرهابية" داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية. على هذه الخلفية، تعتقد الجهات الأمنية، أن خروج مواطنين إسرائيليين إلى لبنان يمكن أن يمس بشكل جدي بأمن دولة إسرائيل ومواطنيها، ولذلك يجب ألا يصادق على الزيارة.

وبعد أن نوهت المحكمة إلى الحق الأساسي للمواطن بالخروج إلى خارج دولته، وخصوصا حقه في ممارسة الحقوق الدينية، إلا أنها خلصت إلى أن ذلك مشروط بعدم الاحتمال المعقول للمس بأمن الدولة. وقررت بأن هناك تخوفاً معقولاً، وقالت:"إن إعطاء التصريح المطلوب في الالتماس يمكن أن يمس بأمن الدولة. وإن رفض الوزارات إعطاء التصاريح لأبناء الطائفة الدرزية وللملتمسين، ينبع من أسباب أمنية معتمدة ومقبولة. والرفض بنظرنا هو منطقي ولا أساس لتدخلنا فيه. وهو يعكس التوازن الصحيح بين الحق الدستوري والضرورات الأمنية".

ومن الجدير بالذكر، أن النيابة العامة عرضت على المحكمة، خلال التداول في الالتماس، "مواد سرية" لتبرير موقفها القائل بأن سفر الوفد يشكل خطرًا أمنيًا على دولة إسرائيل. ولم يطلع الملتمسون على هذه المواد ولم تسنح لهم فرصة دحضها أمام المحكمة.

ولكن، بالرغم من قرار المحكمة العليا، قرر المشايخ الدروز القيام بزيارة لسورية ولبنان. وعلى إثر ذلك، قامت وحدة المهام الخاصة في الشرطة، في شهر أيلول، باستدعائهم للتحقيق معهم على مدى يومين، بشبهة قيامهم بدخول "دولة معادية" دون إذن من السلطات، ومخالفة القانون.

وشملت التحقيقات أيضاً رئيس لجنة التواصل الشيخ علي معدي،الذي استمر التحقيق معه في سنة 2006 و-2007. ففي تاريخ 19/1/2007 استُدعى الشيخ إلى التحقيق في وزارة المعارف في القدس بحجة مخالفته قوانين وزارة المعارف بخروجه على رأس وفد إلى "دولة معادية وإدلائه بتصريحات لوسائل إعلام أجنبية معادية"، وهو ممنوع من ذلك بصفته مدرسًا، بحسب التهم.

إن منع المشايخ الدروز من زيارة سورية ولبنان يحرمهم، أولاً، من التمتع بحق العبادة، حيث أن الأماكن المقدسة للطائفة الدرزية قائمة في تلك البلاد، وبالتالي منعهم من زيارة هذه البلاد تحرمهم التمتع بهذا الحق بشكل حر. وثانياً، تحرمهم من حق التواصل مع أبناء الطائفة الدرزية ومع الأقارب الموجودين في تلك البلاد، الذي هو أيضاً حق تضمنه المواثيق الدولية. وثالثاً، هذا المنع يستند إلى معلومات سرية لم يتم كشفها للمشايخ الدروز، وبالتالي لم تعط لهم الفرصة لتفنيدها ودحضها، وهذا يشكل مساً واضحاً بمبدأ الإجراء القانوني العادل الذي يمنح صاحب الشأن الحق في الدفاع، بشكل فعلي، عن نفسه أمام أي إجراء قانوني ضده.

إضافة إلى ذلك، فإن معنى القرار هو أن المواطنين الدروز، جميعهم وبشكل جماعي، يوضعون في خانة المشكوك فيهم، وهذا يتناقض مع المبدأ القضائي القائل إنه لا يجوز تقييد أي حق من حقوق الإنسان، وبضمنها الحق في التنقل والخروج من الدولة، إلا على أساس معلومات موثوق بها في أن ممارسة هذا الحق من قبل شخص ما من الممكن أن تشكل خطراً على أمن الدولة أو المواطنين.

أيلول: التحقيق مع وفد كتلة التجمع الديمقراطي بسبب زيارته لسوريا ولبنان

في مطلع شهر أيلول، قام وفد كتلة التجمع الديمقراطي، الذي شمل أعضاء الكنيست عزمي بشارة وجمال زحالقة وواصل طه وعضوي الكنيست السابقين محمد كنعان ومحمد ميعاري، بزيارة لسوريا ولبنان، بعد انتهاء الحرب الأخيرة على لبنان. والتقى الوفد خلال الزيارة الرئيس السوري، بشار الأسد، ووزير الخارجية السورية، فاروق الشرع؛ وفي لبنان التقوا رئيس الحكومة اللبنانية، فؤاد السنيورة، ورئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري. كما التقى الوفد صحفيين وأكاديميين. وكما صرّح أعضاء الوفد، كان الهدف من الزيارة "التعبير عن التضامن مع ضحايا القصف والحرب الأخيرة"، وكذلك بحث التطورات السياسية في المنطقة في ضوء الحرب. وخلال الزيارة، أيضًا، التقى محمد ميعاري، الذي انتخب عضوًا للكنيست بين السنوات 1984- 1992 ممثلا للقائمة التقدمية للسلام، نحو 40-50 شخصًا من أبناء عائلته في مخيمات اللاجئين في سوريا، الذين هجروا خلال النكبة عام 1948 ومنذ ذلك الحين فقد الاتصال بينهم.

وكانت الصيحات قد تعالت من قبل المؤسسات والصحافة الإسرائيلية، في الوقت الذي كان فيه الوفد ما زال يُجري زيارته، بأن تلك الزيارة "غير قانونية" بسبب عدم حصولهم على تصريح من وزير الداخلية. بل وتعالت الصيحات على أن تلك الزيارة تعد خيانة من قبل أعضاء الكنيست، خصوصاً بعد حرب لبنان الثانية. فضمن ردود الفعل، قال عضو الكنيست عتنيئيل شنلر (كاديما) إن "بشارة أثبت أن بطاقة العضوية في حزب الله تناسبه أكثر من البطاقة الشخصية الإسرائيلية التي يستغلها من أجل خيانة الدولة" على حد قوله. وأضاف شنلر أنه "من المستحسن أن يواصل بشارة جولته إلى طهران- مكانه الطبيعي"! وكان شنلر قد طالب رئيسة المحكمة العليا الجديدة، دوريت بينيش، بـ"العمل من أجل وضع تشديدات قضائية تضع حداً لاغتصاب سلطة القانون من قبل بشارة". أما وزير الداخلية روني بار-أون (كاديما)، فقال إنه توجه إلى المستشار القضائي للحكومة وطلب منه فحص إمكانية منع أعضاء الكنيست العرب من مغادرة البلاد بناءً على قوانين الطوارئ التي كانت وما زالت سارية المفعول منذ الانتداب البريطاني على فلسطين (منذ العام 1945). وأوضح الوزير أن نواب التجمع هم أعداء الدولة.

وفي أعقاب الزيارة، وخلال وجود الوفد في سوريا ولبنان، أمر المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، الشرطة بفتح تحقيق جنائي ضد أعضاء الوفد بسبب سفرهم إلى سوريا ولبنان دون إذن من وزير الداخلية. وبعث مساعد مزوز، المحامي راز نزري، برسالة إلى رئيس قسم التحقيقات والاستخبارات في الشرطة، الضابط يوحنان دنينو، فصّل فيها الشبهات المنسوبة لأعضاء الوفد، وقرار مزوز. وفي رسالته ذكر نزري قانون منع التسلل، الذي يحظر مغادرة إسرائيل لزيارة دول عدو، والذي ينص على أن من يخالف القانون عمدًا، ستكون عقوبته السجن لمدة 4 سنوات. بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أنه "يستطيع الشخص السفر إلى دولة معادية، إذا حصل على إذن بهذا الشأن من وزير الداخلية أو من رئيس الحكومة". أما سفر أعضاء الوفد إلى سوريا ولبنان فلم يصادق عليه من قبل وزير الداخلية كما هو مطلوب. وذكر نزري أن المنع يسري أيضًا على أعضاء كنيست، كأي إنسان آخر.

وفور عودة أعضاء الوفد إلى إسرائيل، تم التحقيق معهم من قبل وحدة التحقيقات في الجرائم الدولية، بتعليمات من مفتش الشرطة، موشيه كرادي. ووجهت لأعضاء الوفد تهمة السفر لزيارة سوريا ولبنان دون أن يكون بحوزتهم التصريح المطلوب وفق القانون. بيد أنه، لم تقدم أي لائحة اتهام ضد أي من أعضاء الوفد بصدد هذا السفر حتى يومنا هذا.

وفي أعقاب هذه الزيارة قدم طلب للمستشار القضائي للحكومة، من قبل أوساط اليمين، بحل حزب التجمع الديمقراطي. فردّ المستشار القضائي للحكومة هذا الطلب، وأكد أن الدواعي القانونية لحل الأحزاب لا تمكّن من حل التجمع الديمقراطي. "من الصعب أن نقرر بأن الزيارة لدول عدو هي جزء سائد ومتواصل في نشاط الحزب"، وجاء في تقرير المحامية دليت درور من قسم الاستشارة والتشريع في وزارة القضاء، أن "أعمال أعضاء الكنيست في هذه المرحلة ليست دليلا واضحًا بأن هناك مميزًا سائدًا لحزبهم يدعم الكفاح المسلح لدولة عدو أو منظمة إرهابية ضد إسرائيل".

ليست هذه المرة الأولى التي يقرر فيها المستشار القضائي للحكومة التحقيق مع أعضاء حزب التجمع الديمقراطي بسبب زيارتهم لسوريا أو لبنان. ففي شهر حزيران 2001 سافر عضو الكنيست عزمي بشارة إلى سوريا، للمشاركة في إحياء الذكرى السنوية الأولى لرحيل الرئيس السوري حافظ الأسد. وقد أثار سفره عاصفة على الصعيد السياسي الإسرائيلي، وفور عودته تقرر الشروع بالتحقيق ضده.

وفي عام 2005 قرر مزوز، أيضًا، الشروع بالتحقيق الجنائي ضد بشارة إثر زيارة الأخير لبيروت في آذار 2005. بشارة قام بالزيارة لتقديم التعازي لعائلة رئيس الحكومة اللبنانية السابق، رفيق الحريري. ورغم أن المستشار القضائي قرر عدم تقديم بشارة للمحاكمة بسبب زيارة التعازي التي قام بها، إلا أنه أكد في الرسالة التي

بعث بها إليه في شهر نيسان، حظر مغادرة إسرائيل لدولة عدو، دون الحصول على إذن من وزير الداخلية. ورفض مزوز حينها ادعاءات بشارة بأن زيارته تقع تحت مظلة الحصانة الجوهرية، التي تمكنه من السفر إلى دولة معرفة كـ"دولة عدو"، كما حذره بأنه إن لم يقم قبل سفره القادم بطلب مصادقة وزارة الداخلية، فإنه سيفحص إمكانية اتخاذ إجراءات جنائية ضده.

وفي شهر كانون الأول 2005 سافر بشارة إلى لبنان لكي يشارك في معرض الكتاب العربي الدولي الذي أقيم في بيروت، بعد أن دعي ليكون ضيف الشرف في المعرض. وفي أعقاب سفره تم التحقيق معه في الوحدة القطرية للتحقيق في الجرائم الدولية، بأمر من المستشار القضائي للحكومة مزوز، بتهمة مخالفة قانون منع التسلل.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه تم في الماضي، في إطار الملاحقات السياسية للنواب العرب، تقديم لوائح اتهام ضد النائب بشارة. ففي تاريخ 2001/11/10 قدم المستشار القضائي السابق للحكومة، الياكيم روبنشطاين (اليوم قاض في المحكمة العليا)، لائحتي اتهام ضد النائب بشارة إلى محكمة الصلح في الناصرة، بعدما تم نزع الحصانة البرلمانية عنه. لائحة الاتهام الأولى تعلقت بزيارة بعض المواطنين العرب لأقربائهم في سورية، التي تمت بمساعدة وتنسيق النائب بشارة ومساعديه في البرلمان. وقد تم بعد سنتين من المداولات القانونية المطولة الغاء لائحة الاتهام هذه، حيث قررت المحكمة أن منع زيارة "دول العدو" لا يسري على النواب العرب.

أما لائحة الاتهام الثانية فكانت بخصوص خطاب النائب بشارة في أم الفحم في حزيران 2000 وفي القرداحة (سوريا) في عام 2001. وادعت النيابة العامة أن في هذين الخطابين "دعمًا لحزب الله المعرف قانونياً بأنه منظمة ارهابية"، وللمقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذا يجب إدانة النائب بشارة وفق قانون "أمر منع الارهاب لعام 1948".

وقد تقدم النائب بشارة، في تاريخ 2003/12/24، بالتماس للمحكمة العليا مطالباً إياها – بعدما رفضت محكمة الصلح في الناصرة طلبه هذا – بعدم الاستمرار في محاكمته بخصوص لائحة الإتهام الثانية، لأن خطاباته تقع ضمن الحصانة البرلمانية لأعضاء الكنيست. وفي شهر شباط 2006 قبلت المحكمة العليا الالتماس، مؤكدة سريان مفعول الحصانة البرلمانية على خطاباته السياسية التي ألقاها في أم الفحم والقرداحة، وبالتالي ألغيت لائحة الاتهام المتعلقة بهذا الملف. وقد قررت المحكمة العليا، بالأغلبية، على أنه لم يثبت في أقوال النائب بشارة "دعم ومديح للإرهاب"، كما قررت المحكمة أن حرية التعبير السياسي متينة ويجب الحفاظ عليها، وأن خطابات النائب بشارة هي خطابات ذات طابع سياسي.

وفي أعقاب ذلك، صادقت الكنيست على تعديل قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم (المعروف بـ"قانون عزمي بشارة")، والذي يعني تقليص حجم الحصانة الجوهرية لأعضاء الكنيست. ووفق القانون، لن تسري الحصانة الجوهرية- التي لا يمكن نزعها بتاتًا- على أعضاء الكنيست الذين لا يعترفون بوجود إسرائيل كدولة الشعب اليهودي أو بالطابع الديمقراطي للدولة ويحرضون على العنصرية. بالإضافة إلى ذلك، لن تسري الحصانة الجوهرية على عضو الكنيست الذي يدعم الكفاح المسلح لدولة عدو أو يؤيد "عملاً إرهابيًا" ضد دولة إسرائيل أو ضد يهود أو عرب، لكونهم يهود أو عربًا، في البلاد أو في الخارج.

ج) تحليل المؤسسة العربية لحقوق الإنسان

يعتبر المستشار القضائي للحكومة هذه الزيارات غير قانونية، لأنها تمت بدون الحصول على إذن من وزير الداخلية. وفي الواقع، لا يوجد هناك أي شك في أن هذه الزيارة قد تمت بشكل "غير قانوني"، حيث أن القانون الإسرائيلي الرسمي يمنع الزيارات لـ"دول عدو" دون الحصول على تصريح من الجهة الملائمة، وسوريا ولبنان تعتبران بموجب المفهوم المجرد للقانون الإسرائيلي دولتي عدو. ولكن، من المهم بمكان التوقف هنا والتشديد على عدة نقاط هامة، من شأنها إلقاء الضوء على هذا الموضوع:

أولاً: إسرائيل تعتبر سوريا ولبنان دولتي عدو، ولكن الأمر مختلف بالنسبة للمواطنين العرب، حيث أن سوريا ولبنان هما جزء من العالم العربي الذي ينتمي إليه المواطنون العرب، وبالتالي إقامة أية علاقات مع سكان هذه الدول لا تعتبر، بالنسبة لهم، إقامة علاقات مع دولة عدو، بل استمرارية وتواصل في العلاقات بين أجزاء العالم العربي والإسلامي.

كما أن مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة (إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية من العام 1992) تضمن الحق في التواصل بين أبناء الشعب الواحد، حتى لو كانت هناك فواصل حدودية بينهم.

ثانياً: إن الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني الذين هجروا في عام 48 يقيمون حالياً في سوريا ولبنان، ولهم أقارب من مواطني دولة إسرائيل الذين لم يهجروا حينها. فالنكبة في عام 1948 فرقت بين هذه العائلات، التي لم تر بعضها البعض لمدة تزيد عن خمسين عاماً. فالزيارات إلى سوريا ولبنان، إذاً، فتحت المجال أمامهم للتلاقي بعد انقطاع طويل.

ثالثاً: إن هذا التحقيق، بغض النظر عن دوافعه، يعتبر بالنسبة للمواطنين العرب ملاحقة سياسية واستخداماً للأدوات القانونية في الصراع السياسي، من أجل منع ممثلي الجمهور العربي من القيام بدورهم بموجب قناعاتهم السياسية. وتأتي هذه الملاحقة السياسية من أجل منع التواصل على أساس قومي مع الدول العربية، وخاصة سورية ولبنان. فالشرطة والنيابة العامة تتدخلان في عمل منتخبي جمهور بشكل فظ، وتتجاهل الحصانة البرلمانية لمنتخبي الجمهور، التي وجدت في الأصل من أجل تمكينهم من القيام بعملهم البرلماني والسياسي بشكل حر ودون تدخل من جهات رسمية. ناهيك عن أن هذا القانون يمنح وزير الداخلية، الذي هو في الأصل شخصية سياسية لها أجندة سياسية معينة، الصلاحية في تحديد حرية حركة أعضاء الكنيست العرب، الذين لهم أجندة سياسية مختلفة. فهو يتيح المجال، إذاً، أمام السياسيين في التحكم بخصومهم ومنعهم من أداء مهامهم كما يرونها هم أنفسهم، وذلك وفق الأجندة التي من أجلها انتخبوا إلى الكنيست. فالقانون إذاً غير مشروع، بل ويتناقض مع مبادئ الديموقراطية وقواعد اللعبة في النظام الديموقراطي.

رابعاً: إن القرارات بفتح التحقيق مع المواطنين العرب لم تأت من فراغ، بل لها أبعاد وخلفيات، حيث أنه معلوم أن الأجندة السياسية للأحزاب العربية، بعيدة كل البعد عن الأجندة السياسية للأحزاب اليهودية الصهيونية، بل وتتناقض معها تماماً. وتتعرض الأحزاب العربية للملاحقة السياسية ومحاولة اسكاتها، بسبب آرائها المخالفة للرأي الرسمي. وبالتالي، فإن القرار بفتح التحقيق ضد أعضاء الكنيست العرب يأتي في إطار هذه الملاحقة.

أضف إلى ذلك، أن الأجواء التي سبقت اتخاذ قرار التحقيق من قبل المستشار القضائي للحكومة كانت أجواء مليئة بالغضب تجاه أعضاء الكنيست العرب من قبل أعضاء كنيست ووزراء في الحكومة، وبالتالي فإنه من الصعب إنكار أن قرار المستشار القضائي للحكومة جاء بعد هذا الضغط السياسي الذي مورس من أجل فتح التحقيق.

ولا يساور المؤسسة العربية أي شك، في أن قرار فتح التحقيقات هو قرار سياسي محض، وليس قرارًا قضائياً. حيث أن الصحفي اليهودي رون بن يشاي، وهو ضابط في جيش الاحتياط أيضاً، تواجد في الضاحية الجنوبية في لبنان بعد الحرب وكتب التقارير الصحفية للصحف اليهودية، وبالرغم من ذلك لم يتم التحقيق معه. فلماذا إذاً يتم التحقيق مع أعضاء الكنيست العرب؟

إن السلطات الإسرائيلية تعرف أن هذه الزيارات من قبل المواطنين لا تمس بأمن الدولة، ولا بأي شكل من الأشكال، بل هدفها التواصل بين أفراد العائلة الواحدة، الذين تفرقوا بعد قيام دولة إسرائيل في العام 1948 ومنذ ذلك الحين لم يستطيعوا الالتقاء، إضافة إلى أن تلك الزيارات تحافظ على التواصل القومي بين الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، التي كانت تعيش منذ قيام الدولة في عزلة تامة عن الشعوب العربية في المنطقة، وبين الأمة العربية. بكلمات أخرى، إن هدف هذه الزيارات هو إنساني بحت، وبالتالي فإن المؤسسة العربية تعتبر التحقيقات مع الزائرين، وفي بعض الحالات محاكمتهم، هي بمثابة سوء استعمال لهذه القوانين، التي هدفها المعلن هو الحفاظ على أمن الدولة، والذي لا يمت بصلة لأي من هذه الزيارات.

ووفقاً للسياسة العنصرية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في هذا السياق، لا بد من التذكير باقتراح قانون جديد، قدمه عضو الكنيست غلعاد إيردان (ليكود)، وصادقت عليه الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية بتاريخ 2007/1/10، يخول المحكمة اللوائية بسحب المواطنة ممن "قام بعمل يعتبر بمثابة خرق للولاء لدولة إسرائيل". وهذا القانون موجه بشكل واضح للمواطنين العرب بشكل عام، ولأعضاء الكنيست العرب بشكل خاص، الذين قاموا في السنوات الأخيرة بزيارات لسوريا ولبنان.

مصادرة الأراضي والتمييز في تخصيص الأراضي وسياسة لجان التنظيم

أ) مقدمة

عندما أقيمت دولة إسرائيل، كانت الأراضي المسجلة بملكية عامة تشكل أقل من 10% من مساحتها، بينما اليوم تسيطر الدولة على 93% من مجمل الأراضي ضمن مساحتها. وهذا الواقع هو نتيجة لعملية متواصلة، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، تتمثل في استيلاء الدولة على الأراضي، انطلاقًا من وجهة النظر القائلة بأن أراضي الدولة يجب أن تكون "بأياد يهودية". وقد نفذت الدولة هذا الاستيلاء على الأراضي بواسطة أربع طرق أساسية: 1) وضع اليد على الأراضي التي كانت تحت سلطة الانتداب ولم تكن مسجلة، ومن بينها الأراضي التي كانت عبر الأجيال بأيدي عائلات عربية؛ 2) تحويل الأراضي العربية التي اعتبرتها "أملاك غائبين" إلى ملكيتها، ومن ضمنها أملاك "الغائبين الحاضرين"؛ 3) مصادرة أراض لأغراض الاستيطان والأمن؛ 4) تسلم السيطرة على أراضي "كيرن كييمت" وشركات عامة أخرى، كانت تتعامل بشراء أراض إبان الانتداب البريطاني.

ونفذت هذه العملية بواسطة قوانين وإجراءات وأجهزة رسمية، مكنت من مصادرة معظم الأراضي التي كانت بأيادي عربية ومن ثم تحويلها إلى ملكية الدولة. وإذا كان يمكن التوقع أن تدار أراضي الدولة ويجري استخدامها على قدم المساواة لصالح كل مواطني الدولة، فإن الواقع مختلف كل الاختلاف، إذ تدار أراضي الدولة من خلال السعي إلى الحفاظ على مصالح السكان اليهود فقط، وذلك بواسطة مؤسستين: دائرة أراضي إسرائيل وكيرن كييمت ليسرائيل. وقد أدارت هاتان المؤسستان الأراضي في الدولة بتعاون وثيق بينهما. وخلال العقود الأولى لقيام الدولة جرت تسويات بين كيرن كييمت والدولة حول السيطرة على الأراضي، فتم في إطارها تحويل أراضي دولة لتكون تحت سلطة كيرن كييمت، التي تمتلك اليوم أراضي تصل نسبتها إلى 17% من مساحة الدولة. وحسب أنظمتها تسيطر كيرن كييمت على هذه الأراضي لمصلحة الشعب اليهودي في أنحاء العالم، كوصي عليه، وبالتالي هي ملزمة أن تميز ضد المواطنين العرب في تخصيص الأراضي التي تسيطر عليها. كما تم تأميم ما نسبته 76% من مساحة الدولة والاحتفاظ بها كـ"أراضي دولة". وتتولى دائرة أراضي إسرائيل إدارة أراضي الدولة وكذلك الأراضي التي تملكها كيرن كييمت. وتتمتع كيرن كييمت بتمثيل مساو لتمثيل الدولة في مجلس دائرة أراضي إسرائيل. وعليه، فإن سياسة دائرة أراضي إسرائيل، التي تعتبر مؤسسة رسمية وظيفتها توفير احتياجات كافة السكان، مبنية على التمييز في إدارتها للأراضي، حيث تعطي أولوية وأفضلية لليهود بشكل واضح وجلي.

ورغم أنه لا يجوز لدائرة أراضي إسرائيل، بموجب قرار المحكمة العليا، أن تميز بين مواطني الدولة اليهود والعرب في تخصيص الأراضي، إلا أن الواقع مغاير تمامًا، فمنذ عام 1948 وحتى اليوم أقيمت نحو 700 بلدة يهودية ولم يتم إنشاء حتى ولو بلدة عربية واحدة في الدولة.[7] ورغم أن السكان العرب يشكلون 18% من مجموع سكان الدولة، غير أنهم لا يسيطرون إلا على نسبة 3% حتى 3،5% من المساحة البلدية في الدولة. نحو2% فقط من هذه المساحة مخصصة للسكن، ولم يتبق لهم للزراعة سوى 1% من هذه الأراضي. والمساحة المخصصة للمواطن اليهودي أكبر بثمانية أضعاف مما هو مخصص للمواطن العربي. ففي الجليل، الذي يشكل السكان العرب نسبة 72% من مجمل سكانه، لا يوجد بحوزة العرب إلا مساحة لا تتعدى نسبتها 16% فقط من مجمل المساحة البلدية. والمواطن العربي لا يستطيع السكن في موشاف أو كيبوتس أو بلدة جماهرية. وكذلك في المدن

[7] ما عدا عدد قليل من البلدات في النقب، وكان الهدف من إقامتها إجبار المواطنين العرب على النزوح عن أراضيهم لتركيزهم في منطقة محصورة. راجعوا الفصل الرابع ("المواطنون العرب في النقب") في هذا التقرير.

الثلاث الكبرى فإن قدرته على العيش فيها محدودة، بسبب غياب البنى التحتية والخدمات الملائمة. وهذا الواقع يضطر الأجيال الجديدة من السكان العرب أن يعيشوا في حالة اكتظاظ داخل حدود البلدات العربية القائمة. وبسبب إقصاء المواطنين العرب من عمليات التنظيم، فإن الدولة لا توفر لهم المتطلبات الملائمة لاحتياجاتهم السكنية.

والنتيجة هي، أن السكان العرب الذين أصبح تعدادهم اليوم 1,340,200 نسمة، ما زالوا محصورين في نفس المساحة التي عاشوا عليها عندما كان عددهم 160 ألف نسمة بعيد النكبة عام 1948.

ب) خرائط هيكلية

إن أحد أشكال التمييز ضد المواطنين العرب في مجال التنظيم، هو غياب خرائط هيكلية جديدة للبلدات العربية، تلبي الاحتياجات المتغيرة واحتياجات التطوير لدى السكان العرب.

في شهر كانون أول، طرحت لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل وثيقة طالبت فيها بإعداد خرائط هيكلية جديدة للبلدات العربية. وفي الفصل الذي يتطرق إلى التنظيم، وكتبه د. ثابت أبو راس من جامعة بن غوريون في النقب، تمت مطالبة إسرائيل بالتنازل عن تطبيق قانون التنظيم والبناء الحالي على المواطنين العرب، إلى أن تتحقق المساواة بينهم وبين المواطنين اليهود وبلداتهم. وتؤكد الوثيقة أيضًا أنه يجب على إسرائيل أن تنظم من جديد مؤسسات إدارة أراضيها، بشكل يؤدي إلى إلغاء شراكة الوكالة اليهودية وكيرن كييمت، اللتين لا يوجد فيهما تمثيل للعرب في الإدارة.

وحسب الوثيقة، سيضاعف في سنة 2020 عدد المواطنين العرب. غير أن الخرائط الهيكلية الحالية، والكثير منها قائم منذ عشرات السنين، لا تتطرق إلى هذه التحديات الجديدة، والنتيجة هي أن البلدات العربية ممنوعة من تطوير أراض للبناء ومناطق صناعية وتجارية وغيرها.

الخارطة الهيكلية اللوائية "تمم 6"

تهدف الخارطة الهيكلية اللوائية "تمم 6" إلى تحديد المستقبل الديمغرافي والاقتصادي لمنطقة حيفا في العقود القادمة. وهي تشمل منطقة وادي عارة. وتكرس الخارطة 70% من مساحة اللواء لإقامة ثلاث مناطق خضراء (متنزهات) بمساحة كلية تصل إلى 16 كم². كما أن منطقة الأشغال الأساسية ستبقى في خليج حيفا، وسيركز فيها نحو 80% من أماكن العمل في اللواء، إلى جانب مراكز تجارية رئيسية في الخضيرة وقيساريا ووادي عارة.

وبناء على هذا، يتضح أن الخارطة تسلب أجزاء كبيرة من أراضي العديد من العرب، وتحد من التطور الطبيعي لعدة بلدات عربية في الشمال وفي وادي عارة، حيث أن أجزاء واسعة من مناطق نفوذ السلطات العربية ستصبح مناطق خضراء. كما تفسح الخارطة المجال أمام تطور المدن وتوسيعها ولكن فقط حول متروبولين حيفا وهكريوت.

فعلى سبيل المثال، قرية صندلة، يتضح، حسب الخارطة، أن سلطات التنظيم والبناء صنفت أراضي خاصة تابعة لسكانها كأراض خضراء وأراضي أحراش طبيعية، وبهذا تم تحديد الاستعمال في هذه الأراضي. كما أن الخارطة لا تلبي احتياجات السكان في مجالات التربية والتعليم، والصناعة والتجارة والبنى التحتية. وتتجاهل الخارطة كذلك احتياجات المواطنين العرب في مجال التنظيم والبناء، إذ من المخطط وفقها شق شارع في المنطقة يربط بين العفولة وجنين وبيسان، الأمر الذي قد يمس باحتمالات توسيع البلدة في المستقبل، هذا بالإضافة إلى حقيقة أن دائرة راضي إسرائيل ترفض أن تخصص للبلدة أراضي للاحتياجات الجماهيرية والعامة، مثل إقامة مناطق تجارية ومناطق صناعية.

والأمر نفسه حدث أيضًا مع قرية زلفة، المجاورة لأم الفحم في وادي عارة. إذ تشير الخارطة إلى أن نحو 40% من مساحة زلفة ستصبح "مناطق عامة"، وبهذا تصدر حكمًا بهدم 170 بيتًا من أصل 600 بيت في القرية. وقام سكان القرية بتقديم مئات الاعتراضات (382 اعتراضًا) على هذه الخارطة، لكن سلطات التنظيم لم تقبل إلا 5% فقط منها، الأمر الذي يكشف نوايا الحكومة ويشير إلى أنها تنوي منع أية إمكانية تطور مستقبلي للبلدة. وأوضح إبراهيم أبو سلوم جبارين، أحد سكان القرية، أن "لتنفيذ الخارطة الهيكلية بحذافيرها ثمة معنى واحدًا ووحيدًا: بعد خمس سنوات، على الأكثر، لن يبقى احتياطي أراض في القرية، ولن يجد سكانها مكانًا لبناء بيوتهم وبيوت أبنائهم".

وكذلك الأمر بما يتعلق بمدينة الطيبة. فالخارطة المقترحة تحد من إمكانيات التطور المستقبلي للطيبة وتحول دون إقامة منطقة تجارية وصناعية وتعليمية، وبالأساس تمنع إقامة مشاريع سكنية للأزواج الشابة. يقول د. زهير طيبي، أحد سكان المدينة، إن الخارطة الهيكلية المقترحة تعرف شارع 6 (شارع عابر إسرائيل) كحدود التطور الأقصى للمدينة من الجهة الغربية، وأن الأراضي الواقعة شرقي المدينة، التي هي بمثابة احتياطي الأراضي الأخير لها وتمتد على مساحة آلاف الدونمات، سيعلن عنها حسب الخارطة كمنطقة خضراء أو مناطق مناظر طبيعية لا يمكن تغيير أهدافها أو تحويلها للبناء، الأمر الذي سيحول دون استخدامها للبناء الخاص أو العام.

نيسان: المجلس القطري للتنظيم والبناء يصادق على الخارطة الهيكلية لقرية الكمانة

صادق المجلس القطري للتنظيم والبناء، في شهر نيسان، على الخارطة الهيكلية للقرية العربية الكمانة (1300 نسمة). ومنذ عشر سنوات والسكان يناضلون من أجل أن تعترف السلطات بكل الأحياء في القرية وتقوم بشملها في الخارطة، لكن الأمر تأخر بالأساس بسبب اعتراضات سكان البلدة اليهودية المجاورة، كمون.

وتقع الكمانة على سفح جبل الكمانة في الجليل الأسفل، جنوبي شرق كرمئيل. استوطن سكان القرية فيها قبل نحو مئتي سنة، بعد سنوات عديدة من التنقل. وفي أوائل الستينيات بدأ نضال القرية تجاه السلطات الإسرائيلية. يقول أحد سكان الكمانة، المربي عيد سواعد، رئيس اللجنة المحلية وعضو المجلس الإقليمي مسغاف: "عندما سن قانون التنظيم والبناء في سنة 1965، تجاهل القيمون على التنظيم وجود الكمانة. إذ لم تظهر القرية في الخرائط الرسمية للدولة، وصنفت الأراضي المقامة عليها القرية كأراض زراعية، رغم أن معظمها مأهولة ومقامة عليها أبنية من حجر. وفي سنوات السبعينيات بدأت الدولة تشن حملة ضغوطات على سكان الكمانة من أجل إخلاء البلدة والانتقال إلى أماكن أخرى، وبالذات إلى قرية وادي سلامة، التي تم الاعتراف بها في سنة 1970 كقرية لجميع السكان البدو في المنطقة. ولم يقبل أي شخص من سكان الكمانة الانتقال، وكان التشبث بالأرض قطعيًا".

إصرار سكان القرية على الصمود أدى بالحكومة إلى أن تفرض عليهم عقوبات جماعية والمس بحقوقهم الأساسية. ومن ضمن ذلك، أمرت إسرائيل في سنة 1963 بإغلاق المدرسة الابتدائية في القرية. ومع إغلاق المدرسة قيل للسكان أن الدولة ستهتم بسفر الطلاب، بواسطة حافلات، إلى المدارس في القرى القريبة، ولكن حسب أقوال سواعد، "في غياب شوارع للقرية، لم يتم ذلك، واضطررنا للسير على الأقدام مسافات طويلة لكي نتعلم في القرية المجاورة. ولكن حتى هذا الأمر لم يثن الأهالي عن مواصلة السكن في القرية والتشبث بها". وبالمقابل واظبت الدولة على رفضها توفير خدمات أولية للسكان، مثل الكهرباء والماء والخدمات الصحية والمواصلات العامة، التي لا يعمل قسم منها في القرية حتى اليوم.

وفي السبعينيات أعلنت الدولة عن المنطقة التي تقع فيها القرية منطقة استراتيجية من الناحية العسكرية، وطلبت من السكان إخلاء البلدة. وادعت الدولة أيضًا أن القرية معزولة ونائية ولا يمكن تزويدها بالخدمات المطلوبة. ولكن "فجأة" أقامت في بداية سنوات الثمانينيات مستوطنتين يهوديتين قرب القرية، كمون ومخمونيم، سبع عائلات في كل مستوطنة، وحظيت على الفور بالحصول على كل الخدمات، فيما يواصل جيرانهم العرب العيش دون شروط أساسية.

إقامة المستوطنتين اليهوديتين غيرت حياة سكان القرية: المراعي التي كانت بملكيتهم أغلقت في وجوههم، فاضطروا إلى بيع أغنامهم للجيران الجدد في كمون ومخمونيم بأسعار زهيدة. ويروي سواعد: "الأمر المضحك أن هذه الأغنام بيعت لسكان من كمون ومخمونيم وبقيت في منطقة المراعي نفسها، التي فتحت للسكان اليهود. وجد سكان القرية أنفسهم دون أغنام ودون كل منطقة المراعي التي كانت بأيديهم، وهكذا خسروا نحو 90% من الأراضي التي كانت بحوزتهم، وكانت تشكل مصدر رزقهم الأساسي. وقد اضطروا إلى البحث عن مصادر رزق أخرى في البناء والمصانع أو في الزراعة في المستوطنات اليهودية المجاورة. واليوم معظمهم عاطلون عن العمل".

في الثمانينيات نجح عدد من شبان القرية في تنظيم أنفسهم لخدمة قريتهم بواسطة جمعية أقاموها، جمعية الرفاه والازدهار- قرية الكمانة. وشرع أعضاء الجمعية بالمكاتبات مع الوزارات الحكومية المختلفة، مطالبين بالاعتراف بالقرية. وتكلل النضال بالنجاح الملموس لأول مرة في سنة 1992، عندما قررت الحكومة إعداد خارطة هيكلية للقرية غير المعترف بها. وبعد مرور ثلاث سنوات، أي في سنة 1995، قررت وزارة الداخلية إقامة البلدة، وأخذت مؤسسات التنظيم بإجراء تغييرات على الخارطة الهيكلية اللوائية والخارطة الهيكلية المحلية.

غير أنه سرعان ما تبددت آمال السكان بالاعتراف بقريتهم. إذ أبقت الخارطة المنتظرة أحياء كاملة من القرية خارج الخارطة. يقول سواعد: "مساحة الخارطة لم تكن كافية لكافة السكان على الجبل، ولم تلبِّ الاحتياجات المستقبلية للسكان ولم تأخذ بالحسبان نمط حياة البدو على الجبل. مهندسو الخارطة قرروا نقل أحياء كاملة إلى داخل حدود الخارطة، بدل توسيعها. شملت الخارطة الهيكلية نحو 55% من مجموع سكان الكمانة، والـ 45%

الباقون بقوا خارج حدود الخارطة، رغم أنهم موجودون على بعد أمتار معدودة منها. فحي الجلسة والحي الغربي، المعروف أيضًا باسم حي شحادة وحي غبيس- هذه الأحياء المأهولة بـ 45% من مجموع سكان القرية، بقيت خارج الخارطة الهيكلية".

وقدم سكان القرية التماسًا للمحكمة العليا، فألزمت المحكمة المجلس القطري للتنظيم والبناء، في سنة 2001، بأن يضم للخارطة الأحياء التي بقيت خارجها ، خلال سنة ونصف السنة.

بيد أن قرار المحكمة العليا لم يمنع السلطات من اتهام سكان القرية بالبناء غير القانوني. إذ قامت بتقديم لوائح اتهام ضد محمد سواعد، وكذلك ضد 17 آخرين من سكان الحي الغربي في القرية، بحجة البناء غير المرخص، حتى بعد قرار المحكمة العليا. ويقول سواعد إنه بنى بيته وفق الخارطة التي تنتظر المصادقة. ويضيف: "أنا أب لأربعة أولاد، وقد عشنا طوال السنوات الماضية في غرفتين من صفيح، وما زالت سلطات التنظيم والوزارات الحكومية تتبع أسلوب المماطلة. أنا على استعداد أن أدفع الغرامة التي يفرضها عليّ القاضي، المهم أن يكون لي مأوى طبيعي". وتوجه محامي سواعد للمستشار القضائي للحكومة ولمراقبة الدولة، طالبًا تدخلهما في الموضوع. وجاء في رسالته للمستشار القضائي للحكومة، أن سكان الحي وقعوا ضحية دون أي ذنب ارتكبوه، كنتيجة مباشرة للتقصير الصارخ للقيمين على تطبيق قرار المحكمة وتعليماتها، ومن المتوقع أن يتسلموا قريبًا أوامر هدم للبيوت، بالإضافة إلى الغرامات، بل ومضاعفتها. وقد نجحت السلطات، وما زالت، في تأخير المصادقة على الخارطة لأكثر من خمس سنوات وأكثر من ثلاث سنوات من الموعد الأخير الذي حددته لها المحكمة العليا، هذا من جهة، وتعمل بيد من حديد من أجل معاقبتهم على البناء غير القانوني، من الجهة الأخرى.

وذكرت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في وزارة الداخلية أنه "في أعقاب قرار الحكومة من سنة 1995 الاعتراف ببلدة الكمانة، أعدت خارطة مفصلة وصودق عليها في عام 2000. وقدم سكان البلدة التماسًا للمحكمة العليا طالبوا فيه بتوسيع نطاق الخارطة المفصلة لتشمل مساحة إضافية، لم ترد في الخارطة المفصلة. وفي أيلول 2001 صدر قرار المحكمة وتقرر فيه أنه يجب توسيع نطاق الخارطة المفصلة للبلدة، بحيث تشمل أيضًا المساحة الإضافية. وحتى الآن لم تحول الخرائط المعدلة للجنة اللوائية".

ولكن، في شهر تموز قدم سكان مستوطنة كمون التماسًا للمحكمة العليا ضد المجلس القطري واللجنة اللوائية للتنظيم والبناء، وضد اللجنة المحلية في الكمانة، طالبوا فيه بإلغاء الخارطة الهيكلية للكمانة. وادعى الملتمسون أن الخارطة الهيكلية تلحق الضرر بكمون وأن التنظيم "أهمل في طريقه المطلب الشرعي والحيوي للمستوطنة (مستوطنة كمون) وسكانها ولم يقدم حلا لمشاكل تنظيمية صعبة تؤثر على مستقبلها وعلى رفاهية سكانها".

وتنبعث من هذا الالتماس رائحة عنصرية من طرف سكان كمون تجاه سكان الكمانة. فعلى سبيل المثال، يدعي سكان كمون أن الأراضي التابعة لعائلة شحادة من الكمانة، والتي يجب ضمها إلى الكمانة، وفق قرار المحكمة العليا، تنتقص من مساحة مستوطنة كمون قرابة 30 دونمًا وتمس بتطورها. وبالإضافة إلى ذلك، يطالب سكان مستوطنة كمون في التماسهم بأن تشمل الخارطة شارعًا خاصًا يؤدي إلى الكمانة- شارع التفافي لكمون. ويعني هذا المطلب أن سكان مستوطنة كمون لن يضطروا إلى تقاسم الشارع المؤدي إلى المستوطنة مع جيرانهم العرب في بلدة الكمانة. أما موقف المجلس القطري للتنظيم والبناء فهو أن الشارع القائم مخطط بشكل يلبي احتياجات حركة السير للكمانة وكمون. ومقابل ذلك، يذكر سكان كمون في التماسهم أن "الشارع الذي توجد على طرفيه بيوت لقرية الكمانة، ستكون له أبعاد مختلفة في أوقات مختلفة"، ملمحين إلى أحداث أكتوبر 2000، التي حصلت فيها صدامات بين المواطنين العرب وقوات الأمن الإسرائيلية.

كما يدعي سكان مستوطنة كمون أن الخارطة الهيكلية للكمانة تحول دون التوسع المستقبلي لمستوطنتهم. ولكن، يتبين أن ثمة اعتبارات أخرى تقف وراء هذا الادعاء، حيث جاء في رسالة لجنة مستوطنة كمون لمجلس الأمن القومي من شهر كانون الثاني، أن توسع الكمانة يخل بالتوازن الديمغرافي بين السكان اليهود والسكان العرب.

وحتى اليوم لم تبت المحكمة في الالتماس. ويلخص سواعد: "السكان سعداء لقرار اللجنة القطرية للتنظيم والبناء، رغم أنه ليس كاملا، ولكنني آمل أن تعترف الدولة ابتداء من اليوم بمواطنيها في قرية الكمانة. وسيستمر النضال من أجل شمل بقية الأحياء في الخارطة".

تشرين أول: سلطات التنظيم تشطب الخارطة الهيكلية الجديدة لقرية دبورية

تعاني القرية العربية دبورية، التي تقع في منطقة مرج ابن عامر، منذ سنوات عديدة، نقصًا حادًا في الأراضي، يحول دون بناء مؤسسات عامة أو مساكن في منطقة نفوذها. وتدار القرية حتى اليوم وفق الخارطة الهيكلية التي أعدت سنة 1989، والتي خصصت للقرية مساحة 1,710 دونمات فقط للبناء.

في سنة 1999 بدىء بإعداد خارطة هيكلية جديدة للقرية، بالتعاون بين المجلس المحلي ووزارة الداخلية ووزارة الإسكان والبنى التحتية ولجان التنظيم. وفي سنة 2003 انتهى إعداد الخارطة، التي من المفروض وفقها أن يضاف إلى مساحة القرية 1,300 دونم. ولكن لأسباب غير واضحة، رفض مهندس اللواء الشمالي في وزارة الداخلية المصادقة على الخارطة وطلب إدخال تغييرات عليها، الأمر الذي قد يمس بجودة الخارطة ويحد من إمكانية تلبية احتياجات القرية.

ج) مصادرة الأراضي

إن عملية مصادرة أراضي المواطنين العرب ما هي إلا جزء من سياسة تهويد إسرائيل، التي تهدف إلى سلب الأرض من أصحابها الأصليين وتحويلها إلى أياد يهودية. هذا، إلى جانب سياسة خنق البلدات العربية ومنع تطورها. تعاني معظم البلدات العربية في المثلث والجليل نقصًا حادًا في الأراضي للسكن. وفي حالات كثيرة صودرت الأراضي من أصحابها الأصليين بهدف تطويق البلدات العربية بمستوطنات يهودية من أجل منع التواصل الجغرافي بين البلدات العربية، كما في حالة كتسير ومي عامي في وادي عارة، ونتسيرت عليت التي أقيمت على أراضي أهالي الناصرة والرينة، ومسغاف التي أقيمت على أراضي سخنين ودير حنا. وفي حالات كثيرة صودرت أراض من المواطنين العرب دون أن تستخدمها الدولة لأي غرض، كما في حالة أراضي الروحة في وادي عارة، التي أعيدت مؤخرًا لأصحابها بعد نضال متواصل.

منذ عام 1948 والمدن والقرى العربية في إسرائيل تتعرض لمصادرة الكثير من أراضيها، بذرائع مختلفة، مثل تحديد مناطق لتدريبات الجيش، إقامة محميات طبيعة ومتنزهات وطنية، للأحراش، لشق الطرقات ومد مشروع المياه القطري. وهذه المصادرات متواصلة حتى يومنا هذا. وفي الكثير من الأحيان يتم تحويل الأراضي المصادرة لبلدات يهودية ولاستخدامها الحصري. واليوم، بعد عشرات السنين من مصادرة الأراضي، تعاني معظم المدن والقرى العربية نقصًا حادًا في الأراضي التي تمكن من التطور بما يتلاءم مع الزيادة الطبيعية لدى السكان وتطوير مناطق صناعية. 93% من الأراضي في الدولة تم تأميمها فعليًا، وبالتالي أغلق معظمها في وجه السكان العرب.

2006: مصادرة ما يقارب 10,000 دونم من أراضي دالية الكرمل وعسفيا

كانت البلدتان العربيتان دالية الكرمل وعسفيا، تملكان من الأرض ما مساحته نحو 70,000 دونم، في حين كان عدد سكانهما 2,600 نسمة. إلا أن السياسة الإسرائيلية المنهجية المثابرة على مصادرة الأراض العربية لم تبق لهما الا نحو 16,000 دونم، وهو الاحتياطي الوحيد للقريتين للتطور المستقبلي.

وكما يروي سكان القريتين، فقد بدأ مسلسل المصادرات في العام 1961، إذ صادرت السلطات في ذاك العام نحو 37,000 دونم؛ وفي العام 1997 صادرت السلطات نحو 7,200 دونم. واستمرت في مصادرة الأراضي حتى صادرت ما يقارب 85% من الأراضي.

وقد هدفت المصادرة، على ما يبدو، إلى خنق القريتين ومنعهما من التطور في المستقبل ووضع السكان في "غيتوات". فقد طوقت السلطات القريتين من الجهات الأربع بمحميات طبيعية، ناهبة آلاف الدونمات الزراعية والتي تشكل احتياطياً لتوسعهما. فالقانون يمنع صاحب الأرض الملحقة بالمحمية الطبيعية أن يستعمل الأرض لأي هدف كان، حتى أنه يمنع من فلاحتها أو تسييجها.

ولكن يبدو أن مسلسل المصادرات ما زال مستمراً حتى الآن. ففي العام 2006 أصدر وزير البنية التحتية، بنيامين بن اليعزر، أمراً بمصادرة المزيد من الأراضي المسجلة بملكية خاصة والتابعة لسكان القريتين، في منطقتي "المنصورة" و-"الجلمة"، ما يقارب الـ10,000 دونم (7,000 من قرية دالية الكرمل و-3,000 من قرية عسفيا)، ليتبقى للقريتين 6,000 دونم فقط للتوسع والتطور، في حين بلغ عدد سكانهما 26,000 نسمة. وذلك، من أجل إقامة وتنفيذ عدة مشاريع:

- مشروع عابر إسرائيل، الذي يتضمن إنشاء أكبر مفترق طرق في الشرق الأوسط؛
- توسيع مجرى نهر "الكيشون"؛
- بناء سكة حديدية؛

- مشروع مد أنابيب الغاز الطبيعي. أعدت الخارطة لمد أنبوب لنقل غاز طبيعي في مركز البلاد وشمالها.[8] وسيقطع هذا الأنبوب الأراضي الزراعية التابعة لسكان دالية الكرمل في منطقة المنصورة، المجاورة لمدينة يوكنعام. ومن أجل مد أنبوب الغاز ستتم مصادرة أكثر من ألف دونم من أراضي المواطنين العرب، الأمر الذي سيمس، بشكل خطير، بمصدر رزق عشرات العائلات العربية.
- مخطط لتوسيع "متنزه الكرمل". حسب المخطط، أكثر من 4200 دونم من الأراضي الزراعية الخاصة سيتم ضمها للمتنزه.

وتشكل هذه الأراضي المتنفس الوحيد والاحتياطي للتطور المستقبلي والتوسع لسكان القريتين، وبالتالي فإن عملية المصادرة الأخيرة سوف تؤدي إلى خنق القريتين خنقاً تاماً.

وكما يبدو، فإن اختيار هذه الأراضي لتنفيذ هذه المخططات والمشاريع لم يكن بالصدفة، بل له أهداف ترمي إلى السيطرة على المزيد من الأراضي العربية. فهناك أراض بمحاذاة الأراضي التي تمت مصادرتها تابعة لبلدات يهودية ولكنها ظلّت سليمة كاملة لم تطلها المصادرة، الأمر الذي يؤكّد على أن المقصود من اختيار هذه الأراضي هو نهب الأرض العربية فقط.

في شهر آذار وقعت سلطة الطبيعة والحدائق ووزارة الداخلية مع بلدية الكرمل (اتحاد قريتي دالية الكرمل وعسفيا) على وثيقة تفاهم. ومن المفروض أن تنظم وثيقة التفاهم حدود المتنزه ومسألة استخدام الأراضي، وذلك بواسطة تحويل 2,300 دونم من مساحة المتنزه لصالح القريتين، لتشكل هذه المساحة احتياطًا لاستمرار تطورهما. لكن الوثيقة لم تتطرق لمنطقة أخرى في الكرمل، وهي منطقة "هار شوكف". ويدور الحديث عن مساحة تقدر بأكثر من 4,000 دونم، تريد سلطة الطبيعة والحدائق ضمها لمتنزه الكرمل. ويعارض المسؤولون في القريتين هذا المخطط ويطالبون بأن يتم ضم نصف الأراضي في "هار شوكف" إلى القريتين، كونهما بحاجة ماسة إلى التوسع، خاصة وأن هذه الأراضي هي بملكية خاصة لمواطنين دروز من سكان القريتين.

آذار: التخطيط لشق مقطع جديد من شارع رقم 444 على أراضي مدينة قلنسوة يتسبب في خنق المدينة

في شهر آذار، بدأت وزارة المواصلات ودائرة الأشغال العامة بالتخطيط لشق مقطع جديد من شارع رقم 444 في منطقة مدينة قلنسوة. ونتيجة تنفيذ هذا المخطط ستتم مصادرة ما يقارب 400 دونم من أراضي المدينة في المنطقة الشرقية المحاذية للبلدة اليهودية "شاعر افرايم". وتشكل الأراضي المصادرة نصف مساحة الأراضي التي يملكها أهالي قلنسوة في المنطقة الشرقية والمعروفة بسهل "أبو خروبة" و-"وادي الصفير".

والمقطع الجديد من الشارع، يبدأ بالقرب من مدخل بلدة "شاعر افرايم" اليهودية ليتجه شمالاً مروراً بأراضي قلنسوة ليرتبط بشارع طولكرم- نتانيا. ولا يمس الشارع المخطط بأي من أراضي التجمعات السكانية اليهودية المجاورة. وسيحاط بجدران أسمنتية من دون معابر قريبة من المدينة، فيما ستكون غالبية المعابر في البلدات اليهودية المجاورة.

إضافة إلى ذلك، سيجزئ المخطط الجديد الأراضي المنوي تشييده عليها، إذ سيصبح جزء منها شرق الشارع والجزء الآخر غرب الشارع، وبذلك قد تفوق أضرار الشارع الـ400 دونم المصادرة.

وفي الواقع، بدأ التخطيط لهذا المقطع من الشارع قبل عشر سنوات. ففي ذلك الوقت أنهت شركة الكهرباء انشاء خط الكهرباء القطري بموازاة شارع عابر اسرائيل، الذي وضعت غالبية مولداته الكهربائية على أراض مدن وقرى عربية، من بينها قلنسوة والطيرة والطيبة. وخط الكهرباء هذا يمر من النصف الأول من الجهة الشرقية من قلنسوة، وبالتالي يحظر البناء في تلك المنطقة، فحسب تعليمات الوزارات المختلفة يحظر على المواطنين البناء في الأراضي التي يمر من فوقها خط الكهرباء القطري لأسباب صحية، إذ تصدر عنه اشعاعات خطيرة تسبب السرطان. وها هي الآن تباشر السلطات بالتخطيط لشق مقطع جديد من شارع 444 على النصف الآخر من الجهة الشرقية من المدينة. فبذلك، تصبح المدينة جزيرة بشرية محاصرة من أربع جهات: ثلاث منها محاصرة بكيبوتسات يهودية، أما الرابعة فمحاصرة بخط الكهرباء القطري وشارع عابر اسرائيل، ومؤخراً شارع رقم 444. فلا غرابة إذًا أن يطلق عليه سكان المدينة "شارع التفافي قلنسوة" أو "خانق قلنسوة".

ويقول السيد فهمي لداوي، أحد المتضررين من هذا الشارع الذي صادرت الحكومة من عائلته 28 دونماً: "كنت افلح الأرض طوال سنين وفجأة تلقيت أمر المصادرة لصالح شق شارع 444 فتوقفت عن فلاحة الأرض، لأن الجرافات قد تداهم الارض في اي لحظة وتخرب المحاصيل الزراعية. بعد المصادرة اصبحت عاطلاً عن العمل،

[8] راجعوا قضية مدينة الطيبة في هذا الفصل فيما يلي.

ومن سخرية القدر أنني أعتاش الآن من مخصصات التأمين الوطني التي اتلقاها شهرياً بسبب حالتي الصحية، وبعد المصادرة اصبحت لا املك ارضًا فكلها صودرت او غير قابلة للزراعة بسبب خط الكهرباء القطري".

وعن هذا المخطط، الذي صادر 15 دونماً من الأراضي الزراعية التابعة للسيد عادل جمل، يقول عادل: "هذا الشارع لا يخدم أهالي قلنسوة، ولا حتى الطيرة أو الطيبة، وإنما يخدم بالأساس البلدات اليهودية المنتشرة بمحيط المدينة، لكن العرب هم الخاسرون من هذا المخطط في كل الأحوال، فالشارع الحالي المعروف بشارع الطيبة- نتانيا أدى في السنوات الأخيرة إلى حالة انتعاش اقتصادية للمدينة، وازدهرت التجارة فيها وفتحت عشرات المحلات من مطاعم ومقاهٍ وورشات عمل، أما بعد المخطط الجديد فالحال ستنقلب رأساً على عقب". ويضيف عادل: "توجهنا الى المحكمة للاعتراض على المخطط وبعد جلسات ومماطلات من الجهات المعنية اقترحنا ان تناصفنا البلدات اليهودية المجاورة الاراضي المجاورة بدلاً من ان تصادر اراضي قلنسوة فقط، لكن الاقتراح رفض من قبل الدولة والبلدات اليهودية، وبالتالي ها نحن ندفع ثمن شارع لا يخدمنا ولسنا بحاجة اليه".

ومن ناحيته يقول السيد محمد لداوي، الذي نصبت شركة الكهرباء أعمدة كهرباء ضخمة ومولدات كهرباء بمحاذاة أرضه هو الآخر: "ليس بامكاني استيعاب هذه المخططات، فلماذا دائماً العربي هو الذي يدفع ثمن هذه المشاريع، فمولدات الكهرباء التي وضعت بمحاذاة أرضي يصم صوتها الأذنين وممنوع إقامة حتى مخزن بقربها، بينما بلدة شاعر افرايم المجاورة والتي تبعد عن أرضي عشرات الامتار لم تخسر شيئاً على الرغم من ان هذه المخططات وضعت بالاساس لخدمتها ولخدمة الكيبوتسات المجاورة. بعد ان مدوا خطوط الكهرباء تركت اجزاءً كبيرة من ارضي المزروعة خوفاً على سلامتي، فالاشعاعات يمكن مشاهدتها بالعين المجردة، لذلك غادرت الارض. والآن يصادرون ما تبقى منها".

آذار: قرية عين ماهل مهددة بخطر اقتلاع أشجار الزيتون فيها ومصادرة ما تبقى من أراضيها

تلقى سكان قرية عين ماهل الواقعة في الجليل، في شهر آذار، اخطارات تبلغهم بنية السلطات الإسرائيلية اقتلاع اشجار الزيتون المزروعة على أراضي القرية، تحت ادعاء تنفيذ امر مصادرة اصدرته هذه السلطات عام 1975 ضمن حملة مصادرة اراضي عربية شملت عشرات آلاف الدونمات في منطقة الجليل (والتي أدت الى تفجير يوم الارض عام 1976).

وشملت قرارات المصادرة آنفة الذكر آلاف الدونمات التابعة لعين ماهل، المشهد، كفركنا، الرينة والناصرة، وتمت مصادرتها بموجب قرار من وزير المالية الإسرائيلي يستند إلى قوانين الطوارئ التي تخول الوزير المذكور بمصادرة الأراضي للصالح العام.

وتم تنفيذ مصادرة القسم الاكبر من هذه الارضي بشكل فعلي (13 ألف دونم، من مساحة كلية تصل إلى 17 ألف دونم)، وبنيت عليها أحياء سكنية استيطانية تشكل اليوم جزءاً من مدينة نتسيرت عليت اليهودية، وذلك على مراحل زمنية مختلفة. وهدفت أوامر المصادرة هذه إلى خلق احتياطي توسع لصالح نتسيرت عليت لسنوات قادمة، متغاضية بذلك عن حقيقة إنها استصدرت على حساب احتياطي الاراضي التابعة للقرى والمدن العربية في المنطقة، علماً ان جزءًا من هذه الاراضي هي أراض بملكية خاصة انتزعت من مالكيها الشرعيين لصالح المهاجرين اليهود الجدد الذين وفدوا بغالبيتهم من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا.

ورغم مرور 30 سنة على قرار المصادرة الصادر عام 1975، فإن المصادرة على جزء من الارض لم تترجم فعلياً، لعدم حاجة نتسيرت عيليت في حينه إلى هذه الاراضي الاحتياطية، مما يبرهن على عدم وجود ضرورة "موضوعية" في حينه لمثل هذه المصادرة. ولكن السلطات الإسرائيلية تحاول اليوم ترجمة هذا القرار لغرض استمرار توسيع الاحياء الاستيطانية، وخاصة "هار يونا" في نتسيرت عيليت على حساب اراضي عين ماهل.

ورغم الضائقة السكنية التي تعاني منها عين ماهل و"البحبوحة" السكنية التي تعيشها نتسيرت عيليت، فإن السلطات الإسرائيلية مصرة على الاستمرار في تطبيق قرار المصادرة. وإذا خرجت المصادرة إلى حيز التنفيذ ستصل بيوت نتسيرت عيليت الى محاذاة بيوت عين ماهل، لتقضي على ما تبقى من إحتياطي أراض للقرية المذكورة.

وقد تمكن سكان القرية عام 1988 من تجميد محاولة اقتلاع اشجار الزيتون، ومؤخراً قدمت السلطة المحلية للقرية تخطيطاً هيكلياً يقضي باقامة مشاريع عامة تخدم اهالي عين ماهل على هذه الاراضي، أي استغلال الاراضي المصادرة لصالح القرية، حيث ان "الصالح العام" من المفروض ان لا يميز بين صالح المواطنين العرب وصالح المواطنين اليهود.

ولكن السلطات الآن، وفي محاولة منها لإجهاض محاولة سكان القرية الاستفادة من الأراضي وإبطال قرارات المصادرة، أرسلت الإخطارات لسكان القرية تبلغهم بنيتها اقتلاع اشجار الزيتون المزروعة على أراضي القرية.

قرر سكان القرية عدم الاستجابة للأمر وتوجهوا للمحاكم المختلفة ونجحوا في إرجاء تنفيذ الأمر لمدة ثلاثة أشهر. وبعد انتهاء أمر المنع، استصدرت السلطات، في شهر حزيران، أوامر إخلاء فورية من الأرض، وكرد على ذلك توجه أصحاب الأراضي إلى المحكمة المركزية في الناصرة وطالبوا بإصدار أمر احترازي يمنع تنفيذ الإخلاء. وقد أصدرت المحكمة المركزية أمرًا كهذا يمنع دائرة أراضي إسرائيل والشرطة ووزارة المالية ووزارة البناء والإسكان وبلدية نتسيرت عليت، من تنفيذ أمر المصادرة الذي يلزم أصحاب الشأن بالإخلاء الفوري لمئات الدونمات من أراضي القرية.

وقد توجه أهالي القرية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، مؤكدين أمامها أن المصادرة تأتي على حساب الاحتياجات الخاصة للقرية، وأن مصادرة الأراضي سوف تمس بهم بشكل قاس، وخاصة بالأزواج الشابة الذين يحتاجون إلى أماكن سكن جديدة. كما أشار سكان القرية إلى أن عدم تنفيذ المصادرة، رغم مرور عشرات السنين على القرار، ينفي شرعية القرار والأنظمة القانونية التي يستند إليها، والتي تخول وزير المالية، وفقا لأنظمة الطوارئ، الإعلان عن مصادرة أرض لحاجة جماهيرية ملحة فقط. وما زال الطرفان ينتظران قرار المحكمة العليا.

حزيران: مخطط لمد سكة حديد بطول 12 كيلومترا تقطع وادي عارة لتصل إلى الاردن

في شهر حزيران، كشف النقاب عن مخطط جديد لمد سكة حديد قطرية تمر من منطقة وادي عارة ضمن مخطط "تاما 23"، وصولا إلى العفولة ومن ثم إلى بيسان وإلى الأردن.

وحسب التخطيط الأولي فإن السكة الحديدية ستمر بنفق تحت سطح الارض من منطقة البيار قرب عرعرة وحتى مفترق مجيدو، أما في المقطع الثاني الذي يمتد من منطقة البيار إلى منطقة الخضيرة فستمر السكة الحديدية فوق سطح الارض، فيما ستكون محطة واحدة للركاب في منطقة نفوذ مدينة أم الفحم تخدم المسافرين من البلدات المجاورة.

وحسب المخطط، فإن السكة الحديدية ستمر بمحاذاة شارع وادي عارة من الجهة الجنوبية مع خط ارتداد يحدد استعمال الأراضي الزراعية في المنطقة، التي من المفترض أن تكون أراضي للبناء مستقبلاً. ووفق المخطط، يحظر البناء في المقطع الذي يقع بين خط الارتداد الذي يحدد سلفاً وبين سكة الحديد، ما عدا المباني التي تخدم سكة الحديد (مثل محطات ركاب وممرات للمسافرين).

وبشكل عام، مشاريع السكك الحديدية لها أثر بالغ على المناطق التي تمر بها.. والتأثير قد يكون ذا وجهين، إيجابياً وسلبياً. ولكن في حالة سكة الحديد في وادي عارة، فإن التأثير سيكون سلبياً على سكان المنطقة (التي تسكنها أغلبية عربية)، وعلى قراهم ومدنهم.

يقول المهندس محمد يونس، عضو اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في الشمال: "من الواضح أن أصحاب الأراضي القريبة من سكة الحديد سيتضررون، فسكة الحديد الممتدة من منطقة البيار إلى مفترق مجيدو ستصادر بتقديري 150 دونماً تقريباً اضافة إلى 150 دونماً ستصادر لهوامش سكة الحديد و500 دونم ستتضرر جداً رغم عدم مصادرتها إلا انها ستبقى محصورة بين سكة الحديد وشارع 65 وسيصعب مستقبلاً استعمالها، ما يعني هبوط قيمتها بشكل حاد". ويشير يونس إلى انه "من جهة شارع وادي عارة القريبة من عرعرة وحدها هناك 400 دونم سيقيد استعمالها، ناهيك عن مشكلة البيوت القائمة في المنطقة ذاتها، لأن السكة الحديدية ستمر بمحاذاة منازل في القرية لا نعرف عددها حالياً. في منطقة أم الفحم، على سبيل المثال، سيكون هناك تقييد من ناحية البناء رغم ان سكة الحديد تمر من تحت سطح الارض".

وثمة شك في أن النوايا الحقيقية لسكة الحديد في وادي عارة ترمي إلى تجاوز السفر عبر شارع وادي عارة، الذي أصبح أحد الشوارع الحيوية في البلاد ويعتبره سكان المنطقة العرب شريان أكسجين اقتصادي وتجاري لمصالحهم التجارية. أما في حال تشغيل السكة الحديدة فإن الأمور قد تنقلب رأساً على عقب، إذ ان القطار سيتوقف في محطة واحدة في المنطقة ليستمر الى العفولة وبيسان، ما يعني ان حركة السير ستخف تدريجيًا عبر شارع وادي عارة، الأمر الذي سيؤدي إلى تجفيف المنطقة اقتصادياً (هذا، إضافة لشارع عابر اسرائيل الذي يجري شقه في المنطقة وهو الآخر يتجاوزها، وقد يحدّ في المستقبل القريب من أهمية شارع وادي عارة).

وفي هذا الموضوع، يقول المهندس محمد يونس: "إن حيوية شارع وادي عارة ستتضاءل مستقبلاً، لأن السلطات المحلية [العربية] كانت قد خططت قبل عدة سنوات لشق شارع موازٍ لشارع وادي عارة لخدمة التجار والمستهلكين ولتنشيط الحركة التجارية في المنطقة، وقد باشرت بلدية ام الفحم بشق الشارع الموازي إلا أن مخطط تاما 23 سيمنع الإستمرار به، مما يعني أن المنطقة قد تتأثر سلباً من الناحية الاقتصادية.

وفي تقديره للأمور، يتابع المهندس محمد يونس: "السكة الحديدية تقرب منطقة وادي عارة الى منطقة المركز، لكن على السلطات المحلية متابعة المشروع والعمل على ان يرافق المشروع مشاريع تطوير صناعية، ولكن على الأغلب قد تتضرر المنطقة لأن موازين القوى في دوائر القرار والتأثير ليست لصالح وادي عارة في الأغلب".

نيسان: مخطط جديد لمصادرة أراض شاسعة من أراضي مدينة الطيبة لمد خط قطري لأنبوب غاز

كشف النقاب، في شهر نيسان، عن مخطط جديد لمد خط قطري لأنبوب غاز على أراضي مدينة الطيبة في المثلث، شرقي شارع عابر إسرائيل. وحسب المخطط سيمر الأنبوب بين الرملة وحيفا، بطول 100 كم وعرض 10 أمتار، بالإضافة إلى مناطق خط البناء التي ستصل إلى 50 مترًا من طرفي خط الأنبوب.

قبل عشر سنوات، مدت الدولة خط الكهرباء القطري بجوار تلك الأراضي التي ستصادر لصالح خط أنبوب الغاز القطري. وسيمس مد الأنبوب بأراضي السكان، الذين يعتاش الكثير منهم على الزراعة، وستصبح أراضيهم غير صالحة للفلاحة. وحيال المخاطر الصحية والبيئية، سيمنع أيضًا البناء في تلك الأراضي، كما هي الحال في الأراضي التي يمر منها خط الكهرباء القطري.

وحسب الخارطة الهيكلية القطرية لخط الغاز الطبيعي، سيتم مد خط أنبوب الغاز بهدف توسيع مصادر الطاقة في إسرائيل. لكن نتيجته السلبية ستكون من نصيب المواطنين العرب فقط. ويقول حسن عازم، عضو المجلس البلدي سابقًا ورئيس لجنة متضرري شارع عابر إسرائيل في الطيبة: "يهدف المخطط بالأساس إلى مصادرة أكثر ما يمكن من الأراضي العربية مجددًا. وهو يقضي على الأراضي في الطرف الشرقي للطيبة، التي ستقسم وتصبح غير صالحة للفلاحة ويحظر البقاء فيها فترة طويلة، بالضبط مثل الأراضي التي يمر فيها خط الكهرباء القطري. سيصادر هذا المخطط عشرات الدونمات أو أكثر، وإن كان ليس بإمكاننا أن نقدر الآن العدد الدقيق للدونمات التي ستصادر. بالإضافة إلى ذلك، سيصادر المخطط الأراضي التي سيمر منها خط البناء، بعرض 30 مترًا". ويضيف: "من معاينة خارطة المشروع يتبين أن خط الأنبوب يمر غربي عابر إسرائيل في منطقة البلدات اليهودية ليبتعد عنها، بينما عندما يصل إلى منطقة الطيبة فإنه يمر في الجهة الشرقية لشارع عابر إسرائيل، الأمر الذي يثير علامات استفهام وتعجب".

وبالفعل، يتبين من خرائط المخطط أن خط أنبوب الغاز القطري يبتعد بقدر الإمكان عن البلدات اليهودية التي يمر في محيطها، بينما في المناطق العربية يميل إلى الاقتراب من أراضي البلدات العربية، بهدف مصادرة أكثر ما يمكن من أراضي المواطنين العرب وحماية الأراضي التي في أياد يهودية. كما يتضح أنه حسب المخطط الأصلي لأنبوب الغاز، كان من المفروض أن يمر مسار الأنبوب في الجهة الغربية لشارع رقم 6 (شارع عابر إسرائيل)، لكن وزارة البنى الوطنية غيرت المسار بشكل يجعله يمر في الجهة الشرقية ويصادر المزيد من أراضي المدينة.

تجدر الإشارة إلى أن المدينة كانت قد تلقت ضربة قاسية عندما تمت مصادرة قرابة 600 دونم من أراضيها لصالح شق شارع 6 قبل عدة سنوات. وقد مس هذا الأمر بمصدر رزق عشرات العائلات. والتغيير في مسار مشروع الغاز القطري سيؤدي إلى مصادرة 600 دونم إضافي، رغم أن هناك مساحة ملائمة لمد أنبوب الغاز في الجهة الغربية للشارع.

ومن الناحية العملية، ثمة إمكانية للامتناع عن مصادرة أراض جديدة، حيث يوجد بديل للمخطط القائم. فعلى سبيل المثال، يمكن تمرير أنبوب الغاز القطري في نفس الأراضي التي صودرت لصالح شارع عابر إسرائيل ولم تستخدم لأي غرض، بدل مصادرة أراض جديدة، إذ توجد من جهتي الشارع أراض شاسعة بما يكفي، بحيث يمكن تمرير الأنبوب فيها.

تشرين أول: خطر المصادرة يتهدد مئات الدونمات في منطقة شفاعمرو وبئر المكسور

في شهر تشرين أول، تسلم مزارعون عرب من منطقة مدينة شفاعمرو وقرية بئر المكسور المجاورة لها، رسائل من دائرة أراضي إسرائيل وسلطات التنظيم الأخرى، تخبرهم فيها بأن أراضيهم كانت قد صودرت في سنوات العقد السابع وبداية العقد الثامن من القرن العشرين المنصرم.

ويظهر من رسائل الإنذار، التي أرسلت لعشرات المزارعين، أن الأراضي المذكورة كانت قد صودرت قبل نحو عشرين أو ثلاثين سنة تحت ذريعة "احتياجات الجمهور"، إلا أن المصادرة لم تنفذ. والآن أرسلت الرسائل لأصحاب الأراضي، بحجة أن وزارة المواصلات تنوي استغلال هذه الأراضي، التي تمتد من منطقة ايفك حتى بئر المكسور، من أجل شق شوارع ومد سكة حديد.

ومع مرور الزمن، أقيم في الأراضي المذكورة عدد من المباني السكنية، وكذلك مبان صناعية وزراعية، لاستخدام أصحاب الأراضي في المنطقة. ويستدعي تطبيق أوامر المصادرة هدم تلك المباني، التي كلفت إقامتها عشرات ومئات آلاف الشواقل، بالإضافة إلى المس الخطير بمصدر الدخل الأساسي لعشرات المزارعين.

كانون أول: اقتراح قانون لاستعادة أراض كانت قد صودرت ولم تستعمل- رفض

في شهر كانون أول، طرح عضو الكنيست عزمي بشارة (التجمع الوطني الديمقراطي) اقتراح قانون جديد، ينص على أن الأراضي التي تمت مصادرتها من قبل الدولة ولم تستعمل خلال سبع سنوات من المصادرة، أو أن الهدف الذي صودرت من أجله قد تغير بعد المصادرة، يجب إعادتها لأصحابها الأصليين؛ وإذا كان أصحاب الأراضي قد تلقوا تعويضات مقابل المصادرة، عليهم القيام بإعادتها كاملة مقابل أرضهم؛ وإذا كان لا يمكن إعادة الأرض التي صودرت، تعطى لأصحابها أراض بديلة مساوية للقيمة، أو بالتبادل يكون من حقهم اختيار التعويضات مقابل الأرض.

وجاء اقتراح القانون على خلفية حقيقة أنه منذ قيام دولة إسرائيل تمت مصادرة أكثر من 85% من الأراضي التي كانت بملكية المواطنين العرب. وفي حالات كثيرة لمصادرة أراض، تم تحويل الأراضي لأياد يهودية، ولم يستفد المواطنون العرب من المصادرة. ولكن في حالات كثيرة أخرى، لم تستعمل الدولة بتاتًا الأراضي التي صودرت، حتى بعد مرور عشرات السنين من يوم المصادرة؛ بينما في حالات أخرى، استعملت الدولة الأراضي لهدف مغاير للهدف الذي صودرت من أجله في البداية.

وتمت المصادرات في معظم الحالات بالاستناد إلى قانون الانتداب البريطاني من عام 1943، "أمر الأراضي"، الذي يقطع عمليًا الصلة بين الأرض المصادرة وبين أصحابها الأصليين. ولكن المحكمة العليا قررت في الماضي أن الصلة بين الأرض المصادرة وأصحابها تحفظ أيضًا بعد المصادرة، لكن القانون الإسرائيلي لم يهتم بهذا القرار، وواصلت السلطات القيام بمصادرة الأراضي دون استعمالها.

وخير مثال لهذه الحالة هو قضية قرية كفر قرع في المثلث. حتى سنة 1948 كان بملكية سكان القرية 14 ألف دونم، تعرض معظمها للمصادرة لصالح مستوطنات يهودية في المحيط. واليوم تبقى للقرية نحو 4 آلاف دونم فقط، وقسم منها معرف كـ"منطقة عسكرية" يستخدمها الجيش للتدريبات العسكرية. ومنذ عدة سنوات يطالب المجلس المحلي للقرية باستعادة جزء من أراضي القرية، التي صودرت قبل سنوات عديدة، إلى منطقة نفوذه. المنطقة التي يدور الحديث عنها، والتي يطلق عليها أهالي كفر قرع "حارة الحوارنة" ومساحتها 250 دونمًا، تمت مصادرتها في أوائل الستينيات لصالح المجلس الإقليمي منشيه ودائرة أراضي إسرائيل. وهؤلاء يرفضون حتى يومنا هذا إعادة الأراضي لأصحابها، رغم المطالبات المتكررة من طرف جميع الرؤساء المتعاقبين للمجلس المحلي للقرية، ورغم التوجه للجنة التنظيم والبناء ووزارة الداخلية. وهذه المنطقة سيخصصها المجلس المحلي لإقامة بيوت بطريقة توزيع قسائم و"ابن بيتك"، بالإضافة إلى مؤسسات عامة مثل قرية تربوية وأجهزة رياضية.

وعلى خلفية هذا الوضع، جاء اقتراح عضو الكنيست بشارة. غير أنه، رغم أهمية ومنطق اقتراح القانون، الذي يتلاءم مع قرار المحكمة العليا، عملت الكنيست على إسقاطه ولم تقبله.

د) السكن

تقوم الدولة بإقصاء المواطنين العرب عن عمليات التنظيم، وبالتالي لا تقدم أجوبة ملائمة لاحتياجاتهم السكنية. والنتيجة هي أن المواطنين العرب يعيشون في حالة اكتظاظ داخل حدود البلدات العربية القائمة، التي تعاني اكتظاظًا زائدًا عن الحد وإهمالا طويل الأمد. ولذلك، فإن الكثير من المواطنين العرب ينشدون السكن في البلدات اليهودية المتطورة ليتمتعوا برفاهية المعيشة فيها. لكن، في حالات كثيرة يصطدم هؤلاء المواطنون برفض من طرف البلدات اليهودية التي تعارض سكن العرب فيها، على خلفية عنصرية.

شباط: شركات مقاولين في الرملة تمارس تمييزًا ضد مواطنين عرب

قدمت، في شهر شباط، دعوى لمحكمة الصلح في تل أبيب ضد الجهات المسؤولة عن مشروع بناء راق في مدينة الرملة. وتتطرق الدعوى إلى احتجاج عائلتين عربيتين، من الرملة واللد، على التمييز ضدهما بسبب أصلهما الأثني الذي حال دون السماح لهما بشراء أملاك في المكان.

ويقام هذا المشروع، الذي يشمل قرابة ألف وحدة سكنية، على أراض زراعية أتيح استعمالها للبناء لموشاف متصليح، المجاور للرملة. وتقوم شركات كثيرة بإدارة مشاريع مختلفة في الموقع، إذ يجري بناء وحدات سكنية متنوعة- بما في ذلك كوتجات وبنايات متعددة الطوابق. وحسب الدعوى، يقوم بعض المبادرين للمشروع بإتباع وسيلتين أساسيتين لمنع استيعاب مواطنين عرب في المكان: الأولى، بواسطة إعلانات كتب فيها أن الأملاك مخصصة "لمن خدم في الجيش الإسرائيلي وأبناء عائلاتهم فقط"؛ والأخرى، عن طريق جمعيات تتعمد لجان القبول فيها رفض طلبات العائلات العربية التي تتقدم للمشروع.

ومن بين المدعى عليهم في القضية جمعية "مستوطني نفي بارك"، ورجال الأعمال الذين يقيمون المشروع لصالح شركة "نفي بارك"، دائرة أراضي إسرائيل ووزارة البناء والإسكان. ويطالب المدعون المحكمة بإلزام هذه الجهات بدفع 266 ألف شاقل بحيث تقسم بين المدعين، وذلك بسبب المعاملة المجحفة التي تلقوها.

وكان المدعيان جمال وسيرين سلامة، وهما زوجان شابان يقطنان في مدينة الرملة، قد قرآ في الصحف المحلية إعلانات عن الحي الجديد للشركة المقاولة "نفي بارك". سلامة هو رئيس جمعية "الدار"، التي تعمل على تقليص ضائقة السكن للمواطنين العرب في الرملة واللد. وهو يعمل كمهندس معماري وتعمل زوجته في سلك التربية والتعليم. أراد الزوجان الاستفسار حول شراء كوتج في المكان، فتوجها إلى مكاتب المشروع وطلبا الحصول على تفاصيل حول شروط الشراء. ولكن محاولاتهما الحصول على تفاصيل وشملهما في عملية التسجيل لشراء الملك، باءت بالفشل- حسبما جاء في الدعوى.

وانضم لدعوى الزوجين سلامة الزوجان مها وسيد تلي من اللد ومدعية إضافية، مايا ربيع، هي أيضًا من سكان المدينة. وحسب أقوالهم، أقيمت في موقع شركة "نفي بارك" جمعية تمنع عائلات عربية من الدخول إلى المشروع. والجمعية مسؤولة عن تسويق 72 وحدة سكنية من أصل 936 وحدة في المشروع كله.

ووفق لائحة الدعوى، في شهر كانون الثاني 2004 توجه الزوجان سلامة لمكاتب التسويق في موقع "نفي بارك" كي يحصلا على تفاصيل حول شراء كوتج في المكان، فاستقبلهما هناك رجل مبيعات يدعى اورن. ولم يكن اورن يعرف أن الزوجين هما عربيان، وقال لهما بوضوح أن العضوية في الجمعية تمر بلجنة قبول، وهذا "ليس لأننا ظرفاء، إنما لكي لا ندخل عربًا".

وجاء في رد جمعية "مستوطني نفي بارك" على الدعوى: "ادعاءات المدعين تبدو عارية عن الصحة في ضوء حقيقة أن موكلاتنا تعمل وفق معايير صارمة تمت المصادقة عليها من قبل وزارة البناء والإسكان ودائرة أراضي إسرائيل ومسجل الجمعيات". وجاء أيضًا: "وخلافًا لادعاءات المدعين، فإن إحدى عضوات الجمعية هي عائلة عربية، وخلافًا للمدعين أيضًا، طلبت السكن في المنطقة وليس فحص آراء أعضاء الجمعية". حتى اليوم لم يصدر قرار حكم في الدعوى.

تموز: المجلس الإقليمي "مسغاف" يرفض السماح لمواطنين عرب بالسكن في بلداته

في شهر تموز، قرر المجلس الإقليمي "مسغاف" تنظيم معرض مساكن بهدف جذب سكان جدد إلى المنطقة. ولكن يتضح، أن المعرض كان مخصصًا لليهود فقط، حيث أن المجلس الإقليمي يرفض السماح لمواطنين عرب بالسكن في بلداته، من خلال التجاهل الصارخ لحقيقة أن المواطنين العرب في البلدات المجاورة يعانون ضائقة سكنية حادة.

وفي ضوء ذلك، خرجت جمعية "صوت آخر في الجليل" بنداء للمواطنين العرب، الذين يعيشون في منطقة الجليل، للمشاركة في معرض المساكن وتقديم طلبات للسكن في البلدات الجماهيرية كخطوة نحو "المساواة بالحق في السكن" واحتجاجًا على التمييز المؤسساتي في توزيع موارد الدولة، رغم معارضة المجلس الإقليمي والسكان اليهود في المكان. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في تلك الفترة أن 75% من اليهود يعارضون سكن مواطنين عرب قربهم.

ه) هدم البيوت

في العام 2006 أعد المخطط أديب داوود، مستشار لجنة الداخلية في الكنيست، تقريراً قدمه إلى اللجنة، تطرق فيه إلى ظاهرة البناء غير المرخص لدى المواطنين العرب، والتي تعود بغالبيتها إلى غياب التخطيط ومساحات البناء في البلدات العربية، وإلى ظاهرة القرى غير المعترف بها من قبل السلطات الإسرائيلية.

وجاء في التقرير، أن اتساع ظاهرة البناء غير المرخص ترجع إلى السياسة العنصرية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية، سواء في رفضها الاعتراف بهذه القرى وإيجاد حل للضائقات التي تعانيها البلدات العربية بسبب عدم اقرار خرائطها الهيكلية أو توسيع مناطق نفوذها والمصادقة على تحويل أراض زراعية لأغراض البناء، خلافاً لما يحدث لدى المواطنين اليهود، حيث يجري اتخاذ القرارات بشأن اقامة بلدات ومستوطنات جديدة وتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق للبناء بكل سهولة.

وجاء أيضاً في التقرير، أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة رفضت حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي التعامل مع ظاهرة البناء غير المرخص والقرى غير المعترف بها إلا بلغة الهدم والتشريد والمصادرة والتقارير التي دعت إلى هدم عشرات القرى والاحياء السكنية العربية ورفض الاعتراف بأي منها. ولم يطرأ تغيير على توجهها هذا إلا بعد مبادرة لجنة الأربعين إلى اعداد مخطط هيكلي بديل، دعا إلى الاعتراف بهذه القرى وربطها بشبكات الخدمات وانهاء المعاناة التي يتكبدها سكان هذه القرى. وبالفعل، بعد اعداد هذا المخطط، اعترفت السلطات بعدد من القرى في الجليل والنقب (20 قرية).

ان الادعاء بأن انتشار ظاهرة البناء، خاصة في لواء حيفا (الذي يضم منطقة وادي عارة)، ناجم عن الاستهتار بسلطات التنظيم والبناء وبسلطات القانون لا يمت الى الحقيقة بصلة. فسلطات التنظيم والبناء وسلطات القانون لا تتعامل مع هذه الظاهرة الا من خلال جرافات الهدم واليد الحديدية للشرطة. لم تطرح السلطات الاسرائيلية اي مخطط لحل هذه الظاهرة من خلال اشراك السكان او الأخذ برأيهم، بل على العكس، حتى في غالبية القرى التي صدرت اوامر الاعتراف بها ما زال الوضع كما هو عليه، بسبب اصرار السلطات على اعداد مخططات تكاد لا تكفي لسد الاحتياجات الحالية لهذه القرى.

في شهر آذار 2000 نشرت لجنة كانت قد عينت لفحص ظاهرة البناء غير القانوني في إسرائيل- لجنة غزيت- تقريرًا، كشف أن ثلث مجمل المباني غير القانونية في الدولة بني في بلدات يهودية، بالأساس في الكيبوتسات والموشافيم.

وفي شهر كانون أول 2005 نشر مراقب الدولة، ميخا ليندشتراوس، تقريرًا بشأن مخالفات التنظيم والبناء. وفحص المراقب سلطات محلية، ومن بينها المجلس الإقليمي حوف هشارون. وحسب التقرير، سجلت فيها نحو 1426 مخالفة بناء، حتى نهاية 2004. البلدة المتصدرة هي رشفون، التي كشف فيها ليس أقل من 500 مخالفة. وبعدها تأتي بني تسيون، 181 مخالفة، وبصرة، 307 مخالفات. ويذكر التقرير أيضًا أنه في كل بلدة تقريبًا، تحولت مناطق زراعية إلى مواقف للسيارات ومراكز تجارية وحوانيت، دون ترخيص قانوني. وفي كيبوتس غاعش تحولت منطقة، من غير المسموح إقامة نشاط تجاري فيها، إلى مصلحة لاستئجار سيارات. وفي منطقة أخرى في الكيبوتس تحولت منطقة زراعية مخصصة للدفيئات إلى موقع لنشاط تجاري.

ويؤكد المراقب أيضًا أن أفراد وحدة المراقبة على البناء في وزارة الداخلية حاولوا منع ذلك، ولكن اللجنة المحلية للتنظيم والبناء، التي يقف على رأسها رئيس المجلس الإقليمي، لم تهتم باستنتاجات الوحدة. بل أكثر من ذلك، لم تكتفِ اللجنة بعدم تطبيق القانون فحسب، بل أعطت هي نفسها رخصًا غير قانونية لاستعمال شاذ في المباني التي أقيمت خلافًا للغرض الذي حدد للأرض.

ويذكر تقرير المراقب سلطات إضافية ومن بينها المجلس الإقليمي عيمق حيفر، الذي فشل في معالجة إقامة حدائق مناسبات غير قانونية في قلب أراض مفتوحة. كما سجل المجلس الإقليمي مروم هجليل، "إنجازًا محترمًا"، حيث 90% من المصالح في منطقة نفوذه عملت دون رخصة.

وبالرغم من هذه الحقائق، فإن استصدار أوامر الهدم يكون من نصيب المواطنين العرب فقط، ومن النادر جدًا أن تستصدر أوامر كهذه ضد أصحاب بيوت يهود. ويؤكد التقرير الذي نشره "مركز الدراسات المعاصرة" في أم الفحم، في شهر تشرين أول 2005، أن الأغلبية الساحقة لأوامر الهدم استصدرت ضد أصحاب بيوت عرب. وأشار التقرير إلى أن أوامر الهدم، التي استصدرت سنويًا ضد بيوت بملكية يهودية، لا تتعدى عدد أصابع اليد الواحدة. بالإضافة إلى ذلك، يذكر التقرير أن معظم البناء غير الرخص في البلدات العربية أقيم على أراض خاصة بملكية عربية، في حين أن البناء غير القانوني للبيوت اليهودية هو في معظمه على أراض (زراعية) بملكية الدولة.

أيار: استصدار أوامر هدم ضد نصف بيوت قرية زبيدات في الجليل

أصدرت وزارة الداخلية، في شهر أيار، أوامر هدم لأكثر من نصف البيوت في قرية زبيدات في الجليل. والقرية قائمة منذ أكثر من مئة سنة وفيها 25 بيتًا. تعاني القرية من غياب البنى التحتية ولا يتلقى سكانها خدمات عامة بتاتًا. توجه سكان القرية للسلطات مرات عديدة بطلب الارتباط بشبكة الكهرباء لكن طلباتهم قوبلت بالرفض، ولم

تصل الكهرباء حتى اليوم إلى أي بيت في القرية. وكان المجلس المحلي بسمة طبعون قد طلب في الماضي ضم القرية إلى منطقة نفوذه، فرفض طلبه، رغم أن المجلس قدم للقرية عدة خدمات بلدية، مثل إخلاء النفايات وتزويد المياه. واليوم توجد أوامر هدم ضد نصف بيوت القرية، بحجة أنها بنيت بشكل غير قانوني، رغم أن قسمًا منها بني قبل أكثر من ستين سنة.

تموز: خطر الهدم يتهدد بيوت السكان في قرية اعبلين

في شهر تموز، كان خطر الهدم يتهدد بيوت الحي الغربي في قرية اعبلين، المجاورة لمدينة شفاعمرو، بعد أن رفضت سلطات التنظيم والبناء المصادقة على خارطة هيكلية تفسح المجال لمنح رخص بناء وترخيص البيوت التي قد أقيمت في المكان.

وقال سكان الحي، المعروف باسم حي العنيزان الواقع غربي الشارع الذي يربط قرية اعبلين بمنطقة سخنين، إن الحديث يدور عن بيوت أقيم معظمها قبل عشرات السنين. وترفض سلطات التنظيم والبناء منحها رخص بناء جديدة أو المصادقة على إجراءات تمنح البيوت مكانة قانونية. وبدل تنظيم مكانة البيوت، تصر السلطات على فرض غرامات باهظة على السكان، بالإضافة إلى أوامر الهدم.

وأكد السكان أن سياسة اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء تثير الامتعاض والغضب وأن تصرفها يدل على نواياها الهادفة إلى سلبهم إمكانية بناء بيوتهم وبيوت أبنائهم ومنعهم من الحصول على خدمات بلدية. وبهذا تريد اللجنة التسبب في هدم البيوت وطرد السكان من الحي، وبذلك تمنع انتشار وتوسع القرية غربًا، باتجاه البلدة اليهودية المجاورة، متسبي أبيب.

آب: دائرة أراضي إسرائيل تهدم المدرسة في القرية المهدمة مسكة

هدمت دائرة أراضي إسرائيل في شهر آب مبنى المدرسة في القرية المهجرة مسكة، المجاورة لمدينة الطيرة في المثلث، رغم الجهود التي بذلها مهجرو القرية وأبناؤهم في سبيل الحفاظ على مبنى المدرسة، كونه الشاهد الأخير الذي بقي من القرية بعد هدمها.

وكانت قرية مسكة، التي هجّر سكانها في عام 1949، قد عانت على مدى السنوات تنكيلا متكررًا من قبل السلطات. معظم المباني في القرية هدمت في سنة 1951 ومنذ ذلك الحين حاولت السلطات إخفاء أطلال القرية. وكان مهجرو القرية، الذين يعيش معظمهم في مدينة الطيرة، قد شكلوا لجنة خاصة للحفاظ على ما تبقى من القرية وواظبوا على زيارتها في أوقات متقاربة وأقاموا نشاطات مختلفة على أرضها، بمشاركة فنانين ومبدعين. لكن السلطات من جهتها، حاولت منع مهجري القرية من زيارتها والقيام بأعمال صيانة وتسييج بهدف الحفاظ على المدرسة والمقبرة. وحسب أقوال المهجرين، اتخذت دائرة أراضي إسرائيل قرارًا بطمس آخر ما تبقى من آثار القرية، كخطوة موجهة هدفها محو ذاكرة مهجري القرية ومنعهم ومنع أبنائهم من العمل على الحفاظ على ما تبقى منها.

أيلول: هدم مبان زراعية في قرية كفر برا في منطقة المثلث الجنوبي

هدم، في شهر أيلول، مبنيان زراعيان مقامان على أراض زراعية تابعة لقرية كفر برا في المثلث الجنوبي، وذلك بأوامر من وزارة الداخلية ولجنة التنظيم والبناء في منطقة الرملة.

وكان قد وصل مفتشو وزارة الداخلية وموظفو لجنة التنظيم والبناء إلى المناطق الزراعية التابعة لأهالي كفر برا، والخاضعة إلى منطقة نفوذ لجنة التنظيم والبناء في مدينة الرملة، وقاموا بهدم مبنيين زراعيين كانا بملكية مثنى خطيب، دون أي إنذار سابق.

وقال خطيب إن موظفي لجنة التنظيم والبناء أخبروه، قبل الهدم بيوم واحد، بأنهم سيأتون في الغداة صباحًا لفحص المباني وأخذ انطباع عن الوضع في المنطقة. لكنهم وصلوا في الساعة السادسة صباحًا إلى المنطقة وخلال دقائق معدودة هدموا المبنيين اللذين شكلا مصدر دخل لعائلته. وذكر خطيب أن الهدم يشكل ضربة قاسية بالنسبة له، حيال وضعه الاقتصادي الصعب.

ويتهدد خطر الهدم أيضًا عشرات المباني الأخرى، التي أقيمت دون رخص بناء في مناطق زراعية. وكل جهود أصحاب المباني والمجلس المحلي للحصول على رخص بناء اصطدمت بعدم التجاوب من طرف لجنة التنظيم والبناء في الرملة.

تشرين أول: ثمانية أوامر هدم جديدة لبلدة أم السحالي

في شهر تشرين أول، أصدرت لجنة التنظيم والبناء اللوائية لمنطقة حيفا ثمانية أوامر هدم جديدة ضد بيوت في القرية غير المعترف بها أم السحالي، الواقعة جنوبي شفاعمرو، كما فرضت غرامات باهظة على اثنين من سكانها.

ويقول سكان البلدة المجاورة لمستوطنة "متسبي عادي"، التي أقيمت في الثمانينيات من القرن المنصرم على أراض صودرت من مواطنين عرب من شفاعمرو والسواعد وبئر المكسور، إنه منذ عدة سنوات تدور مفاوضات حول الاعتراف بالقرية، وخاصة بعد الصدامات مع الشرطة في أعقاب تنفيذ أوامر الهدم ضد ثلاثة بيوت في عام 1998. وأكد عدد من السكان أنهم أعلنوا حينذاك أنهم لا ينوون ترك بيوتهم، وأنهم يطالبون بضمهم إلى منطقة نفوذ مدينة شفاعمرو.

ويقول أحمد سواعد، الذي فرض على ولديه، مؤخرًا، دفع غرامة تراوحت بين 5,000 حتى 7,500 شاقل، وبيته مهدد بالهدم، إن أوامر الهدم الحالية تشكل خطرًا جديًا على وجود القرية، القائمة منذ مئات السنين، ويعيش فيها عشرات المواطنين العرب الذين يواجهون منذ سنوات محاولات متكررة لدفعهم إلى ترك بيوتهم. ويقول سكان أم السحالي إن الحكومة تخصص أراضيهم لمستوطنة "متسبي عادي" كي يتم توسيعها لمصلحة المواطنين اليهود.

ويؤكد سواعد أن "الغرامات هي عقاب ثقيل جدًا ولا يمكن تحمله بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، الذي يعانيه السكان، فهم يعتاشون فقط على تربية المواشي وأعمال بسيطة أخرى". ويضيف "ولكن كل هذا لن يجديهم نفعًا، نحن مصرون على البقاء في المكان، رغم كل محاولات تهجيرنا من بيوتنا".

تشرين الثاني: محاكمة ثلاثة من عرب حمدون بتهمة عدم تنفيذ أوامر سابقة بهدم أجزاء من بيوتهم

في شهر تشرين الثاني، قدمت لجنة التنظيم والبناء في مسغاف لوائح اتهام ضد ثلاثة مواطنين من عرب حمدون، وهم وليد ابراهيم حمدون وعمر ابراهيم حمدون ومحمد ابراهيم حمدون، تتهمهم فيها بعدم تنفيذ أوامر سابقة للمحكمة بهدم اجزاء من بيوتهم وبمواصلة استخدام بناء غير مرخص.

ويتهم وليد حمدون، الذي يعيل عائلة مكونة من خمسة انفار، بعدم تنفيذ القرار الذي اصدرته المحكمة في 25 ايار 2003 بهدم شرفة مساحتها 33 متراً مربعاً، كان اضافها إلى بيته. وكانت المحكمة قد امهلت وليد 12 شهراً للحصول على ترخيص للشرفة أو هدمها. وعلى الرغم من كون بقية البيت مرخصاً منذ سنوات طويلة، الا ان لجنة التنظيم والبناء في مسغاف ترفض ترخيص الشرفة في اطار مساعيها لهدم بيوت عرب الحمدون وترحيلهم من المنطقة المتاخمة لمستوطنة "لوطم" اليهودية.

ويتهم عمر حمدون، أيضاً، بعدم تنفيذ أمر المحكمة الصادر في التاريخ ذاته، 25 آيار 2003، بهدم غرفة اضافها إلى منزله بمساحة 20 متراً مربعاً. والغرفة مبنية من الحجر ومسقوفة بالصفيح، وهي جزء من بيت يقيم فيه مع زوجته. وكانت المحكمة قد أمرته ايضا بالحصول على ترخيص خلال 12 شهرا او هدم الغرفة، لكنه لم يتمكن من الحصول على رخصة بسبب معارضة لجنة التنظيم والبناء.

كما توجه لجنة التنظيم والبناء إلى محمد ابراهيم حمدون، الذي يعيل عائلة مؤلفة من اربعة انفار، تهمة مشابهة وهي عدم تنفيذ امر قضائي صدر في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، يقضي بهدم مساحة 62 متراً مربعاً اضافها إلى منزله. وكانت المحكمة قد امهلته 6 اشهر فقط للحصول على ترخيص او هدم البناء، لكنه لم يحصل على ترخيص للاسباب ذاتها.

يشار إلى ان المواطنين الثلاثة تقدموا بطلبات عديدة إلى لجنة التنظيم والبناء في مسغاف لترخيص منازلهم والاعتراف بحيهم ومده بالخدمات، لكن اللجنة ترفض ذلك. ويؤكد سكان حي الحمدون ان مجلس مسغاف ولجنة التنظيم والبناء التابعة له يواصلان تنفيذ سياسة تهدف إلى ترحيل وتركيز السكان العرب في المنطقة في اقل عدد من البلدات.

كانون الأول: الحكم على مواطن من حي القبسي غير المعترف به بدفع 70 ألف شاقل بتهمة البناء غير المرخص

أصدرت محكمة الصلح في عكا في شهر كانون الأول قراراً، غرمت فيه المواطن حمد حسين قبسي من سكان حي القبسي غير المعترف به، وذلك بتهمة البناء غير المرخص، حيث تم الحكم عليه بدفع غرامة مالية باهظة بلغت 70 الف شاقل. وقررت المحكمة أن تقسم الغرامة المفروضة على القبسي على أقساط شهرية، حيث سيضطر إلى دفع مبلغ 700 شاقل شهرياً ولمدة 9 سنوات.

مساحة البيت الذي يقيم فيه القبسي مع اسرته تصل إلى 120 مترًا مربعاً، وقد بناه صاحبه قبل حوالي خمس سنوات على ارض يملكها بوثائق طابو رسمية. ويأوي المنزل عائلتين تتألفان من ستة أنفار.

وهذه هي المرة الثانية التي يفرض فيها على المواطن قبسي مثل هذا الحكم الجائر. فقبل اربع سنوات حوكم بالتهمة ذاتها، وعلى البيت ذاته، وفرضت عليه غرامة قيمتها 20 الف شاقل.

وعقب القبسي على القرار بقوله ان هذا الحكم الجائر يحمله المزيد من الديون ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية للعائلة، التي تعتاش على راتب شهري يكاد لا يسد رمق افرادها.

يشار إلى أن حي القبسي يقع الى الغرب من قرية نحف، ويتبع تنظيمياً لنفوذ مجلس مسغاف الإقليمي، وترفض السلطات منذ سنوات توسيع منطقة نفوذ نحف المتاخمة لأراضي الحي وضمه اليها. ويحرم سكان الحي من كافة الخدمات الأساسية.

2006: حملة هدم بيوت في مدينة الطيرة بالمثلث

إنطلقت في سنة 2006 حملة هدم بيوت في مدينة الطيرة بالمثلث. فقد استصدرت في تلك الفترة مئات أوامر الهدم (قرابة 400 أمر هدم، وهي تطال 10% من بيوت المدينة) لبيوت سكان المدينة بحجة "البناء غير القانوني وغير المرخص" في أراض ليست مشمولة في منطقة نفوذ البلدية. وأرسلت معظم أوامر الهدم إلى السكان، وبعضها قد نفذ، فيما يخضع عدد آخر منها للمداولات في المحكمة.

وفي شهر آب، هدمت سلطات التنظيم والبناء، تحت حماية قوات معززة من الشرطة وحرس الحدود، بيتًا في الجهة الشمالية للمدينة، يعود للمواطن سامي تيتي، وذلك بحجة البناء غير القانوني دون الحصول على الرخص الملائمة.

وذكر سمير تيتي، شقيق صاحب البيت الذي تم هدمه، أن البيت بني على أرض كانت البلدية ومؤسسات التنظيم والبناء قد وعدت السكان بضمها إلى منطقة نفوذ البلدية، لكن العملية توقفت في ظروف غير واضحة، ويقع الذنب في ذلك على لجان التنظيم والبلدية.

وأوضح أدهم خاسكية، الذي تسلم أوامر هدم لتسع وحدات سكنية يملكها، الوضع قائلا: "لا يعقل أن يتهدد مئات البيوت خطر الهدم الدائم والفوري، فقط، لأن سلطات التنظيم لا تقوم بوظيفتها كما ينبغي. وليس هذا فحسب، بل هي تقوم بمعاقبة السكان، الذين حاولوا إعداد خارطة هيكلية من جيوبهم الخاصة وهدروا وقتًا ثمينًا في سبيل ذلك".

و) المدن المختلطة

تفاقمت ظاهرة هدم البيوت في سنة 2006، خاصة في المدن المختلطة، التي تعيش فيها أغلبية يهودية وأقلية ليست بالقليلة من السكان العرب، الذين يعيشون في أحياء خاصة بهم. معظم السكان العرب في المدن المختلطة يعيشون في أحياء فقر، تعاني غياب ظروف مدنية وإنسانية أساسية، ناهيك عن استفحال الجريمة والاتجار بالمخدرات. كما تفتقر الأحياء العربية إلى خرائط تنظم البناء فيها بشكل يلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان. ونتيجة لذلك، وبسبب الاحتياجات المتزايدة للسكان، فإن معظم البناء في هذه الأحياء غير منظم، وتتطور الأحياء بشكل طبيعي، دون أي تخطيط ودون بنى تحتية ملائمة (مثل حي بيارة شنير في اللد).

وتدعي السلطات أن البناء في هذه الأحياء يتم على أراضي دولة بشكل غير قانوني، ولذلك تقوم باستصدار أوامر هدم وتنفذها تطبيقًا للقانون. بيد أن السكان العرب يقولون، بالمقابل، إن كل ما ترمي إليه سياسة هدم البيوت هو المس بمجرد وجود العرب في هذه المدن. ويقول د. محمود محارب، وهو محاضر لتاريخ الشرق الأوسط في جامعة بئر السبع ومتحدث باسم لجنة الأحياء العربية في اللد، إن "هدف عمليات الهدم ليس تطبيق القانون، إنما تضييق الخناق على السكان العرب في اللد". ويضيف: "يحاولون تيئيسهم لدفعهم إلى ترك المدينة".

ويقول سكان مدينة اللد، إن الحكومة أقامت مكتبًا خاصًا في اللد يراقب عمليات هدم بيوت السكان العرب في المدينة. بل يقولون إن رئيس بلدية اللد، بيني ريغب، تلقى تعليمات مباشرة من ايهود اولمرت، القائم بأعمال رئيس الحكومة آنذاك، بتسريع عمليات هدم بيوت المواطنين العرب في المدينة. وعلم أيضًا، أن بلدية اللد تشغل مستشارًا خاصًا وظيفته معالجة هدم بيوت السكان العرب، ويدعى رامي زاخ. وحسب أقوال سكان المدينة، يقوم

زاخ يوميًا بالتجوال في الأحياء العربية، ويحاول إقناع السكان بتقبل أوامر الهدم، كما يقوم بوضع إشارات على البيوت المعرضة للهدم.

وتشير الإحصائيات الراهنة في اللد إلى وجود نحو 1,800 بيت مهدد بالهدم في هذه الأيام. وتؤكد اللجنة الشعبية في المدينة أن هناك 500 بيت في المدينة معرض للهدم الفوري.

هدم البيوت في اللد

أصدرت بلدية اللد، في شهر كانون الثاني، أمرًا إداريًا ثانيًا لهدم بيت عائلة زهر خواجة من حي المحطة، الذي تم هدمه قبل ذلك بأسبوعين بأيدي دائرة أراضي إسرائيل. وكان أمر الهدم، الذي يحمل توقيع رئيس البلدية بيني ريغب، يدعو إلى هدم البيت بشكل فوري. وكما أشرنا هدم البيت قبل أسبوعين من صدور الأمر بحجة البناء غير المرخص، سوية مع بيتين آخرين تابعين لأمين وياسين الصانع. وفي أعقاب هدم البيوت الثلاثة، اجتمعت اللجنة الشعبية للأحياء العربية في المدينة وقررت القيام ببنائها من جديد. وكان أصحاب البيوت الثلاثة قد توجهوا لدائرة أراضي إسرائيل واقترحوا شراء الأرض التي بنيت البيوت عليها، كي يتمكنوا من استصدار رخص بناء. وقد وافقوا في الدائرة على الاقتراح، لكنهم اشترطوا ذلك بموافقة الوزارات الحكومية ذات العلاقة.

وفي الشهر نفسه، هدم موظفو لجنة التنظيم والبناء، في اللد، بيت عائلة أبو عماد عليوة في البلدة القديمة. وكان التبرير أن البيت أقيم على أرض دائرة أراضي إسرائيل. وقد رافقت موظفي اللجنة قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود، حيث داهموا بيت عليوة في ساعات الصباح وقاموا بهدمه.

كما هدم المجلس الإقليمي "لوديم"، في شهر آذار، أربعة بيوت لمواطنين عرب في حي دهمش باللد. وتعود البيوت الأربعة إلى الأشقاء حسن وحسين ويوسف ومحمد أبو غنيم، وكان يعيش فيها 35 من الأنفس، معظمهم من الأولاد الصغار. وقد داهم الحي أكثر من 500 شرطي وأفراد من حرس الحدود وأخرجوا سكان البيوت بالقوة، ومعظمهم من الأولاد الذين كانوا نيامًا. ويقع حي دهمش (نفي عتيد) بين الرملة واللد ويفصل بين الرملة وموشاف نير تسفي. ويعيش في الحي، الذي يعاني إهمالا حادًا، نحو 900 مواطن عربي، لا يحظون بالحصول على خدمات بلدية أساسية. وتتهرب بلديتا اللد والرملة من مسؤوليتيهما تجاه الحي وسكانه بحجة أنهم يسكنون في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي لوديم.

كما هدمت الشرطة، في الشهر نفسه، بيتين في مدينة اللد، تعود ملكيتهما إلى طلال الوحيدي وأحمد الزبارقة.

وكذلك في الشهر نفسه، قال شهود عيان إن قوات كبيرة من الشرطة وصلت في ساعات الصباح الباكر إلى المدينة مزودين بأوامر هدم ضد 13 بيتًا. وقد تجمهر في المكان عدد كبير من السكان وقاموا بالاحتجاج ضد عمليات الهدم، فاضطرت الشرطة إلى وقفها بعد أن تمكنت من تخريب بيتين. وكان سكان اللد العرب، الذين علموا بأن الحكومة تنوي تنفيذ عمليات هدم بالجملة في المدينة في ذلك اليوم، قد تنظموا مسبقًا وأقاموا في المكان خيمة احتجاج ونظموا مظاهرة. فقامت الشرطة خلالها، باعتقال أربعة مواطنين. وقال شهود عيان إن الشرطة هاجمت المتظاهرين وقامت بالاعتداء عليهم.

كما هدم موظفو سلطات التنظيم والبناء في وزارة الداخلية، ترافقهم الجرافات وقوات كبيرة من الشرطة، خمسة بيوت لمواطنين عرب في مدينة اللد، في شهر حزيران، بحجة "البناء غير القانوني". وقد داهمت القوات البيوت، في ساعات الصباح الباكر، فيما كان معظم سكانها ما زالوا نيامًا ولم يكن الأولاد قد خرجوا إلى مدارسهم بعد، وذلك دون إعطاء أصحابها مهلة أو إمكانية التوجه إلى محامين أو إلى الهيئات القضائية.

يذكر أن البيوت الخمسة، التي أصبحت أثرًا بعد عين، تابعة لثلاث عائلات، وهي: عائلة هاني الزبارقة (بيتان)، ومعدي أبو شريقي وأنور الوحيدي وشقيقه طلال. وكان بيت عائلة الوحيدي قد هدم للمرة الثانية، بعد أن كان هدم في المرة الأولى قبل خمسة أشهر وأعيد بناؤه من قبل مواطنين عرب.

4 الفصل الرابع

المواطنون العرب في النقب

أ) مقدمة

منذ قيامها، انتهجت دولة إسرائيل، عبر حكوماتها المتعاقبة، سياسة في منطقة النقب تحكمها قاعدة واحدة، ألا وهي سلخ المواطنين العرب عن أراضيهم التاريخية وتركيزهم في بلدات محددة تعاني إهمالاً وتمييزًا صارخًا، وذلك من أجل السيطرة على أراضيهم وترسيخ أغلبية يهودية في تلك المنطقة.

وكانت السلطات الإسرائيلية قد شرّدت إبان النكبة عام 1948 وحتى سنة 1953، ثلاثة أرباع المواطنين العرب عن أراضيهم، جزء منهم إلى خارج حدود الدولة والجزء الآخر تم تركيزهم في المنطقة الواقعة شرقي مدينة بئر السبع، المسماة منطقة "السياج". وقد رزح هؤلاء تحت الحكم العسكري حتى سنة 1966، ومُنعوا من مغادرة منطقة "السياج". أما الأراضي الواقعة خارج منطقة السياج، التي كانت بملكية المواطنين العرب، فقد أعلن عن معظمها مناطق عسكرية مغلقة، مما تعذر عليهم العودة إليها، حتى بعد انتهاء الحكم العسكري.

وما لبثت الحكومة الإسرائيلية أن صادرت معظم الأراضي خارج منطقة السياج بطرق شتى، بهدف تخصيص هذه الأراضي للاستيطان اليهودي. وكانت الطريقة الأولى، بواسطة قانون وضع اليد على الأراضي من سنة 1950، إذ تم بموجبه مصادرة الأراضي لأغراض مثل "حماية الدولة، أمن الجمهور، توفير تموين ضروري، خدمات عامة حيوية، استيعاب المهاجرين الجدد، تأهيل جنود مسرحين أو معاقي الجيش الإسرائيلي". أما الطريقة الثانية فكانت بواسطة قانون أملاك الغائبين لعام 1953، الذي اعتبر أملاك المواطنين العرب، الذين كانوا "غائبين" عن أراضيهم لكنهم أقاموا داخل حدود الدولة ("الغائبون-الحاضرون")، أملاك غائبين، متجاهلين بذلك حقيقة أنه تم انتزاعهم بالقوة عن أراضيهم ونقلوا إلى منطقة السياج من قبل السلطات الإسرائيلية ولم يسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم، حتى بعد انتهاء الحكم العسكري. بينما كانت الطريقة الثالثة، بواسطة قانون امتلاك الأراضي (المصادقة على إجراءات وتعويضات) من سنة 1953، الذي نص على أنه يُسمح بمصادرة أراضٍ لاحتياجات ضرورية إذا توفر عدد من الشروط.

في عام 1969 تم سن قانون الأراضي، الذي عرّف طريقة امتلاك حقوق في الأراضي وحجم هذه الحقوق. وقد استندت الدولة إلى هذا القانون كي لا تعترف بحقوق المواطنين العرب على أراضيهم، بما فيها الأراضي الواقعة داخل منطقة السياج، حيث نص بشكل واضح (بند 155)، على أن الأرض التي اعتبرت عشية بدء سريان القانون من ضمن أراضي "موات" (هكذا تم تعريف أراضي المواطنين العرب)- تسجل باسم الدولة. بالإضافة إلى ذلك، وجد المواطنون العرب صعوبة في إثبات ملكيتهم على الأراضي التي كانوا يملكونها، بالاستناد إلى هذا القانون، والسبب في ذلك أن معظم المواطنين العرب اعتادوا على نقل الحقوق في الأراضي شفهيًا، دون استعمال الوثائق، الأمر غير المعترف به وفق القانون الإسرائيلي.

حاول المواطنون العرب، منذ قيام دولة إسرائيل، المطالبة بتسجيل أراضيهم باسمهم، لكن دولة إسرائيل رفضت، بشكل منهجي، الاعتراف بحقوقهم على الأراضي، وذلك على خلفية سياستها الهادفة إلى نقل كافة أراضي المواطنين العرب إلى سلطة الدولة ونقل المواطنين العرب من مكان سكناهم على أراضيهم، إلى بلدات ثابتة أقامتها الدولة لهم.

بعد سنة 1966، بدأت في النقب عملية تسوية الأراضي. وفي أعقاب ذلك، خلال سنوات السبعينيات، قدم المواطنون البدو دعاوى لمأمور التسويات لتسجيل حقوقهم على الأراضي التي امتلكوها وفلحوها.[9] بيد أنه، منذ أن قدمت الدعاوى من قبل المواطنين العرب، جمدت الدولة عملية التسويات عمدًا، فيما لم يتم البحث في دعاوى

[9] تتراوح الأرقام بين 800 ألف حتى مليون دونم تقريبًا.

المواطنين العرب لتسجيل حقوقهم أمام مأمور التسويات بعد. وما زال التجميد مستمرًا حتى يومنا هذا، ويعني هذا التجميد أن الملكية على الأراضي التي رفعت الدعاوى بشأنها لم يبت فيها حتى الآن.

واليوم، يعيش 45 ألف مواطن عربي في 45 قرية غير معترف بها من قبل الدولة، يطلق عليها "القرى غير المعترف بها"، فيما يعيش 45 ألف مواطن آخر في 7 بلدات ثابتة أنشأتها الدولة لهم. وتعاني القرى غير المعترف بها نقصًا خطيرًا في الخدمات الصحية، والمياه والكهرباء ومؤسسات التربية والتعليم، رغم أنها قائمة قبل قيام دولة إسرائيل. وتحاول الدولة، من ناحيتها، إخلاءهم منها بكل الطرق الممكنة، ونقلهم إلى البلدات المذكورة للسيطرة على أراضيهم، من خلال ادعائها بأن المواطنين العرب استولوا بشكل غير قانوني على "أراضي الدولة"، مما يحق لها إخلاءهم منها. وتعتمد السلطات الإسرائيلية أساليب شتى لترحيل المواطنين العرب عن أراضيهم، مستخدمة القوة والعنف بصورة وحشية، إذ تقوم بهدم بيوتهم بشكل أسبوعي تقريبًا؛ وتبيد محاصيلهم الزراعية، التي تشكل مصدر رزقهم الوحيد؛ وتقيم مستوطنات لأفراد من اليهود، بالإضافة إلى تخصيص أراض عامة واسعة جدًا لعائلات يهودية معدودة، وكل ذلك بهدف منع تطور القرى العربية في هذه الأراضي.

في هذا الفصل سنصف الطرق التي استخدمتها الدولة في سنة 2006 من أجل إخلاء المواطنين العرب من قراهم وأراضيهم في القرى غير المعترف بها.

ب) تهويد النقب

تنفذ عمليات سلب أراضي المواطنين العرب وسلخهم عنها كجزء من خطة "تهويد النقب"، أي تثبيت أغلبية يهودية قوية ومستقرة في النقب. وقد حظيت هذه العملية بأولوية حاسمة في عام 2005، في ضوء خطة الانفصال عن قطاع غزة، بعدما حصل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، أرئيل شارون، على التزام من الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم الاقتصادي لإسرائيل من أجل تنفيذ خطة الانفصال من جهة، ومخطط "تهويد الجليل والنقب" من الجهة الثانية. وقد أطلق على هذا المخطط اسم "تطوير الجليل والنقب"، ولكن كان واضحًا أن الحديث يدور عن تطوير هاتين المنطقتين على حساب المواطنين العرب.[10]

كانون الثاني: مخطط "تطوير (تهويد) الجليل والنقب" يوضع في مركز الاهتمام الإسرائيلي

في كانون الثاني، بدأ مخطط "تطوير (تهويد) الجليل والنقب" يأخذ تسارعاً ملحوظاً وذلك من أجل وضعه في سلم أولويات إسرائيل في السنوات القادمة وتكريسه في الوعي الإسرائيلي العام لتشجيع عملية الاستيطان في الجليل والنقب.

ونشر في الصحف أن ما يسمى "تطوير (تهويد) الجليل والنقب" سيكون في مركز احتفالات السنة الثامنة والخمسين لاستقلال إسرائيل، وسيكون الموضوع المركزي لجهاز التربية والتعليم في السنة الدراسية القادمة، وذلك وفقما قررت لجنة وزارية مختصة.

وقد مورست ضغوط كبيرة من أجل تحديد هذا الموضوع كموضوع مركزي من قبل "وزارة تطوير الجليل والنقب"، والتي تدار من قبل المديرة العامة أفرات دوفدوفاني. واعتبرت دوفدوفاني أن القرار "على غاية من الأهمية بالنسبة لسكان الجليل والنقب، فتطوير الجليل والنقب هو إجماع قومي سيقف على رأس سلم الأولويات لحكومة ودولة إسرائيل. وسيكون الموضوع المركزي للتعليم في المؤسسات القومية؛ الجيش والمدارس وبساتين الأطفال وحركات الشبيبة، وفي مركز مهرجان إيقاد الشموع في مساء الإستقلال".

وجاء في رسالة دوفدوفاني إلى رئيس اللجنة الوزارية المختصة، داني نافيه: "مستقبل إسرائيل يكمن في الجليل والنقب. وسيكون التحدي القومي في السنوات القادمة إلى جانب السعي إلى السلام والأمن، هو تعزيز وتطوير الجليل والنقب ويشمل الاستيطان والسكن والعمل والتربية والبنى التحتية والصحة وغيرها".

شباط: مخطط جديد لتهويد الجليل والنقب

نشر في شهر شباط أن "وزارة تطوير النقب والجليل" تخطط لتوطين 2000 مهاجر يهودي في النقب والجليل. وأورد موقع الإنترنت "والاه" (بالعبرية) أنه في اللقاء الذي تم بين المديرة العامة لوزارة تطوير النقب والجليل،

10 راجعوا تقرير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: "على الهامش: التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005" (حزيران 2006).

إفرات دوبدباني، وبين المديرة العامة لوزارة استيعاب الهجرة، ميرله جال، أتفق على خطة لتوطين مهاجرين يهود، حيث سيمنحون محفزات خاصة في النقب والجليل.

تشرين الثاني: الحكومة تصادق على تحويل 400 مليون شاقل لصالح مشاريع في النقب

صادقت الحكومة في شهر تشرين الثاني على ميزانية مقدارها 400 مليون شاقل لصالح مشاريع في الجنوب. والمشاريع هي في مجالات كالتربية والسياحة والأشغال. وهذه المشاريع هي جزء من "خطة استراتيجية لتطوير النقب"، وهي تقع ضمن مسؤولية وزارة القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير تطوير النقب والجليل، شمعون بيرس. ومن بين الـ 400 مليون شاقل، سيصل مبلغ 250 مليون من ميزانيات الوزارات الحكومية المختلفة، و 150 مليونًا سيأتي كإضافة حكومية.

ج) تجاهل المواطنين العرب في النقب

أيار: مؤتمر اتحاد المخططين الإسرائيلي حول النقب يتجاهل المواطنين العرب

لأول مرة في إسرائيل، عقد اتحاد المخططين الإسرائيلي، في شهر أيار، يومًا دراسيًا لبحث مستقبل النقب. وقد اختار منظمو المؤتمر استخدام عنوانه الثانوي "مستقبل الشتات البدوي"، الأمر الذي أثار سخط المواطنين العرب في النقب وممثليهم (المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب)، الذين دعوا إلى مقاطعة المؤتمر. واحتج ممثلو المجلس الإقليمي على عقده بقولهم إن "هذا اليوم الدراسي هو خطوة خطيرة، حيث يتجاهل المواطنين العرب في النقب"، وأوضحوا معارضتهم لعقد اليوم الدراسي، خاصة، بسبب "الغياب الفظ لخبراء أو قياديين عرب يمثلون مصالح السكان العرب في النقب".

عرضت في اليوم الدراسي خطة "نقب 2015" لشركة "جنوبًا- زمن- النقب". وقد أقيمت هذه الشركة في سنة 2004 وتتلقى الدعم من الوكالة اليهودية. وفي سنة 2005 حصلت هذه الشركة على تفويض من الحكومة لإعداد "خطة قومية استراتيجية لتطوير النقب للسنوات العشر القادمة". وتسعى إلى زيادة سكان المنطقة من 535 ألفًا إلى 900 ألف نسمة حتى عام 2015، بهدف توطين النقب باليهود وإسكانهم على أراضي المواطنين العرب، من خلال مصادرة أراضٍ شاسعة.

تموز: مؤتمر "النقب 2006" يتجاهل ممثل المواطنين العرب

عقد في شهر تموز بمدينة بئر السبع مؤتمر "النقب 2006". وشارك في المؤتمر كل من رئيس الحكومة ايهود اولمرت والقائم بأعماله شمعون بيرس (المسؤول عن ملف "تطوير (تهويد) النقب والجليل"، وممثلين حكوميين ورسميين مختلفين وموظفي "مديرية النهوض بالبدو". ولم يشارك في المؤتمر أي عربي يمثل مصالح المواطنين العرب الذين يعيشون في المنطقة، وفقط قبل يومين من انعقاده وجهت دعوة لعضو الكنيست طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة- الحركة العربية للتغيير)، الذي يقطن في النقب، ولكن كأحد "الحضور" وليس كمشارك أو محاضر، فرفض تلبية الدعوة.

د) إخلاء وسلب الأرض

كانون الأول: خطة لاقتلاع 40 ألف مواطن عربي من النقب

في شهر كانون الثاني عرض مجلس الأمن القومي، في مؤتمر هرتسليا[11] ورقة طرح فيها موقفه الداعي إلى اقتلاع 40 ألف مواطن عربي من القرى غير المعترف بها في النقب، وذلك في أطار السيطرة على بقية أراضي المواطنين العرب في النقب وكجزء من خطة تهويد الجليل والنقب. وقد كتب الورقة نائب رئيس مجلس الأمن القومي، ايهود برافير، وليريت سرفوس من قسم الداخلية في المجلس، وقد تمت المصادقة عليها من قبل رئيس المجلس، غيورا آيلند.

11 حول مؤتمر هرتسليا، راجعوا الفصل السادس (العنصرية تجاه المواطنين العرب) في هذا التقرير.

ويشير المخطط إلى أنه بعد تفعيل الخطة الحكومية لتركيز المواطنين العرب في عدة بلدات، وبعد استثمار 10 مليارات شاقل في العقد الأخير، إلا أنه لا يزال هناك عثرات كثيرة أمام حل مشكلة "السكان المنتشرين في القرى غير المعترف بها" (أي المواطنين العرب). وزعم معدو المخطط أن السبب في فشل الخطة هو "ادعاءات العشائر [العربية] بملكية الأرض، واعتقادهم بأنه مع مرور الزمن سيتحول المكان إلى بلدة ثابتة كبيرة، علاوة على أن الدولة فشلت في تقديم البدائل المقبولة عليهم".

شباط: المحكمة العليا ترد استئناف أبناء عشيرة العقبي للعودة إلى قريتهم في العراقيب

في عام 1951 طرد أبناء عشيرة العقبي من أراضيهم وقريتهم العراقيب (التي تبلغ مساحتها نحو 19 ألف دونم). وقد أعطيت لهم حينها الوعود بارجاعهم إلى قريتهم بعد ستة شهور، إلا أنه حتى الآن ما زالوا مبعدين عن القرية. ويسكن أغلبيتهم حالياً في منطقة حورة في النقب، وقسمٌ آخر في مدينة رهط والقسم المتبقي في قلنسوة.

وكانت لجنة التخطيط والبناء المحلية في الجنوب صادقت في عام 1992 على إنشاء قرية جديدة على أراضي قرية العراقيب ضمن نفوذ مجلس بني شمعون الإقليمي. وبعد ست سنوات قررت الحكومة إنشاء قرية لعشيرة ترابين الصانع في الموقع المذكور، لكن الخطة رفضت من قبل بعض سكان عشيرة ترابين الصانع أنفسهم والبعض الآخر قبلها وانتقل إلى السكن فيها.

وفي تموز 2002 قررت الحكومة، عندما كان أفيجدور ليبرمان وزيراً للبنى التحتية في حكومة أريئيل شارون، إنشاء قرية "مشمار هنيغف ب" (التي سميت فيما بعد "غبعوت بار") على أراضي القرية، وفي شهر آيار تم البدء في بناء القرية. لكن أبناء عشيرة العقبي طالبوا بأن تخصص الأراضي لهم، أولاً كونها قريتهم الأصلية؛ وثانياً بسبب ضائقتهم السكنية.

وقبل ثلاث سنوات ونصف رفضت لجنة التخطيط اللوائية طلب أبناء العشيرة، ثم رفض المجلس القطري للتخطيط والبناء هذا الطلب أيضاً. فتوجه أبناء العشيرة إلى المحكمة المركزية في بئر السبع التي رفضت مطلبهم، ولهذا توجهوا إلى المحكمة العليا. إلا أن المحكمة العليا ردت استئناف أبناء العشيرة في شهر شباط. وفي قرارها ادعت المحكمة أنه "لا يمكن إعادة الزمن إلى الوراء، حيث تم استثمار ملايين الشواقل في إنشاء المستوطنة اليهودية، التي تسكنها اليوم 25 عائلة بينما هناك 40-60 عائلة في طريقها للسكن في المستوطنة!". وأشارت المحكمة إلى أن هؤلاء السكان اليهود غيروا أماكن سكنهم ونقلوا أبناءهم لمدارس المنطقة وجعلوا من المستوطنة مركز حياتهم.

وفي شهر كانون الأول حاول أبناء العشيرة فلاحة وزراعة أراضيهم التاريخية، بمساعدة العشرات من ناشطي السلام اليهود. وبالفعل تم زراعة نحو 200 دونم، إلا أن الشرطة منعتهم من الاستمرار في عملية الزراعة وقامت باعتقال العديد من المشاركين، إضافة لمراسل هآرتس الذي تواجد لتغطية الحدث.

نيسان: 40 عائلة من عشيرة ترابين الصانع تتسلم أوامر إنذارية لإخلائها من أراضيها

أرسل المجلس المحلي اليهودي "عومر"، في شهر نيسان، أوامر إنذارية لأربعين عائلة من عشيرة ترابين الصانع، التي تسكن في منطقة نفوذه، يدعو فيها هذه العائلات إلى استلام أراض بديلة في القرية الجديدة التي أقيمت لهم بعيدًا عن بلدة عومر، كما عرض عليهم في الماضي في إطار التسوية، وإلا سيتم إخلاؤهم.

وكانت الدولة قد أقامت للعشيرة بلدة جديدة بين بئر السبع ورهط، على أراضي عشيرة العقبي. وكان نحو نصف أبناء العشيرة قد قبلوا التسوية في الماضي، وانتقلوا للبلدة الجديدة. أما الإنذارات المذكورة فاستهدفت أبناء العشيرة الذين رفضوا النزوح.

وفي شهر آب وقعت مواجهات بين الشرطة وسكان العشيرة الذين انتقلوا إلى القرية الجديدة، بعد ان أقدمت جرافات ترافقها قوة من الشرطة على الشروع بتطوير حارة جديدة في القرية من أجل نقل من بقي في القرية القديمة الى القرية الجديدة. وجاءت المواجهات على خلفية اعتراض السكان الذين انتقلوا إلى القرية الجديدة ولكن "مديرية البدو" خرقت الإتفاقيات معهم بتخصيص أراض زراعية لهم، وبالتالي فهم يعارضون إقامة أية حارة في القرية أو ادخال أي سكان جدد الا بعد ان تلبي وتنفذ "مديرية البدو" وعدها بمنح السكان اراضي زراعية.

وحول ما حدث، قال نويّر ترابين الصانع، رئيس اللجنة المحلية في قرية ترابين الصانع الجديدة: "أقدمت جرافات على تطوير حارة جديدة رغم معارضة السكان في القرية وبعلم الدائرة الا انها اتت برفقة الشرطة، مما اثار حفيظة سكان من القرية وعارضوا عمل الجرافات، الأمر الذي تطور إلى مواجهات وتم اعتقال ثلاثة اشخاص. ما حدث سببه الكذب الذي تنتهجه دائرة النهوض بالبدو بالتنسيق مع جهات أخرى من اجل استدراج الناس

وإخراجهم من أراضيهم ومن ثم تتنصل من الاتفاقيات، وهذا ما حدث لسكان البلدات السبع في النقب، لذا احذر الجميع من التعامل مع هذه الدائرة لأنها وجدت من اجل اقتلاعنا من أرضنا مستخدمة الوعود الكاذبة".

ه) هدم البيوت

إن مشكلة هدم بيوت المواطنين العرب في النقب هي من أخطر المشاكل، وتعتبر أحد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في السكن الملائم. ولا تكتفي الدولة برفضها الاعتراف بقرى عربية كاملة معتبرة إياها "غير قانونية"؛ وبالتالي تترك هذه القرى محرومة من الخدمات الأساسية جدًا، مثل تزويد الكهرباء والمياه والخدمات الصحية والتربية والتعليم وما شابه؛ بل تقوم بهدم بيوت الأهالي هناك، بحجة أنها بنيت بدون ترخيص وبشكل غير قانوني.

من الناحية القانونية الرسمية، هذه البيوت- قسم منها خيام، وقسم براكيات من الصفيح والقسم الآخر بيوت من حجر- يتم بناؤها دون الحصول على رخص بناء من السلطات ذات الشأن، كما يُلزم القانون. لكن جذور المشكلة مرتبطة بحقيقة أن هذه القرى كانت قائمة قبل قيام الدولة، وهي ترفض الاعتراف بها، وبالتالي لا يوجد خيار لدى سكان هذه القرى سوى بناء بيوتهم دون الحصول على رخص بناء، كونهم يعرفون مسبقًا أن هذه الرخص لن تعطى لهم بتاتًا، حتى لو قدموا طلبات للحصول عليها.

عمليات هدم البيوت في النقب متواصلة كل الوقت، وهي تطال آلاف البيوت المهددة بالهدم، لكنها ازدادت أكثر فأكثر في سنة 2006 بشكل خاص، إلى درجة أنه يمكن القول قد لا يمر أسبوع دون تنفيذ عمليات هدم. بل أكثر من ذلك، اتسع حجم ظاهرة الهدم إلى درجة، أنه إذا كانت عمليات الهدم في الماضي تنفذ ضد بيوت منفردة، ففي سنة 2006 يتم هدم عشرات البيوت أسبوعيًا، وفي حالات معينة طالت عمليات الهدم قرى بأكملها.

الحكومة، من ناحيتها، لا تنوي حل مشكلة هدم البيوت بالشكل الأنسب، أي عن طريق الاعتراف بالقرى غير المعترف بها واستصدار رخص قانونية للبيوت القائمة والبيوت التي ستبنى مستقبلاً، بل بالعكس يبدو أن نية الحكومة متجهة نحو مواصلة هذه السياسة، وحتى بقوة أكبر، متجاهلة الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية. ويمكن أن نجد تعبيرًا لنوايا الحكومة في تصريح وزير الداخلية، روني بار أون، في شهر كانون الأول، عندما قال إن وزارة الداخلية تنوي هدم نحو 40 ألف بيت في القرى غير المعترف بها في النقب.

وحسب ادعاء السلطات، تنفذ عمليات هدم البيوت، كما ذكر، بذريعة "البناء غير القانوني"، ولكن عمليًا تستخدم الحكومة هذه الأداة لكي تشكل وسيلة ضغط على المواطنين العرب للتضييق على عيشهم، الضيق أصلا، وإجبارهم على إخلاء قراهم والنزوح عن أراضيهم والانتقال إلى البلدات الثابتة، بهدف خلق وضع تكون فيه تلك الأراضي خالية من القرى العربية تمهيدًا للاستيطان اليهودي. ولكن هذه الأداة، رغم الضرر الكبير الذي تلحقه بالمواطنين، لا تحقق النتيجة التي تنشدها السلطات الإسرائيلية، بل بالعكس، تقوي الكراهية في أوساط المواطنين العرب تجاه الدولة ومؤسساتها، التي ينظر إليها كجهاز يريد السيطرة على أراضيهم التاريخية وتغيير نمط حياتهم التقليدية بالقوة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى طريقة تنفيذ هذه العمليات، التي تجري وفق شهادات شهود عيان، بمرافقة قوات كبيرة من الشرطة، يصل عدد أفرادها إلى المئات، حيث يقومون بممارسة العنف ضد المواطنين العرب، بما في ذلك إطلاق نار حي في الهواء من أجل ترويع السكان، خاصة عندما يحاول هؤلاء المواطنون وقف عمليات الهدم. ومن المهم التأكيد، أن الحديث يدور عن هدم بيوت عائلات كاملة، يعيش فيها الكثير من الأنفس يصل عددهم إلى العشرات. وعليه، فإن هدم البيوت يبقي هذه العائلات تحت قبة السماء دون مأوى، حتى في فصل الشتاء القارس، علمًا أن منطقة النقب من أشد المناطق برودة في هذا الفصل.

هذا بالإضافة إلى أن عمليات الهدم تترك جروحًا نفسية عميقة وخطيرة في نفوس المواطنين العرب، وبخاصة لدى الأطفال. ففي شهر كانون الثاني حذرت منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" من حالة صدمة ("تراوما") نفسية ستصيب الأطفال العرب في النقب، على خلفية عمليات هدم البيوت ونية السلطات الاستمرار بهذه السياسة. وجاء في بيان للمنظمة ما يلي: "إن للعنف الذي تبادر إليه السلطات وقعًا شديد الأثر على نفوس الأولاد الذين يصابون بصدمة نفسية شديدة نتيجة هدم بيوتهم وحياتهم، ولهذا العمل دافع هدام على الصحة النفسية لعشرات آلاف الأطفال العرب-البدو الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها في النقب، خاصة وأن سيف الهدم يتهدد بيوتهم".

في سنة 2006، وثقت المؤسسة العربية لحقوق الإنسان عمليات هدم بيوت وتسليم أوامر هدم. وتمكنت من توثيق 97 بيتًا تم هدمها و- 280 أمر هدم تم تسليمها للسكان. ورغم ذلك، فإن توثيق المؤسسة ليس كاملاً، إذ أن عدد

البيوت التي هدمت في المنطقة وعدد أوامر الهدم التي سلمت أكبر بكثير.[12] وننشر في الملحق لهذا التقرير قائمة بعمليات الهدم وتوزيع أوامر الهدم التي قامت المؤسسة العربية بتوثيقها.

أيلول: قرية السرة مهددة بالهدم الكامل

تقع قرية السرة في النقب بمحاذاة القاعدة العسكرية نفاطيم. وقد تأسست في العهد العثماني في البلاد، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تعترف بها حتى الآن، بل وتهددها بالزوال. ويصل عدد سكانها اليوم نحو 350 نسمة، يتوزعون على مساحة 400 دونم، ويعيشون في ظروف معيشية سيئة جداً، حيث البنى التحتية معدومة بالكامل، بدون شوارع ولا كهرباء ولا مدارس.

وكان موظفو لجنة التخطيط والبناء في النقب، بمرافقة موظفين من وزارة الداخلية، قد أقدموا، في تاريخ 2006/9/14، على توزيع عشرات الإنذارات بهدم البيوت في القرية بحجة البناء غير المرخص. وكما أفاد سكان القرية، فإن أوامر الهدم أصدرت بحق جميع بيوت القرية (حوالي خمسين بيتاً)، مما يعني أن القرية أصبحت عن بكرة أبيها تحت خطر الهدم في أية لحظة.

وحول تصرف الشرطة، قال السيد صالح النصاصرة، أحد سكان القرية: "قدم عدد كبير من رجال الشرطة إلى بيتنا في قرية السرة، وقاموا بطرق الباب بالقوة. ولما فتحت زوجتي الباب أصيبت بالهلع والخوف، وكانت حامل في شهرها السادس، ودار نقاش حاد بينها وبين رجال الشرطة، شعرت بعده بآلام حادة في بطنها لم يمهلها سوى ساعات قليلة، فأجهضت الجنين قبل موعد ولادته المحدد بثلاثة أشهر".

قبل ذلك، في شهر آيار، قام موظفو وزارة الداخلية بتوزيع أوامر هدم لـ7 بيوت في القرية. وفي شهر حزيران، تم هدم البيت الأول في القرية، حيث اضطر أهالي القرية إلى هدم أحد البيوت، الذي يأوي أرملة وأولادها الأربعة المصابين بعاهات عديدة، بعدما أصدرت المحكمة أمراً بهدم البيت، وإلا ستقوم السلطات بهدم البيت وتتكفل الأرملة بدفع كافة تكاليف الهدم لوزارة الداخلية.

في شهر تشرين أول، قدم مركز عدالة استئنافات على قرار هدم 6 بيوت من ضمن 45 بيتًا. وتبيّن أن الأوامر استصدرت وفق قرارات محكمة الصلح في بئر السبع، التي اتخذت في شهري تموز وآب. وتبيّن أيضًا أن قرارات المحكمة اتخذت بحضور طرف واحد دون أن يعطى للسكان حق الدفاع، وذلك بموجب بند 212 لقانون التنظيم والبناء ومن خلال الاعتماد على ادعاء الدولة بأنها لم تنجح في الوصول إلى من بنى البيوت. بيد أن هذه الادعاءات غير صحيحة، إذ أن أصحاب البيوت معروفون، وفي الحقيقة أنهم توجهوا بمبادرتهم إلى السلطات المسؤولة فور استلامهم أوامر الهدم، لكي يصلوا معها إلى تسوية قبل هدم بيوتهم. بالإضافة إلى ذلك، قبلت المحكمة ادعاءات الدولة دون تقديم أية أدلة، ولم تقدم أية تفاصيل حول وجود مصلحة عامة حيوية وفورية تستدعي استصدار أوامر هدم، كما هو مطلوب وفق قانون التنظيم والبناء. واتضح أيضًا أن الحديث يدور عن ظاهرة منتشرة، إذ يتوجه ممثلو الدولة، كل أسبوع تقريبًا، إلى المحكمة مع طلبات بالجملة لاستصدار أوامر هدم دون إدانة، فتستجيب المحكمة لهذه الطلبات. وبهذا يتم المس بحق المواطنين العرب في السكن.

وكانت السلطات قد ادعت أن أوامر هدم البيوت جاءت في إطار مصادرة أراضي القرية في العام 1980 بهدف توسيع القاعدة العسكرية المجاورة نفاطيم، على حساب سكان القرية. إلا أنه تبين في المحكمة من المستندات التي كشفتها وزارة الداخلية نفسها أن توسيع القاعدة العسكرية، وفق الخرائط، سيكون من الجهة الجنوبية للقاعدة العسكرية، وليس من الجهة الشمالية التي تحد القرية!!

إضافة إلى ذلك، تبين من أوراق كشفت في المحكمة أن مصادرة الأراضي جاءت في إطار تنفيذ خطة من سنوات الثمانينيات لتوطين المهاجرين الجدد على أراضي القرية؛ وبالفعل تم مصادرة الأراضي، إلا أن المخطط لبناء حي جديد للمهاجرين الجدد لم ينفذ.

وفي الواقع، فإن المخطط لهدم بيوت القرية يأتي في إطار محاولة السلطات الضغط على سكان القرية للتنازل عن أراضي القرية والانتقال للسكن في البلدات العربية المعترف بها. وقد جاء هذا في اعتراف أحد موظفي الإقليم الجنوبي في وزارة الداخلية، أيلان ساجيه، الذي قال بالحرف الواحد أن أوامر الهدم أصدرت بهدف الضغط على سكان القرية للانتقال من القرية.

---

[12] في شهر تشرين أول نشر "مركز الدراسات المعاصرة" في أم الفحم تقريرًا يوثق موضوع هدم البيوت في القرى العربية (ليس فقط في النقب). وحسب التقرير، في سنة 2003 أدين 933 شخصًا من أصحاب البيوت العربية في النقب ببناء بيوت دون رخصة بناء، ويقدّر هذا العدد بثلاثة أضعاف عدد الذين أدينوا في سنة 2002. وذكر التقرير وجود نهج ثابت لارتفاع عدد البيوت التي يتم هدمها كل سنة في النقب: في سنة 2003 هدم في النقب 132 بيتًا عربيًا، هذا مقابل 113 بيتًا في سنة 2002؛ وفي سنة 2004 ارتفع عدد البيوت التي هدمت إلى 150 بيتًا.

و) إبادة محاصيل زراعية

كجزء من خطة السلطات الإسرائيلية الهادفة إلى سلخ المواطنين العرب عن أراضيهم، تستخدم وسيلة إبادة محاصيلهم الزراعية ومزروعاتهم، التي تشمل حقول القمح والشعير وبعض الخضراوات. وهذه المزروعات تشكل جزءًا أساسيًا ومركزيًا من غذاء سكان القرى غير المعترف بها ومواشيهم، وقسم من السكان يعتاشون عليها بشكل حصري.

وكانت الطريقة التي اتبعتها السلطات في الماضي هي اقتلاع المحاصيل بواسطة الجرافات، ولكن كون المواطنين العرب كانوا يتصدون لهذه العمليات، تحولت الدولة، في سنة 2002، إلى وسيلة أكثر صرامة وهي رش المحاصيل الزراعية من الجو بمادة كيماوية تدعى "راوند اب" (Round up) عن طريق طائرات تم استئجارها من قبل دائرة أراضي إسرائيل.

وحسب التحقيق الذي أجرته المؤسسة العربية[13]، تكشفت الحقائق التالية حول عمليات الرش: نفذت هذه العمليات بشكل فجائي دون أي إنذار مسبق للمواطنين العرب، ودون القيام بإجراء سماع لهم قبل القيام بتنفيذ عمليات الرش، ودون إعطائهم إمكانية التوجه للمحكمة في الوقت المناسب لكي يمنعوا تنفيذ عمليات الرش، أو على الأقل ليفحصوا قانونيتها؛ ودون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنه منذ سنوات طويلة يوجد نزاع بين المواطنين العرب وبين دائرة أراضي إسرائيل حول ملكية الأراضي الزراعية التي تم رشها، والذي لم يحسم بعد؛ ودون النظر إلى حقيقة أنه في جزء من الحالات التي نفذ فيها الرش، داخل الأراضي الزراعية، لامست المادة الكيماوية بعضهم، وقد استنشقوها فتسربت إلى رئاتهم، ونتيجة لذلك عانوا من صعوبة التنفس، الصداع، الدوران وهزال كلي في الجسم، وقسم منهم احتاجوا بسبب ذلك إلى علاج طبي؛ وغض النظر عن حقيقة أنه منذ سنوات طويلة، هنالك أبحاث تشير إلى أن استخدام المادة الكيماوية "راوند اب" ينطوي على مخاطر مختلفة على صحة بني البشر والحيوانات، وعلى البيئة، ناهيك عن أن ملصق التحذير على المادة، يشير بوضوح إلى حظر استخدامها عن طريق الرش من الجو، وخاصة قرب تجمعات سكانية مدنية.

في شهر آذار 2004 قدم التماس للمحكمة العليا لوقف استخدام هذه الوسيلة. وخلال النظر في الالتماس، دافعت ممثلة الدولة عن سياسة رش المحاصيل الزراعية، وادعت أن نجاعتها أثبتت جدواها في منع "السيطرة غير القانونية" على أراضي الدولة. وزعمت أن الإمكانيات الأخرى، مثل اقتلاع المحاصيل، تكلف أموالا أكثر. كما اعترفت دائرة أراضي إسرائيل في ردها على الالتماس أنها استخدمت مادة كيماوية محظورة. وقالت الدائرة إنها استخدمت المادتين الكيماويتين- "راوند اب" و"جليفوسايت"- اللتين سمحت وزارة الزراعة باستخدامهما، لكن المادة الثالثة "تيفون" لم يسمح باستخدامها. واعترفت الدائرة أن هذه المادة، التي لم يسمح باستخدامها، شكلت نحو ربع كمية المادة التي استخدمت لرش المحاصيل الزراعية في سنة 2004. ولكن وفق رأي الخبراء الذين تم اقتباسهم في تقرير المؤسسة العربية، حتى إذا كان قد سمح باستخدام هذه المواد، فإن استخدامها لإبادة المحاصيل الزراعية تم بشكل ضار، إذ ذكر بشكل واضح في تعليمات استخدامها أنه يحظر استخدامها من الجو!!

في شهر نيسان 2007 أصدرت المحكمة العليا قرارًا نهائيًا في الالتماس، يقضي بأن تتوقف دائرة أراضي إسرائيل عن رش الحقول، التي يفلحها مواطنون عرب في النقب، بالمبيدات وذلك لأن رش المبيدات يشكل خطرًا على صحة الإنسان وعلى حياته، وكذلك على حياة المواشي.

شباط: دائرة أراضي إسرائيل تبيد 2500 دونم حنطة في النقب

أقدمت دائرة أراضي إسرائيل والدوريات الخضراء، في شهر شباط، على إبادة نحو 2500 دونم حنطة في قرية العراقيب غير المعترف بها في النقب. ففي ساعات الصباح الباكر وصل إلى القرية موظفو الدائرة، يرافقهم المئات من أفراد الشرطة، وشرعوا بإبادة محاصيل زراعية لعائلات الطوري وأبو زايد وأبو لطيف.

وهذه الأراضي الزراعية تابعة لعشيرة الطوري، التي دأبت على فلاحتها حتى قبل عام 1948، وفيها أيضًا مقبرة قديمة للعشيرة. وقد نفذت الإبادة من خلال استخدام مواد خطرة صحيًا. وتدعي الدائرة أن هذه الأراضي تابعة للدولة.

وعندما حاول أهالي القرية منع إبادة محاصيلهم قامت الشرطة بالاعتداء عليهم. كما اعتدت الشرطة على عضو الكنيست طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة-الحركة العربية للتغيير)، وعلى إثر ذلك نقل إلى مستشفى سوروكا في بئر السبع لتلقي العلاج.

13 راجعوا تقرير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: "كل الوسائل شرعية: إبادة محاصيل زراعية للمواطنين البدو في النقب من قبل الدولة بواسطة رشها بمواد كيماوية من الجو" (تموز 2004).

نيسان: دائرة أراضي إسرائيل تبيد 400 دونم حنطة في النقب

في شهر نيسان أبادت دائرة أراضي إسرائيل نحو 400 دونم من المحاصيل الزراعية في حقول أهالي القرى غير المعترف بها في النقب. ففي ساعات الصباح الباكر داهم موظفو الدائرة، مزودين بجرافات وترافقهم قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود، قريتي بئر الحمام وخربة الوطن. وقد أباد موظفو الدائرة في قرية بئر الحمام 200 دونم تابعة لعلي أبو عصا ولعائلة الخروم. ومن هناك انتقلوا إلى قرية خربة الوطن فأبادوا 200 دونم أخرى تابعة لعائلة أبو كف وعائلة الخرطي.

ويقول السكان بمرارة: "هذه السنة هي سنة قحط، وكانت محاصيلنا الزراعية ضئيلة بسبب ذلك، والآن كل شيء ذهب سدى. المزارعون اليهود يتلقون تعويضات من الحكومة في سنة القحط، أما نحن فلا نتلقى من الحكومة إلا الخراب والدمار لمزروعاتنا التي نبتت، على قلتها".

ز) استيطان أفراد

تحظى مخططات استيطان أفراد من المواطنين اليهود بدعم واسع من الوزارات الحكومية، ومن بينها مكتب رئيس الحكومة الذي يرى فيها وسيلة استيطان هامة. توجد في منطقة النقب اليوم نحو 59 مستوطنة فردية، تزيد مساحتها الإجمالية عن 81 ألف دونم. وقد أقيمت هذه المستوطنات دون رخص قانونية وخلافًا لقوانين التنظيم والبناء. وبواسطة هذه المستوطنات تخصص السلطات أراضي عامة شاسعة جدًا لعائلات يهودية فردية، بهدف منع تطوّر القرى العربية في هذه الأراضي ولضمان استخدام هذه الأراضي من قبل مواطني الدولة اليهود حصريًا. هذا ما تبيّن، ضمن أشياء أخرى، من مسودة تقرير "استيطان أفراد- لواء الشمال ولواء الجنوب"، التي أعدت في مكتب رئيس الحكومة. وأوضح في مسودة التقرير أن "أسباب المبادرة [للاستيطان الفردي] هي من أجل الحفاظ على أراضي الدولة"، وكذلك كـ"حلول لمواضيع ديمغرافية".

أقيمت المستوطنات الفردية وتم ربط جميعها بالبنى التحتية الضرورية لمعيشة الإنسان والحيوان والنبات. فقد تم ربط هذه المستوطنات بشبكة المياه والكهرباء والهواتف والمواصلات. واستثمرت أموال عامة طائلة في إقامة هذه المستوطنات، وكل ذلك مخالف للقانون ولقواعد الإدارة السليمة، كما يبدو من تقرير مراقب الدولة رقم 50 لعام 2000.

وبجوار هذه المستوطنات وبلدات يهودية، يعيش عشرات الآلاف من المواطنين العرب في القرى غير المعترف بها، التي تمعن الوزارات الحكومية المختلفة في سياستها عدم منحها مكانة بلدية أو أي خدمات حيوية من أجل المعيشة الأساسية.

يذكر أن هذه المستوطنات أقيمت أيضًا خلافًا للمواقف المهنية لمخططي "تما 35"، الخارطة الهيكلية القطرية للبناء والتطوير والصيانة. إذ كتب المخططون في التقرير الذي قدموه للمجلس القطري للتنظيم والبناء في 20 تموز 1999: "طاقم تما 35 يرى خطورة كبيرة في سياسة الاستيطان الفردي كوسيلة لتوزيع السكان و'وضع اليد على الأراضي' بهذا الشكل غير المراقب من الناحية التخطيطية. سياسة الاستيطان يجب أن تكون خاضعة لمبادىء الانتشار المنعكسة في تما 35... ويجب التأكيد أن الامتناع عن إقامة بلدات جديدة كسياسة تخطيط راسخ في المبادىء الأساسية لخارطة تما 35؛ وذلك من أجل توجيه الجهود إلى تطوير وتعزيز البلدات القائمة من خلال منع تبذير الجهود والموارد، وضمان مستوى خدمات المواصلات العامة والحفاظ على سلامة وتواصل المناطق المفتوحة".

أيار: المصادقة على مخطط "درب النبيذ" لإقامة ثلاثين مزرعة فردية في النقب

صادق المجلس القطري للتنظيم والبناء، في شهر أيار، على الخارطة الهيكلية اللوائية رقم 42/14/4 المسماة "درب النبيذ"، لإقامة 30 مزرعة فردية في النقب، فيما رفض خطة للمصادقة على 20 مزرعة في منطقة تقع أبعد إلى الشمال في النقب.

وكانت دائرة أراضي إسرائيل هي التي أطلقت مبادرة "درب النبيذ" بالتعاون مع المجلس الإقليمي "رمات نيغب". وثمة مستوطنات فردية في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي، ويهدف المخطط الجديد إلى تنظيم مكانتها القانونية والتخطيطية بشكل نهائي، مما يفسح المجال لإقامة مبادرات سياحية وزراعية عن طريق إقامة 30 مزرعة، جزء كبير منها قائم الآن في المنطقة.

وتلقى المجلس القطري، خلال مناقشة الموضوع، تفسيرات حول التدابير المتعلقة بالثروات التي تضمن تحقيق الأهداف السياحية والزراعية للمخطط. وأكد في قراره أنه اقتنع بأن هذه التدابير ستسهم في ضمان جذب سياحي متنوع في النقب، وفي اندماج المزارع بالمنظر العام من خلال الحد الأدنى من المس بالبيئة.

أما مخطط إقامة مزارع لأفراد شمالي النقب فقد رفض لأنه يتناقض، حسب رأي المجلس القطري، مع سياسة التخطيط التي أقرها في الماضي، وحسبها يجب التقليل من إقامة مزارع لأفراد ويجب تعزيز الاستيطان والسياحة في المحيط من خلال تعزيز الاستيطان القائم والحفاظ على مناطق مفتوحة. وفي مخطط مزارع الأفراد في شمال النقب، هنالك مواقع عديدة تقع في مناطق هامة من ناحية المناظر الطبيعية والبيئية.

وذكر المجلس أن المخطط في شمال النقب يتطرق لمزارع زراعية من أنواع مختلفة. ومع مرور الزمن تطورت في جزء من المزارع استخدامات سكنية، دون المصادقة على الخرائط. وتطالب الخطة المقترحة بترخيص هذه الاستعمالات، بشكل جارف، لعشرين مزرعة والسماح ببناء مساكن للأفراد.

قرار المجلس القطري لا يغلق الباب نهائيًا في وجه من يريد إقامة مزارع لأفراد في شمالي النقب. وجاء في نص القرار أنه إذا رأت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في لواء الجنوب أن هناك حالة مفصلة لمزرعة تلائم سياسة المخطط القطري، فإنها تستطيع أن تقترحها.

آذار: المطالبة بإلغاء مخطط "درب النبيذ" من أجل إقامة مستوطنات فردية

في نهاية شهر آذار، وقبل مصادقة المجلس القطري للتنظيم والبناء على الخارطة، قدم كل من مركز "عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل"، وجمعية "بمكوم- مخططون من أجل حقوق التنظيم" و"منتدى التعايش في النقب"، التماسات للمحكمة العليا، ضد المجلس القطري للتنظيم والبناء ودائرة أراضي إسرائيل، طالبوا فيها بإلغاء مخطط "درب النبيذ".

وبالرغم من إضفاء صبغة سياحية وزراعية على مخطط "درب النبيذ"، إلا أنه أقيم عمليًا كي "يتصدى" لوجود مواطني الدولة العرب في منطقة النقب، إذ أن هدفه الأساسي والفكرة التي تقف من ورائه هما "الحفاظ على أراضي الدولة" ومنع استخدامها من قبل "جهات غريبة"، أي مواطني الدولة العرب. وفي الواقع، يرى المخطط في مجرد وجود مواطني الدولة العرب في النقب مشكلة وتهديدًا.

أرفق الملتمسون رأيين لخبيرين بالالتماسات التي قدموها. واحد للبروفيسور يوبرت لويون، كان سابقًا عضوًا ورئيس مسار تخطيط مدن ومناطق في كلية الهندسة المعمارية وبناء المدن في التخنيون. ويذكر البروفيسور لويون أنه يوجد عدم وضوح وتناقضات عديدة في التصريحات المبرمجة للمخطط. وحسب أقواله، ليس واضحًا ما هو بالضبط "محور" درب النبيذ، كما أن منطق التوزيع المقترح للمزارع كإستراتيجية تسويقية سياحية غير واضح. والرأي الثاني هو للبروفيسور اورن يفتاحئيل، رئيس قسم الجغرافيا والتخطيط البيئي في جامعة بن غوريون سابقًا، الذي يحذر من أن مخطط "درب النبيذ" سيؤدي إلى ازدياد حدّة الإجحاف بحق المواطنين العرب في منطقة النقب وإلى تعميق اغترابهم عن المجتمع الإسرائيلي.

ح) تزويد المياه للقرى غير المعترف بها

تعاني القرى غير المعترف بها، من ضمن ما تعانيه، نقصًا خطيرًا في تزويد المياه، بسبب عدم اعتراف السلطات بهذه القرى، وبالتالي فإن القانون لا يلزمها بتوفير الخدمات المختلفة التي يجب على الدولة توفيرها، رغم المس الخطير بحقوق الإنسان المتعلق بهذا التقصير.

أيلول: المحكمة المركزية: لا حقّ للسكان العرب في القرى غير المعترف بها بالإرتباط بشبكة المياه

في العام 2001 قدم إلتماس، باسم أكثر من 100 عائلة عربية تقطن في القرى غير المعترف بها في النقب، للمحكمة العليا بشأن استحقاق سكان القرى غير المعترف بها للمياه. وأقرّت المحكمة العليا في حينه، بأنّ الطريقة المناسبة لممارسة سكّان القرى غير المعترف بها حقّهم في المياه هي من خلال تقديم طلبات فردية للجنة تخصيص مياه الشّرب، التابعة لـ"مديرية البدو"، إذ إنّها اللجنة المؤهّلة بالتوصية أمام مفوّض المياه بتوصيل خطوط المياه. وفي أعقاب توصية المحكمة العليا قدّم السكان طلبًا إلى اللجنة لكنها رفضته، وعلى إثر ذلك استأنفوا إلى المحكمة المركزية في حيفا، في انعقادها كمحكمة لشؤون المياه، لإبطال قرار اللجنة في شهر 2005/4.

في شهر أيلول 2006 ردّت المحكمة المركزية في حيفا الاستئناف ضد رفض مفوّض المياه تزويدهم بمياه نقية للشّرب. وقررت المحكمة، أنه لا توجد لمأمور سلطة المياه صلاحية التدخل في اعتبارات تتصل بـ"وضع البلدات في الدولة"، وذلك في إشارة إلى مسألة الاعتراف بهذه القرى. فقد قرر القاضي ران شبيرا أن هناك قضية كبيرة تكمن في الالتماس، تتعلق بترتيب وضع البلدات في النقب. وبحسب القاضي، فإن "هناك مصلحة عامة في عدم تشجيع استيطان غير قانوني آخر!!".

ولكن في الواقع، فإن قرار المحكمة لا يمت بأي صلة للاستئناف الذي قدم اليها، بل إنّه تطرّق إلى نقاش آخر، لم يطرح أمام المحكمة في ورقة الاستئناف، وهو يتعلّق بمسألة سياسيّة تدور حول تنظيم سكن المواطنين العرب في القرى غير المعترف بها. فالاستئناف لا يسعى بتاتًا إلى تنظيم مسألة التوطين، بل يدور حول الحقّ الأساسي لسكان القرى غير المعترف بها في المياه، فقط، حتى لو أن الدولة لم تنظّم مسألة توطينهم بعد. إذ أن هؤلاء السكان يستحقون ممارسة حقهم الإنساني والأساسي في المياه، الذي جاء لضمان حدّ أدنى من ظروف العيش، والمضمّن في حقّ أساس: كرامة الإنسان وحرّيته، وكذلك في القانون الدوليّ.

ليس هناك أي علاقة بين تلبية الحقوق الأساسية للمواطنين، من جهة توفير مياه الشرب، وبين "قانونية" البلدات في النقب. ولكن قرار المحكمة يشير، بشكل ينافي قانون حقوق الإنسان، إلى أن الحق في الحصول على مياه الشرب ليس حقاً مطلقاً، ومن الممكن أن تفرض قيود على هذا الحق. إضافة إلى ذلك، فإن القرار يجعل من مأمور المياه أداة في خدمة الحكومة، التي تعمل على تهجير المواطنين العرب سكان القرى غير المعترف بها في النقب، عن طريق حرمانهم من الخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المعايير التي تصادق وفقها لجنة تخصيص مياه الشرب على طلبات المواطنين العرب بالارتباط بشبكة المياه، لم تكشف للمواطنين بعد، وبالتالي من غير المعروف ما هي المعايير التي يتم بموجبها رفض أو قبول طلبات للارتباط بشبكة المياه. حيث أن المعطيات تشير إلى أن هذه اللجنة لم تصادق في العام 2003 سوى على 6 طلبات للارتباط بشبكة المياه من أصل 80 قدمها المواطنون العرب في النقب سكان القرى غير المعترف بها، وبعض هذه المصادقات أعطيت لمدة عام واحد فقط.

تشرين أول: 65 عائلة عربية من النقب تلتمس ضد رفض الدولة تزويدها بالمياه

قدمت 65 عائلة عربية من أربع قرى غير معترف بها في النقب التماسًا في شهر تشرين الأول للمحكمة المركزية في حيفا، في جلستها كمحكمة خاصة لشؤون المياه في إسرائيل، ضد رفض الدولة والوزارات المختلفة تزويد المياه لأبناء عائلاتهم بحجة "عدم الاعتراف بقراهم".

وقال الملتمسون إن الدولة تخل بالقانون وبالتزاماتها الأساسية بخصوص تزويدهم بالمياه، رغم أن تزويد المياه للمواطنين بشكل منتظم لا يتعلق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالوضع التخطيطي للبلدة. وحسب رأيهم، رفض الدولة النابع من توصية "مديرية النهوض بالبدو في النقب"، تحركه اعتبارات سياسية وليس مسوغات قضائية أو تخطيطية.

كما ادعى الملتمسون أن الحديث يدور عن سياسة موجهة تسلب آلاف المواطنين العرب في عشرات القرى حقهم الأساسي في المياه الجارية كضرورة أساسية. وتأتي هذه السياسة لتشكل وسيلة ضغط على السكان لخدمة أهداف سياسية ترمي إلى تقليص عدد المواطنين في هذه القرى أو وضع العراقيل أمام استمرار حياتهم. وترفض مديرية النهوض بالبدو بشكل مستمر ربط المواطنين بشبكة المياه في النقب لاعتبارات سياسية، الأمر الذي ينتهك حقهم في العيش عيشة لائقة.

ط) خدمات صحية

أيار: المحكمة العليا ترفض إلزام وزير الصحة وضع قواعد واضحة لإقامة عيادات

عشرات البلدات العربية غير المعترف بها في النقب محرومة من الخدمات الصحية، وذلك بسبب رفض حكومات إسرائيل المتعاقبة الاعتراف بها وتوفير الخدمات الطبية لسكانها. وكان هذا التمييز وليد السياسة المرسومة في إسرائيل في الماضي، ولكن في سنة 2006 أخذت هذه السياسة التمييزية شرعية من المحكمة العليا، التي رفضت إلزام وزارة الصحة تحديد قواعد واضحة لإقامة عيادات في إسرائيل.

حتى اليوم، لم تقم صناديق المرضى عيادات في الأغلبية الساحقة من هذه البلدات. كما أن انتشار العيادات في النقب يقوم على عدم المساواة بشكل جلي، يميز بين السكان العرب واليهود ولا يستوفي متطلبات القانون، الذي ينص على أن الخدمات الصحية يجب أن تقدّم على بعد معقول من مكان سكنى المؤمن.

وبسبب غياب العيادات وعدم توفر الخدمات الصحية في القرى غير المعترف بها، يضطر سكان هذه القرى إلى السفر مسافات بعيدة، بل يضطرون أحيانا إلى أخذ إجازة من العمل لكي يتمكنوا من الحصول على الخدمة في بلدة بعيدة. وعليه، فإن معظم المشاكل الصحية لا تحظى بالعلاج في الوقت المناسب، الأمر الذي يسبب ضررا كبيرا على صحة السكان. وتشير المعطيات حول الوضع الصحي في النقب إلى أن مستوى انتشار الأمراض والوفيات في أوساط سكان النقب العرب، وخاصة في أوساط الأطفال، مرتفع بشكل ملموس مقارنة بيهود النقب والسكان بشكل عام.

ولكن، رغم هذا الوضع البائس، ردت المحكمة العليا في شهر أيار التماسا، قدم قبل نحو ست سنوات، طالب وزير الصحة بتحديد معايير متساوية لإقامة عيادات في إسرائيل، والعمل على إقامة عيادات في القرى العربية غير المعترف بها في النقب، بما يتلاءم مع تلك المعايير. ورغم أن المحكمة العليا ذكرت في قرارها أنه من واجب الدولة توفير الخدمات الصحية للمواطنين العرب في القرى غير المعترف بها، إلا أن قضاة العليا امتنعوا عن أمر وزير الصحة بتحديد معايير لتطبيق هذا الواجب. ورغم أن المحكمة شددت على أن منح الخدمات الصحية لسكان إسرائيل هو واجب وفق القانون، وعلى أنها (المحكمة) تؤيد تحديد معايير، لكنها قررت، في نهاية الأمر، أن قرار وزير الصحة عدم تحديد معايير ليس فيه ما يعتبر شذوذا عن نطاق المعقول، وعليه فإنها لا تجد تبريرًا للتدخل القضائي في القرار!!

ي) مناطق للرعي

خلال بحثهم عن مناطق للرعي، يضطر الرعاة العرب إلى مواجهة جهاز معقد. السلطة المسؤولة عن تخصيص مناطق للمراعي خاضعة لوزارة الزراعة و"كيرن كييمت" ودائرة أراضي إسرائيل. والمناطق المخصصة للاستئجار الموسمي للرعاة العرب، تتسلمها السلطات من جهات مختلفة: "كيرن كييمت ليسرائيل"، دائرة أراضي إسرائيل ووزارة الأمن. وهذا الجهاز المعقد يعمل فقط أمام الرعاة العرب. أما اليهود فلهم جهاز منفصل لاحتكار مناطق للمراعي، ليست موسمية إنما سنوية.

وصلت ضائقة المراعي في النقب إلى أوجها في سنة 2006، إذ لم تتوفر مناطق رعي للمواشي، إثر شح الأمطار التي هطلت في النقب. وبدل أن تعمل السلطات المسؤولة على فتح المزيد من المناطق للرعي، قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق مناطق عديدة كانت في سنوات سابقة تستخدم كمناطق للرعي، الأمر الذي تسبب في تفاقم ضائقة المواطنين العرب، الذين يرتبط مصدر معيشتهم بمناطق المراعي.

آذار: الجيش الإسرائيلي يمنع المواطنين العرب في النقب من الدخول إلى مناطق المراعي

رغم القحط الشديد الذي أصاب منطقة النقب، منع الجيش الإسرائيلي، في شهر آذار، دخول أغنام المواطنين العرب إلى المراعي المحاذية لمناطق النار في المنطقة. يدور الحديث عن مناطق كانت مفتوحة لرعي القطعان سنوات عديدة، ومع إغلاقها سدت الطريق إلى المراعي أمام 50 ألف رأس من الأغنام.

يصل عدد الأغنام المسجلة في النقب إلى 180 ألف رأس، وهي تشكل مصدر رزق لـ 1300 عائلة عربية. وقد وجهت وزارة الزراعة جزءًا من هذه الأغنام للرعي في أحراش الكينا التابعة للكيرن كييمت وفي مناطق بديلة سمحت دائرة أراضي إسرائيل بالرعي فيها. غير أن المناطق البديلة لا تستوعب أكثر من 73 ألف رأس غنم، الأمر الذي يبقي أكثر من 50 ألفًا دون حل.

"منذ أسابيع ونحن ننتظر جوابًا، وما زالوا يماطلون"، يقول إبراهيم الوقيلي، أحد سكان القرى غير المعترف بها في النقب، ويضيف: "لا يوجد من يعوضنا عن الأضرار التي تسببت لنا إثر القحط. تكاليف العلف، ونقله إلى مناطق الرعي، نتحملها نحن. وفي الوقت الذي يوزعون فيه مزارع لليهود، يقومون بتقليص مناطق مراعينا".

وذكر الجيش أنه "في أعقاب تركيز مناطق النار في النقب والترتيب المجدد للمناطق، اتفق مع وزارة الزراعة أن تستعد لإيجاد حلول بديلة للمراعي. ورغم الاتفاق، استمرت أغنام البدو [المواطنين العرب] في الرعي بالمناطق المذكورة، رغم حقيقة أن مناطق النار تجري فيها تدريبات بالنار الحية، الأمر الذي قد يلحق الأذى بالأنفس".

آذار: الرعاة العرب في النقب يعلنون العصيان المدني

ميدان الرماية 81، الذي يمتد على مساحة 30 ألف دونم، ويستخدم في قسم منه ميدان رمي لسلاح الجو، يشمل مرعى أم خشرم، الذي ترعى فيه، كل سنة، أغنام المواطنين العرب. ورغم النقص الشديد في المراعي، قرر الجيش الإسرائيلي في سنة 2006 عدم السماح بدخول الرعاة إليه.

وكرد فعل على ذلك، تنظم الرعاة العرب في النقب، في شهر آذار، وزحفوا مع أغنامهم إلى مرعى أم خشرم، دون تصريح، وذلك احتجاجًا على "عدم الإنصاف في توزيع مناطق الرعي وعلى معاملة الدولة للرعاة العرب". فقامت وزارة الأمن بتوزيع أوامر إخلاء من المنطقة على الرعاة، لكنهم أعلنوا عن عدم نيتهم إخلاء المنطقة حتى تجد الدولة حلا لضائقتهم.

وكان الرعاة العرب قد اتخذوا هذه الخطوة بعد أن طالبوا وزارة الزراعة بفتح مناطق للرعي. وبعد أن بعثوا برسائل لوزير الزراعة ووزير الأمن، وحتى أنهم نظموا مظاهرة، لكن دون جدوى. وادعت وزارة الزراعة من جانبها، أنها حاولت الضغط على وزارة الأمن كي تفتح منطقة الرماية للرعي، ولكن لم يطرأ أي تطور ولم تقترح على الرعاة أي بدائل أخرى.

ك) مخلفات عسكرية في مناطق الرعي

تمتد مناطق النار للجيش الإسرائيلي على ثلث مساحة الدولة وعلى 80% من النقب. ومعظم هذه المناطق غير مسيّجة، واللافتات التي تحذر من الدخول إليها موضوعة، على ما يبدو، على حدودها فقط، وليس داخلها. وفي جزء من المناطق يفسح الجيش الإسرائيلي المجال للمواطنين العرب لفلاحة الأراضي من خلال التنسيق معه. وهنالك الكثير من المناطق، التي تكون مناطق النار فيها ملاصقة لمساكن المواطنين العرب، بل يعيش بعضهم داخلها.

وبالرغم من أن الأوامر في الجيش الإسرائيلي تلزمه بإخلاء المخلفات العسكرية وبقايا الذخيرة بعد كل تدريب، إلا أن هذه الأوامر لا تنفذ من الناحية العملية، بشكل دائم، الأمر الذي يتسبب في حوادث كثيرة يتعرض فيها المواطنون العرب لانفجارات خلال وجودهم في المراعي. وعلى سبيل المثال، في سنة 2004 قتل ثلاثة مواطنين عرب جراء انفجار بعض المخلفات العسكرية. وفي بداية سنة 2005 قتل أحد سكان هضبة الجولان، بانفجار مماثل. وكانت المخلفات التي انفجرت قد تركت في المنطقة بعد تدريبات الجيش الإسرائيلي، رغم أن التعليمات القائمة تشدد على تمشيط منطقة النار وتنظيفها من أي مخلفات عسكرية.

ثمة حالات كثيرة تطلق فيها قذائف، باتجاه منطقة النقب، من قطاع غزة. وتقع مسؤولية إخلاء ونقل هذه القذائف من تلك المناطق على الجيش الإسرائيلي، ولكن من الناحية الفعلية، يترك الجيش الكثير من القذائف في المنطقة فترة طويلة بعد سقوطها. هذا، رغم أن الكثير من هذه المناطق هي مناطق مرخصة للرعي، ويتواجد فيها المواطنون العرب مع أغنامهم، الأمر الذي يخلف الكثير من الضحايا.

آذار: مقتل أربعة رعاة إثر انفجار مخلفات للجيش في النقب

لقي أربعة رعاة عرب مصرعهم، في شهر آذار، في حادثي انفجار لمخلفات الجيش بالنقب.

وقع الانفجار الأول في منطقة زراعية تابعة لكيبوتس ناحل عوز المجاور لحاجز كرني، عندما كان سالم الزيدات وابنته (12 عاما) وابنه خالد (13 عاما) من عشيرة العزازمة، يقومون برعي أغنامهم، في إطار اتفاقيات تتم مع كيبوتس ناحل عوز. وحسب أقوال الشرطة، وقع الانفجار على ما يبدو نتيجة ملامسة بقايا قذيفة. وعندما وصل طاقم نجمة داوود الحمراء إلى مكان الانفجار، كان سالم وابنه في حالة خطرة للغاية، مما تعذر إنقاذ حياتهما.أما إصابة الابنة فوصفت بأنها نتيجة الهلع.

وبعد ساعات معدودة من الانفجار المذكور، وقع انفجار آخر قرب بيت كمه في منطقة النار 81، التي يتدرب فيها الجيش الإسرائيلي، فأودى بحياة سالم الأطرش (21 عاما)، وشقيقه نايف (13 عاما)، فيما أصيب ابن عمهما فرحان (16 عاما)، بجروح خطيرة. وكان الثلاثة، وهم من سكان بلدة مولده في منطقة شارع عراد- بئر السبع، يسرّحون أغنامهم في المنطقة، عندما انفجر فيهم لغم من مخلفات الجيش كان متروكًا في المكان في أعقاب تدريبات الجيش الإسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر أن هناك خلافًا بين وزارة الزراعة والرعاة العرب،من جهة، وبين الجيش الإسرائيلي، من الجهة الأخرى، حول منطقة النار المذكور. وكان الرعاة العرب قد طالبوا بمنحهم تصاريح كي يتسنى لهم استخدام المنطقة كمرعى لأغنامهم لبضعة أسابيع، لكن الجيش رفض طلباتهم. وخوفا على مصدر رزقهم، قام العديد منهم بتسريح أغنامهم في المنطقة المختلف عليها. ورغم أن الجيش كان يسمح، على مدى سنوات عديدة، بالرعي في منطقة 81، إلا أنه رفض إعطاء تصاريح لذلك في سنة 2006، بالذات، متجاهلا القحط والوضع الاقتصادي الصعب للرعاة، مما اضطرهم إلى دخول المنطقة دون إذن، بسبب ضائقتهم ولعدم وجود بدائل أخرى. وجاء على لسان الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، أن "عملية تركيز مناطق النار في جنوب البلاد هذه السنة، أدت إلى إغلاق مناطق كثيرة في وجه الرعاة، كان يسمح بالرعي فيها في الماضي".

أيار: مصرع فتى عربي وجرح شقيقه جراء انفجار في منطقة نار

وفي شهر أيار، قتل الفتى زياد عياد أبو لقيمة (12 عامًا)، من عشيرة العزازمة في النقب، بانفجار وقع في منطقة نار قرب كيبوتس ربيبيم في النقب، عندما كان مع شقيقه محمد (سبعة أعوام). ويبدو أن قدمه وطأت على لغم كان في المنطقة، فوقع الانفجار وتطايرت الشظايا، ما أدى إلى إصابته في الرأس والصدر والأطراف، فكانت الإصابات قاتلة.

آب: إصابة عربي بجراح خطيرة إثر انفجار لغم من مخلفات الجيش في النقب

في شهر آب أصيب مواطن عربي من النقب (50 عامًا) بجراح خطيرة، إثر انفجار لغم من مخلفات الجيش في منطقة "عوفريم" على شارع العربة في النقب الجنوبي. وكان المواطن يعمل حارسًا على موقع لشركة المياه "مكوروت"، حيث عثر على لغم وانفجر فيه.

الحرب على لبنان والمواطنون العرب

أ) مقدمة

في أواسط شهر تموز 2006 نشبت حرب لبنان الثانية بين دولة إسرائيل وتنظيم حزب الله في جنوب لبنان، بعد أن قتل حزب الله أربعة جنود وخطف جنديين بهجوم على دورية تابعة للجيش الإسرائيلي في شمال البلاد، بهدف إطلاق سراح أسرى فلسطينيين ولبنانيين معتقلين في إسرائيل. وفوراً بعد ذلك، شرع الجيش الإسرائيلي بحملة عسكرية واسعة النطاق ضد حزب الله في لبنان بهدف (وفقاً للتصريحات الرسمية) إطلاق سراح الجنديين المخطوفين، والوقف التام لإطلاق النار ونشر الجيش اللبناني على أراضي جنوب لبنان وإخراج حزب الله من منطقة الجنوب اللبناني والإبعاد التام لتهديد الصواريخ والقذائف عن سكان إسرائيل. وسرعان ما تطورت الأزمة إلى حرب قصفت فيها إسرائيل لبنان وفي المقابل قصف حزب الله إسرائيل.

وأثناء سير الحرب، وخصوصاً في مراحلها الأولى، استخدم الجيش الإسرائيلي القصف الجوي (أكثر من 7000 طلعة جوية، حسب الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي) ، واطلاق نار مدفعي هائل من البحر واليابسة باتجاه جنوب لبنان. كان القصف باتجاه أهداف لبنانية مدنية استهدف، على الغالب، قرى كاملة وبيوتاً سكنية، مما أدى إلى مقتل واجلاء آلآف المواطنين اللبنانيين، الأمر الذي اعتبره المجتمع الدولي خرقاً للقانون الدولي. وفي المقابل اطلق حزب الله آلآف صورايخ الكاتيوشا (حوالي 4,000 صاروخ) باتجاه شمالي البلاد، بما في ذلك باتجاه مجمعات سكنية مأهولة، مما سبب مقتل 44 مدنياً إسرائيلياً (قتل في الحرب أيضا 119 جندياً إسرائيلياً)، الأمر الذي اعتبره المجتمع الدولي أيضاً خرقاً للقانون الدولي.

أصابت صواريخ حزب الله أيضاً القرى والمدن العربية في الشمال وأوقعت قتلى وجرحى كثيرين بين المواطنين العرب (18 من بين 44 مدنياً قتلوا بالصواريخ كانوا مدنيين عرباً) . وبالرغم من هذه الحقيقة، عانى المواطنون العرب من تمييز متواصل من جانب السلطات أثناء الحرب، ساهم، بمفهوم معين، في النتيجة المأساوية بموت المواطنين العرب . في قرى عربية عديدة مثلا لم تجهز الملاجئ وصفارات الانظار بسبب الاهمال طويل الامد للاقلية العربية. إضافة لذلك، نصب الجيش الإسرائيلي حول القرى العربية البطاريات وقواعد المدفعية وقواعد عسكرية شكلت أهدافاً لحزب الله، الذي اطلق النار باتجاهها وأصاب القرى العربية.

التمييز ضد الأقلية العربية ظهر أيضاً بعد انتهاء الحرب، وخصوصاً في موضوع ترميم منطقة الشمال ودفع التعويضات ومنح الميزانيات للمواطنين والقرى والمدن المتضررة من الحرب. إضافة لذلك، فان عدم استعمال اللغة العربية اثناء سير الحرب وبعدها، رغم انها لغة رسمية في الدولة، شكل أحد تعابير التمييز ضدهم. وسنوثق في هذا الفصل التعابير المختلفة للتمييز تجاه الأقلية العربية أثناء سير الحرب وبعدها.

ب) النقص في الملاجئ

اتهم رؤساء السلطات المحلية العربية وعاملوها الوزارات الحكومية وقيادة الجبهة الداخلية باهمال المواطنين العرب وقراهم ومدنهم وبعدم تجهيز البنى التحتية المناسبة والضرورية لتأمين سلامتهم أثناء سير الحرب. وحسب ادعائهم، فان قيادة الجبهة الداخلية والجيش الإسرائيلي لم يكونوا مستعدين بدرجة كافية ولم يقدروا كما يجب مدى صواريخ حزب الله وقوة رده، ولذلك جهزوا ملاجئ في منطقة "خط المواجهة" فقط، أي في المستوطنات اليهودية المأهولة القريبة من حدود لبنان، وأهملوا قرى "الخط الثاني" التي تشمل، من ضمن ذلك، قرى معليا، كسرى، كفر سميع، البقيعة، المزرعة، مجد الكروم، البعنة، دير الأسد، الرامة وقرى أخرى. ورغم أن مئات الصواريخ سقطت في تلك القرى أثناء سير الحرب، لم يعمل بما فيه الكفاية لايجاد حلول لضائقة السكان ولم تتوفر الملاجئ أو غرف الأمان الكافية، خصوصاً في الأحياء القديمة في القرى التي بنيت قبل عشرات السنين والتي كانت مكشوفة بشكل واضح.

في معظم القرى العربية لا توجد ملاجئ او غرف أمان

في شهر تموز التقى رؤساء السلطات المحلية العربية مع ممثلي قيادة الجبهة الداخلية وعبروا عن غضبهم الشديد بسبب عدم وجود ملاجئ عامة في القرى والمدن العربية، بما في ذلك تلك التي سقطت في أراضيها صواريخ الكاتيوشا. محمد خير، رئيس مجلس البقيعة المحلي في الجليل الأعلى، قال إن 140 صاروخاً أطلق على القرية مما تسبب في وقوع جرحى بصورة خفيفة واصابات بالصدمة، هذا بالإضافة للأضرار في الممتلكات. وقال خير: "المشكلة الكبيرة هي النقص في الملاجئ العامة في غالبية القرى والمدن العربية، وحين يتوفر الملجأ العام فهو يستخدم لفعاليات جماهيرية أخرى". وأضاف خير أن المشكلة خطورتها مضاعفة لأن الكثير من البيوت في القرى العربية بنيت قبل سنين طويلة ولا تتوفر فيها غرف الأمان أو الأماكن المحمية. وأضاف خير أن هذه الحقيقة تعزز الحاجة للملاجئ العامة غير الموجودة.

الكثيرون من سكان قرية مجد الكروم، التي سقطت فيها صواريخ الكاتيوشا، عبروا عن غضب وقلق شديدين واتهموا رؤساء قيادة الجبهة الداخلية بتجاهلهم. أحد سكان القرية قال: "لم يحضر أحد من أفراد الشرطة أو من قيادة الجبهة الداخلية إلى القرية بعيد سقوط صواريخ الكاتيوشا ولم يبذل أحد جهداً لتزويدنا بمعلومات حول ما يجب القيام به في حالة سقوط الصواريخ".

وقال ابراهيم ناصر، أحد سكان القرية، أيضاً: "الوضع صعب ومعقد ومقلق. قيادة الجبهة الداخلية لا تولي إهتماماً للمخاطر التي تحيط بالمواطنين العرب بسبب النقص في الملاجئ العامة والتي لم تبن حتى في الأحياء الجديدة".

المواطنون البدو في الجليل ظلوا بدون ملاجئ

في القرى العربية البدوية في مجلس مسغاف الإقليمي لم يعرفوا كيفية التصرف في حالات الطوارئ وسقوط صواريخ الكاتيوشا. في قسم من هذه القرى لم تتوفر الإمكانية لتنفيذ تعليمات قيادة الجبهة الداخلية بحذافيرها حتى لو أراد السكان ذلك . ففي قريتي الكمانة والحسينية، الواقعتين بالقرب من كرميئيل، لا توجد ملاجئ، وفي البيوت التي بنيت في السنوات الأخيرة لا توجد حتى غرف الأمان. في قرية عرب النعيم المطلة على كرميئيل سمعوا جيداً أصداء سقوط الصواريخ وشاهدوا صاروخاً يمر فوقهم ويسقط في منطقة مكشوفة بين القرية ومدينة سخنين.

دوخي نعيم، أب لسبعة أولاد، تابع بقلق التقارير عن سقوط الصواريخ في مدينة الناصرة وقرر تدريب أولاده على الإستلقاء وراء حائط داعم بجانب البيت في لحظات سقوط الصواريخ . يقول دوخي: "بيوتنا أكواخ، لا يوجد لدينا مكان للاختباء فيها وكوننا غير موجودين على الخريطة من ناحية الجبهة الدخلية لا يعني أنه بالإمكان تجاهلنا؛ أنا ادرك أنه ليس بالإمكان بناء ملجأ خلال أسبوع ولكن على المجلس الإهتمام بايجاد الحلول البديلة، ربما تخصيص ملجأ في أحدى القرى المجاورة".

غرف الطوارئ في القرى والمدن العربية بدون أدوات لمعالجة السكان في حالات الكوارث

بسبب النقص في الملاجئ ووسائل الوقاية في القرى والمدن العربية، قررت قيادة الجبهة الداخلية اقامة غرف طوارئ بجانب السلطات المحلية العربية. لكن الغضب الشديد ساد في أوساط الكثيرين من قيادات السلطات المحلية العربية على ضوء هذا القرار، لان الجبهة الداخلية لم تهتم بتزويد الحد الأدنى من التجهيز اللازم لتقديم المساعدة والإستشارة والمعلومات للسكان.

وقال عامل في احدى السلطات المحلية: "منذ بداية الحرب ضد لبنان لمسنا الإهمال من جانب الجبهة الداخلية التي لم يكلف أحد من رجالها نفسه عناء الإتصال والعمل لتهدئة السكان الذين أبدوا قلقاً كبيراً ازاء سقوط الصواريخ في المنطقة. ولكن بعد سقوط الصواريخ في الناصرة وموت الأخوين محمود وربيع طلوزي اتصلوا وأعلنوا أنهم قرروا إقامة غرفة طوارئ وعمليات بجانب كل سلطة محلية. الغرفة أقيمت حقاً، ولكن لدهشتنا اتضح أن الغرفة لا يوجد فيها حتى الحد الأدنى من التجهيز المطلوب، لذلك طلبنا نقل غرفة الطوارئ من بناية المجلس المحلي في القرية إلى مكان آخر حيث يوجد هناك على الأقل تلفزيون وخط هاتف". وأضاف هذا العامل أن غرفة العمليات كانت بدون معدات وتجهيزات الإسعاف الأولي وأجهزة إعلان ونقالات ومولدات كهربائية في حالة سقوط صواريخ .

وأكد العامل أنه فقط في الأيام الأخيرة طلب من ضابط الأمن في السلطة المحلية في القرية إعلام السكان كيف يتصرفون في حالة سقوط صواريخ بواسطة مكبر صوت وضع مؤقتاً على سيارة خاصة. حيث أنه في القرية، التي يبلغ تعداد سكانها ما يقارب 15,000 مواطن، لم تطلق صفارات الإنظار.

ج) نصب بطاريات صواريخ ودبابات بالقرب من القرى العربية

روى السكان في قرى عربية عديدة ان بطاريات الصواريخ والدبابات وضعت بالقرب من القرى وعلى بعد عشرات الأمتار من البيوت. وحسب أقوال السكان، فقد أطلق الجنود قذائف وصواريخ طوال ساعات النهار والليل، مما اثار الذعر الشديد بين الأطفال ولم يتح لسكان القرى النوم بهدوء.

وقد سبب هذا الأمر، بطبيعة الحال، إزعاجا كبيراً للسكان، ولكن الأخطر من ذلك أن وضع بطاريات الصواريخ والدبابات بالقرب من بيوت السكان شكل خطراً على أمن المواطنين لأن تنظيم حزب الله حدد مصدر إطلاق القذائف ومكان بطاريات الصواريخ والدبابات وأطلق الصواريخ والكاتيوشا باتجاهها، الأمر الذي أدى إلى سقوط الصواريخ والكاتيوشا في هذه القرى.

على سبيل المثال ، سقطت الصواريخ بالقرب من قرى عرب العرامشة، ترشيحا وفسوطة التي نصبت بطاريات الصواريخ بالقرب منها. سكان ترشيحا قالوا أن بطاريات المدفعية وجهت باتجاه جنوب لبنان ونصبت بالقرب من القرية في مكان يبعد عشرات الأمتار فقط عن المكان الذي قتل فيه ثلاثة من شبان القرية – محمد فاعور، شيناتي شيناتي وأمير نعيم – جراء سقوط الكاتيوشا.[14]

د) عدم نصب صفارات إنذار وتقديم الإرشادات

قرى عربية عديدة، خاصة قرى منطقة الناصرة، نهاريا وكرميئيل، وكذلك عدد من الأحياء في مدينة الناصرة، اشتكت أثناء الحرب من انعدام صفارات الإنذار الصالحة. وبما أن هذه القرى غير مرتبطة بأجهزة إعلام الجبهة الداخلية والجيش التي تنذر بسقوط الكاتيوشا، فقد اضطر السكان إلى الإستعانة بأجهزة الإعلام في مساجد القرى للإعلان عن الإنذارات بسقوط الصواريخ، وذلك كبديل عن صفارات الإنذار.

مواطنون عرب من الناصرة: "يتخلون عنا"

أعرب سكان في الأحياء الغربية في مدينة الناصرة، خاصة الأحياء التي بنيت بمحاذاة كيبوتس كفار هحوريش، عن تذمرهم لأنهم لم يسمعوا أثناء الحرب صفارات إنذار الجبهة الداخلية التي تنذر بسقوط الصواريخ في المدينة أو في محيطها. وتوجه عدد من السكان إلى بلدية الناصرة وإلى الجبهة الداخلية وحذروا من هذا الخطر. وقال جوزيف سكران، أحد سكان المدينة: "يتخلون عنا. لا توجد صفارات إنذار. الصواريخ تسقط من حولنا وليس لدينا الوقت الكافي للوصول إلى الأماكن والغرف الواقية".

مواطنون في منطقة الشاغور يشتكون لأن صفارة الإنذار لا تعمل

حذر مواطنون من منطقة الشاغور (دير الأسد، مجد الكروم، البعنة) من أن صفارات الإنذار في منطقتهم كانت معطلة، رغم أن صواريخ كثيرة سقطت في أراضي هذه القرى. وذكر هؤلاء المواطنون أن خمسة صواريخ سقطت في منطقة الشاغور – في مجد الكروم، دير الأسد والبعنة – في الفترة ما بين 2006/8/8-2006/8/10 وأن إثنين من هذه الصواريخ أصابا المنازل إصابات مباشرة وأديا إلى قتل مواطنين وسببا دماراً كبيراً وذلك دون أن تعمل صفارات الإنذار المنصوبة في المنطقة. محاسن ناصر، أحد المواطنين في المنطقة، قال: "في منطقتنا لا توجد ملاجئ وأماكن محصنة وصفارات الإنذار التي نصبت لا تعمل. هذا الأمر يشكل إستهتاراً بحياة السكان الذين اضطروا اثناء أيام الحرب الأولى إلى استعمال مكبرات الصوت في مساجد القرى للإنذار بسقوط صواريخ الكاتيوشا".

الجبهة الداخلية "ستعمل" على نصب صفارة إنذار أوتوماتيكية في الناصرة

بعد يوم من الموت المأساوي لطفلين من الناصرة في تاريخ 2006/7/19 جراء إصابتهما بصواريخ الكاتيوشا (محمود وربيع طلوزي)، شرعت الجبهة الداخلية ببحث الحاجة "لإيجاد حل لتفعيل صفارة الإنذار بشكل أوتوماتيكي وليس بشكل يدوي"، كما كان متبعاً حتى الآن. حيث أن صفارة الإنذار لم تسمع قبل سقوط صاروخ الكاتيوشا في حي الصفافرة في الناصرة، الذي أدى الى مقتل الطفلين، وذلك لعدم وجود أجهزة الإنذار

[14] تعكف المؤسسة العربية حالياً على إعداد تقرير مفصل حول هذا الموضوع، سيتم نشره قريباً.

الأوتوماتيكية في المدينة. وفي اليوم التالي عقد في منطقة الشمال لقاء بين رئيس بلدية الناصرة، رامز جرايسي، وبين قائد المنطقة الشمالية وقائد الجبهة الداخلية في المنطقة، لبحث شكاوى البلدية والمواطنين حول موضوع عدم تشغيل أجهزة صفارات الإنذار في الأيام الماضية منذ بداية الحرب. وفي نهاية اللقاء أعلن كبار المسؤولين في الجبهة الداخلية أنهم "سيعملون على تركيب أجهزة لصفارات الإنذار تعمل بشكل أوتوماتيكي في مدينة الناصرة كبديل للصفارة التي تشغل بشكل يدوي حتى اليوم".

سكان الناصرة: "نحن العرب لم يوجهونا لدخول الملاجئ"

اشتكى سكان الناصرة من أنه لم يقدم لهم أحدٌ شرحاً حول كيفية التصرف، وذلك بخلاف التعليمات الواضحة التي تلقاها سكان المدن اليهودية. وقالوا: "حين يدور الحديث عن العرب فإن المؤسسة الحاكمة لا تولي اهتماماً بتعرضهم للإصابات. نحن معتادون على هذا الأمر وهو ليس جديداً بالنسبة لنا".

وقال طارق قبطي، من سكان الناصرة، في أعقاب مقتل الأخوين طلوزي: "لو أرشدونا بدخول الأماكن الواقية، مثلما فعلوا في المدن اليهودية، لكان بالإمكان منع المصيبة التي حدثت".

أدركت صواريخ الكاتيوشا السكان وهم غير مستعدين. وقال قبطي "علمنا أن هذا الأمر يمكن أن يحدث لنا ولكن حين لا يتجول أحد مع أجهزة إعلان ولا يوزع نشرات الإرشاد فإننا نستمر في الحياة كالمعتاد". وادعى قبطي أنه بعد سقوط الصواريخ أيضاً لم يأتِ أحدٌ إلى المدينة ولم يطالبوهم بدخول الأماكن الواقية. "هنا لا تجري الأمور مثلما تجري في حيفا أو أي مدينة يهودية أخرى. هنا لم يقل لنا أحد شيئا".

أما برهوم جرايسي، المقيم في الحي الذي قتل فيه الأطفال، فقد دعم أقوال قبطي قائلاً: "عندما يدور الحديث عن العرب لا يهم المؤسسة الحاكمة تعرض العرب للإصابات ونحن معتادون على ذلك، هذا ليس جديداً". وأضاف "حين سقطت الصواريخ يوم الإثنين في الناصرة العليا المجاورة تم تشغيل صفارات الإنذار ولكن هنا لم يدع أحد الى دخول الأماكن الواقية، اتصلت بالشرطة وسألت عن السبب فقالوا لي إنهم سيتصلون بي لاحقاً وحتى الآن لم يتصل بي أحد".

وقال الضابط يعقوب زغدون، قائد شرطة منطقة المروج، أنه التقى برفقة قائد لواء الشمال مع قيادة الجماهير العربية في المنطقة وأن قيادة الشرطة كانت خلال لقاءات مع رؤساء السلطات المحلية قد أبلغت المواطنين بالتصرف وفق توجيهات قيادة الجبهة الداخلية التي طلبت من سكان الناصرة البقاء بمحاذاة المباني الواقية وليس بداخلها. ولكن قائد المنطقة كان قد تجاهل قضية أخرى، وهي أن تعليمات الجبهة الداخلية نشرت في بداية الحرب باللغة العبرية، الأمر الذي سبب مصاعب لفهمها من قبل المواطنين العرب (حول هذا الموضوع انظروا لاحقاً) .

ه) الميزانيات والتعويضات لترميم منطقة الشمال

اتضح بعد نهاية الحرب أنه حتى في عملية إعادة بناء الشمال، عانى المواطنون العرب من التمييز، وخصوصاً في موضوع منح الميزانيات والتعويضات، وذلك بالرغم من أنهم تضرروا وأصيبوا بنفس القدر مثل المواطنين اليهود، وفي حالات معينة أكثر منهم أيضاً.

قرى عربية غير مدرجة في قائمة القرى الحدودية

اشتكى أصحاب أعمال ومستقلون في عدد من القرى العربية القريبة من الحدود في شهر آب، حيث أعتبروا أنهم لا يستحقون التعويض جراء الأضرار التي لحقت بهم نتيجة الحرب في الشمال، لأن قراهم لم تدرج في قائمة القرى الحدودية حسب أنظمة ضريبة الأملاك. القائمة، التي تعطي حق التعويضات الأعلى لمن تكبد أضراراً بسبب الحرب، لا تشمل قرى عربية مثل فسوطة، معليا، ترشيحا،عرب العرامشة والجش، والتي أصيبت في الحرب، في حين أنها تشمل قرى يهودية مجاورة للقرى العربية المذكورة.

وذكرت مصادر في سلطة الضريبة أن "قائمة القرى الحدودية حددت دون أفضلية جغرافية، ولكن تم تحديثها حسب الأحداث. في السنوات الأخيرة لم يجر أي تغيير في القائمة، وعلى أية حال فإن القائمة لا تشمل جميع القرى العربية واليهودية القريبة من الحدود".

ولكن اتضح أن التقسيم بين القرى الحدودية التي تستحق التعويضات الكاملة وبين قرى خط المواجهة التي تستحق تعويضات مخفضة، كان قد اعتمد على الهوية القومية للسكان ونسبة تجنيدهم للخدمة العسكرية. لذلك

شملت قائمة القرى الحدودية قرى يهودية يبعد بعضها كيلومترات كثيرة عن الحدود، بينما أخرجت من القائمة قرى عربية محاذية تماماً للحدود.

في شهر أيلول قدم رجال أعمال من الشمال ومنظمات عربية التماساً للمحكمة العليا ضد وزير المالية، يطالبون فيه باستصدار أمر وقف تنفيذ يقضي بمساواة مكانة أربع قرى عربية بمكانة القرى الحدودية. وخلال بحث الإلتماس، ادعت الدولة أن القرى العربية ليست موجودة في مرمى الخطر وأن سكانها لا يشعرون أنهم يشكلون هدفاً للصواريخ التي أطلقها حزب الله، ولهذا لا يحق لهم أن يدرجوا ضمن سكان القرى الحدودية !! وقد أثار هذا الإدعاء غضب القضاة، الذين استغربوا كيف ينسجم مع حقيقة معاناة القرى العربية جراء الإصابات بالأرواح والممتلكات خلال الحرب. وفي شهر شباط 2007 أبلغت النيابة العامة المحكمة العليا أن القرى العربية المذكورة أعلاه ستدرج في قائمة القرى الحدودية، وبذلك قبل الإلتماس.

مركز رعاية المبادرات التجارية – منح قروض لليهود فقط

مركز رعاية المبادرات التجارية هو جمعية ذات طابع جماهيري، يعمل برعاية وتحت إشراف سلطة الأعمال الصغيرة. وتسري على هذا المركز أسس القانون الإداري، الإستقامة والمساواة. ونتيجة لأضرار الحرب، قرر المركز فتح مسار القروض لأصحاب الأعمال في منطقة الشمال. يدور الحديث عن مسار جذاب جداً، يقترح قروضاً بدون فوائد وربط بجدول الغلاء وبشروط تسديد مريحة. الهدف من القرض الذي يمنحه المركز هو مساعدة أصحاب الأعمال الذين واجهوا الصعوبات جراء الحرب.

ولكن اتضح أن هذا المسار مخصص لـ "ابناء القومية اليهودية فقط "، ويستثني سكان الشمال العرب، الذين أصيبت أعمالهم بالأضرار أثناء الحرب، من المشاركة في هذا البرنامج. مواطنون عرب كثيرون من الذين واجهت أعمالهم الصعوبات جراء الحرب كانوا قد توجهوا للمركز للحصول على قرض، لكن طلباتهم رفضت، في حين حصل زملاؤهم اليهود على القروض دون صعوبة.

في مركز رعاية المبادرات عللوا هذا الأمر بالإدعاء بأن الحديث يدور عن شروط وضعها المتبرعون. وقال هنري بيطون، المدير العام لمركز الرعاية: "لم نشعر أن هناك مشكلة في هذا الوضع". والسؤال الذي يطرح هو، هل يجوز لهيئة عامة تمول بأموال الجمهور وملزمة بمقاييس عامة، أن تحصل على تبرعات من أجسام تفرض شروطاً مميزة وعنصرية تتضمن خرقاً للقانون؟ إضافة لذلك، فان الصندوق الإسرائيلي للقروض بدون فوائد، والذي كان مسؤولاً عن تمويل مشروع مركز رعاية المبادرات، كان قد ذكر من جانبه أنه لا يمارس التمييز تجاه المواطنين العرب وأنه منح في الماضي قروضاً لرجال أعمال عرب.

وذكرت مصادر في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل أن الوزير، أيلي يشاي، كان قد أصدر تعليمات لدوائر الوزارة تمنع التمييز في توزيع الميزانيات على رجال الأعمال في الجليل. كذلك ، في أعقاب الكشف عن القضية، أعلن مسجل الجمعيات أنه قرر التحقيق مع مركز رعاية المبادرات للإشتباه بممارسة التمييز ضد المواطنين العرب.

بنك مركنتيل ديسكونت: القروض لمن خدم في الجيش الإسرائيلي فقط

اشتكى عدد من رجال الأعمال الصغيرة العرب في منطقة الشمال بأن بنك مركنتيل ديسكونت يميز ضدهم على خلفية قومية في منح القروض لسكان الشمال الذين لحقت الأضرار بمصالحهم اثناء الحرب.

في 16 آب قررت لجنة المالية التابعة للكنيست منح القروض بشروط مميزة لرجال الأعمال الصغيرة في منطقة الشمال بهدف تعويضهم عن الأضرار والخسائر التي لحقت بمصالحهم خلال الحرب. وقد توجه رجال الأعمال العرب إلى البنك بطلب الحصول على قروض، ولكن طلباتهم رفضت بحجة أنهم لا يستجيبون للشرط الخاص بالخدمة العسكرية.

وفي أعقاب الكشف عن القضية، إتضح أن البنك كان قد وزع نشرة دورية على جميع فروعه يعلن فيها عن إضافة شرط جديد لإستحقاق رجال الأعمال الصغيرة لهذا القرض. وذكر في النشرة الدورية أنه تقرر توسيع حلقة المستحقين بحيث تضم أيضاً جنود احتياط من أصحاب الأعمال الصغيرة، الذين لا يسكنون في منطقة الشمال أيضاً.

وادعى المسؤول عن القروض في إدارة البنك، أن هذا البند لا يشكل مساً باستحقاق رجال الأعمال الصغيرة في صفوف المواطنين العرب، لأن البند الجديد يهدف إلى توسيع حلقة المستحقين للقرض وليس تقليصها. وحسب إدعائه، فان الموظفين في فروع البنك في منطقة الشمال أرتكبوا خطأً عندما فهموا أن البند الجديد يعتبر شرطاً

ضرورياً لكل من يطلب القرض. وتعهد المسؤول بتوزيع نشرة دورية جديدة على جميع فروع البنك لتوضيح معنى البند الجديد.

المدير العام لمكتب رئيس الحكومة: المواطنون العرب سيحصلون على ثلث ميزانيات ترميم منطقة الشمال

في شهر أيلول أعلن رعنان دينور، المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، أن ثلث الميزانيات المخصصة لترميم منطقة الشمال جراء الحرب سيتحول للمواطنين العرب الذين يشكلون 55% من سكان الجليل. وحسب أقواله سيتحول ثلث المبلغ "للبنى الفوقية" التي تخدم كل سكان الشمال وسيحول ثلث آخر من المبلغ للوسط اليهودي والثلث الأخير للمدن والقرى العربية. وحسب قرار الحكومة، ستبلغ تكاليف تعزيز منطقة حيفا والشمال أكثر من 4 مليارات شاقل؛ 2,8 مليارد شاقل من مخصصات الحكومة و1,4 مليارد شاقل سترصد من التبرعات من خارج البلاد.

ولكن الفحص الذي أجراه أمين فارس من مركز مساواة كان قد كشف أن 10% فقط من ميزانية تطوير الجليل مخصصة للمواطنين العرب، وذلك بخلاف إدعاء الحكومة. وحسب أقوال فارس، تبلغ ميزانية تطوير الجليل حوالي 4 مليارات و260 مليون شاقل، من ضمنها 402 مليون شاقل فقط مخصصة للمواطنين في القرى والمدن العربية. وذكر التقرير أنه بالرغم من أن 44% من القتلى جراء الحرب هم مواطنون عرب، أصيبوا بسبب عدم توفر الأماكن الواقية، فإن الحكومة لا تنوي إصلاح الوضع، وأن مستشفيات الناصرة أيضاً لن تحصل على ميزانيات لبناء أماكن واقية.

إضافة لذلك، تشمل الخطة التي يركزها مكتب رئيس الحكومة إستثمار25 مليون شاقل من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل و-77 مليون شاقل من وزارة المواصلات لتحسين الشوارع و200 مليون شاقل من وزارة التربية والتعليم مخصصة للقرى والمدن العربية. ومع ذلك ، ذكرت أوساط حكومية في شهر كانون الثاني 2007 أن أحد التحديات في تحديد ميزانية الوسط العربي يكمن في تنفيذ التغيير المطلوب في صفوف الموظفين الحكوميين الذي يجب عليهم إقرار ذلك. وأضافت هذه الأوساط أن "جميع الوزارات تلقت توضيحات بأنها ملزمة بتخصيص الميزانيات للوسط العربي"، ولكن علم لاحقاً أن وزارات حكومية، مثل وزارتي العدل والإستيعاب، لن تخصص أي مبلغ من المال في القرى والمدن العربية. وفي وزارة السياحة ووزارة الزراعة "تم تحديد" مبالغ صغيرة حتى الآن من ضمن ميزانية ترميم الجليل التي حولت لها، ولكن ما زالت مسألة كيفية توزيع الأموال غير واضحة. إضافة لذلك، فإن قسماً صغيراً من المبالغ المخصصة للقرى والمدن العربية بموجب قرار الحكومة، قد تم وضعه في ميزانية الدولة لعام 2007.

و) خطة اصلاح التربية والتعليم في منطقة الشمال

قبل بداية الحرب، أعدت وزارة التربية والتعليم خطة للإصلاح في جهاز التربية والتعليم بشكل عام، لكن هذه الخطة تم تقليصها بعد الحرب بحيث تقتصر على منطقة الشمال. هذه الخطة، التي ستخصص لها ميزانيات مقدارها 700 مليون شاقل للسنتين القادمتين، ستطبق على 400 ألف طالب و100 ألف طفل في رياض الأطفال في حيفا وقرى ومدن الشمال وفي قرى محيطة بقطاع غزة، وستشمل مركبات مثل تقسيم الكثير من صفوف الأوائل والثواني، إعطاء حصص تقوية للطلاب الضعفاء تحضيراً لإمتحانات البجروت، بناء حوالي 350 غرفة وروضة أطفال وتعزيز 50 مدرسة تواجه الصعوبات. ووفقاً لهذه الخطة، سيخصص حوالي 55% من ميزانيتها لمدارس الطلاب العرب، بما في ذلك البدو والدروز والشركس. أقرت هذه الخطة في شهر تشرين الأول، ولكن يتضح أن عدداً من الوزراء لم يكن راضياً عن حقيقة تخصيص جزء كبير منها للمواطنين العرب (الذين يشكلون 55% من سكان منطقة الشمال). إضافة لذلك، يتضح أيضاً أن التخطيط بعيد جداً عن التطبيق العملي، كما ان هناك شكوكاً حول كون هذه الخطة مساواتية تجاه المواطنين العرب، حسب ما تدعي الدولة.

آب : الوزير جدعون عيزرا: يجب الإهتمام بأن لا يأخذ المواطنون العرب كل الأموال لإصلاح التربية والتعليم في منطقة الشمال

في شهر آب، وخلال جلسة الحكومة التي عرضت فيها وزيرة التربية والتعليم، يولي تمير، الخطة لإقرارها من قبل الحكومة، قال وزير الشؤون البيئية، جدعون عيزرا، أنه "يجب التمييز والإهتمام بألا تأخذ القرى والمدن العربية كل أموال خطة التربية والتعليم". وفي هذه الجلسة، ذكر الوزير عيزرا أنه قام بجولة في القرى والمدن العربية أثناء الحرب وأنه يعارض حصول الطلاب العرب، الذين يشكلون 60% من الطلاب في جهاز التربية

والتعليم في منطقة الشمال، على غالبة الإمتيازات التي تشملها الخطة. وقال: "السكان العرب هناك تصرفوا بصورة عادية وكأنه لم يحدث شيءٌ . أنا أؤيد المساواة، ولكنهم في نهاية الأمر سيحصلون على كل شيء. لا يمكن أن تذهب غالبية الأموال إليهم". ولكن الأخطر من هذه التصريحات هو رد الوزير عيزرا على ما نشرته الصحف بقوله "إن هذه التصريحات ليست عنصرية"!!

تشرين الثاني: خطة ترميم منطقة الشمال تلحق أضراراً بالمدارس العربية

في شهر تشرين الثاني، صرح مركز السلطات المحلية بأن الإستثمار في التربية والتعليم ضمن إطار "خطة ترميم منطقة الشمال" لن يؤدي إلى سد الفجوات بين الطلاب اليهود والعرب في شمال البلاد، بل من شأنه أن يزيدها.

وحسب أقوال كامل ريان ، نائب المدير العام لمركز السلطات المحلية لتطوير الوسط العربي، فإن وزارة التربية والتعليم لم تبلور الشروط والمعايير لتوزيع الأموال في البنود الرئيسية في "خطة ترميم منطقة الشمال". في غياب المعايير الواضحة، وعلى ضوء المشاركة الكبيرة لصناديق وهيئات خارجية مسؤولة عن 340 مليون شاقل من المبلغ الإجمالي، التي ليست ملزمة بالتوزيع بالتساوي، فإن فرص المدارس العربية بالتمتع بـ55% من أموال الخطة، حسب نسبتهم ضمن طلاب منطقة الشمال، ضئيلة.

وقال داني غرا، وهو مستشار إقتصادي لمركز السلطات المحلية، أنه أتخذ عملياً قرار فقط بشأن البنود التي تتحدث عن تقسيم صفوف الأوائل والثواني إلى مجموعات صغيرة وعن خطة مساعدة الطلاب الذين ينقصهم موضوع واحد للنجاح في إمتحانات البجروت وعن موضوع التجهيزات. في هذه البندود الثلاثة سيأخذ الطلاب العرب حسب نسبتهم ضمن العدد الإجمالي للطلاب، ولكن وزارة التربية والتعليم لم تبلور بعد المعايير الخاصة بالتوزيع المتعلقة بالبنود الخمسة الباقية في الخطة من أجل ضمان عدم إتساع الفجوات، على الأقل. وهذه البنود هي بناء غرف جديدة، تحسين البنى التحتية للمدارس، تطوير قوى بشرية في مجال التعليم، مرافقة المدارس الضعيفة والإشراف عليها والتعليم اللا منهجي. وأضاف غرا: "يبدو أن الفجوة لم تتقلص بل ظلت دائمة في ما يتعلق بالبنود التي جرى التفصيل بشأنها".

إضافة إلى ذلك، ليس فقط أنه لا توجد ضمانة لسد الفجوات في منطقة الشمال بصورة حقيقية، بل أن وضع التعليم العربي في الأماكن الأخرى في البلاد سيظل بدون تغيير، وربما سيصبح أسوأ؛ وذلك لأنه، حسب إقتراح ميزانية وزارة التربية والتعليم لعام 2007، تم تقليص ميزانية "مشاريع تطوير التربية والتعليم للأقليات" من 39 الى 29 مليون شاقل وتقليص ميزانية "تطوير التعليم الدرزي" من 532 الى 389 ألف شاقل.

إضافة لذلك، هناك صناديق كثيرة لها دور في "خطة ترميم منطقة الشمال". حسب هذه الخطة ستقدم وزارة المعارف 360 مليون شاقل وستتبرع هيئات أخرى، مثل الوكالة اليهودية، منظمة الجوينت وصندوق ساكتا- راشي بمبلغ 340 مليون شاقل. هذه الصناديق ليست ملزمة بسياسة وزارة التربية والتعليم. وحسب تقديرات مركز السلطات المحلية فإن القرى والمدن العربية ستحصل في الحد الأقصى على 20% من ميزانية الصناديق، أي على حوالي 68 مليون شاقل. هذا الأمر يعني أنه إذا ما وزعت وزارة التربية والتعليم الميزانية المسؤولة عنها بالتساوي، فسيحصل المواطنون العرب في نهاية الأمر على 266 مليون شاقل، أي على 38% من مجموع أموال "خطة ترميم منطقة الشمال".

وعقبت وزيرة التربية والتعليم، يولي تمير، على ذلك بقولها: "خلال زيارتي الأخيرة للولايات المتحدة التقيت مع رؤساء الصناديق من أجل إقناعهم وتشجيعهم على الإستثمار في الوسط العربي. كنت أود أن يتم توزيع الـ700 مليون شاقل بالتساوي، ولكنني أستطيع أن أكون مسؤولة عن ميزانيتي. أنا أؤمن أن الوسط العربي سيتمتع في نهاية المطاف بإضافات كبيرة جداً، ولكن هذه المشاريع أعطيت في الأساس للوسط اليهودي وهنا يدور الحديث عن بذل جهود حقيقية للإستثمار في السكان العرب أيضاً".

ز) عدم استخدام اللغة العربية

تعتبر اللغة العربية، بموجب القانون، لغة رسمية. معنى ذلك أن كل سلطة ومؤسسة ملزمة باستعمال هذه اللغة. ولكن عملياً لا تستخدم السلطات اللغة العربية في الغالب، ويضطر المواطنون العرب خلال إتصالاتهم مع السلطات إلى استعمال اللغة العبرية، التي تشكل لغة ثانية بالنسبة لهم. هذا ما حدث أيضاً اثناء الحرب. الكثير من التعليمات والتوجيهات التي نشرتها قيادة الجبهة الداخلية كانت باللغة العبرية، الأمر الذي خلق صعوبات لفهمها بصورة دقيقة من قبل المواطنين العرب. كما أن النماذج المتوفرة لدى مؤسسة التأمين الوطني لطلب التعويضات

وفق القانون هي باللغة العبرية فقط، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى ارتكاب أخطاء من جانب المواطنين العرب أثناء تعبئة النماذج وإلى تطبيق غير عادل للقانون، الأمر الذي يؤدي إلى التمييز ضد المصابين العرب.

يدخلون الملاجئ وفق تعليمات باللغة العبرية

إن الكثيرين من المواطنين العرب كانوا قد أشتكوا بأن قيادة الجبهة الداخلية تنشر، منذ بدأت الحرب، معلومات وتعليمات حول التصرف أثناء الهجوم بالصواريخ باللغة العبرية فقط، دون أي تطرق للغة العربية. كما يظهر الموقع الرسمي لقيادة الجبهة على الإنترنت باللغة العبرية وله رابط باللغة الإنجليزية، دون أي ذكر للغة العربية.

هذا الوضع من شأنه أن يدفع مواطنين عرب كثيرين نحو خطر حقيقي بسبب النقص في المعلومات حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ الحقيقية. إضافة لذلك، هنالك مواطنون عرب كثيرون يستصعبون فهم التعليمات باللغة العبرية ولا تتوفر لديهم طرق أخرى لمواجهة حالة الطوارئ.

في أعقاب هذا الوضع قررت جمعيات عربية العمل على إقامة مركز معلومات يعمل طيلة ساعات النهار ويقدم الاستشارة والمعلومات باللغة العربية للمواطنين العرب في مواضيع الصحة، الطوارئ، الوقاية، التشغيل والمساعدة النفسية، بحيث يشكل هذا المركز مصدراً للمعلومات باللغة العربية.

في مؤسسة التأمين الوطني: نماذج طلب التعويضات باللغة العبرية فقط

نصف السكان المدنيين في منطقة الشمال هم عرب. وقد تعرض بعضهم للإصابات بالأرواح والممتلكات جراء الوضع الأمني أثناء الحرب. وهؤلاء يستحقون، حسب القانون، التعويضات من مؤسسة التأمين الوطني عن الأضرار التي لحقت بهم. ولكن النماذج الرسمية الخاصة باستحقاق التعويضات موجودة في المؤسسة باللغة العبرية فقط، رغم أن اللغة العربية هي لغة رسمية في الدولة.

الصعوبات في القراءة والكتابة باللغة العبرية التي يواجهها المواطنون العرب من شأنها أن تسبب أخطاء في تعبئة النماذج وتطبيق القانون بصورة غير متساوية، الأمر الذي سيؤدي إلى تمييز ضد المواطنين العرب.

وأكد المسؤولون في مؤسسة التامين الوطني أن النماذج الخاصة بمصابي العمليات العدائية هي باللغة العبرية فقط، بخلاف النماذج الخاصة بدعاوي أخرى في المؤسسة. وذكر هؤلاء المسؤولون أن جميع المصابين الذين وصلوا إلى المستشفيات، بما في ذلك العرب، عولجوا من قبل العاملين في مؤسسة التأمين الوطني وأن مستخدمي المؤسسة سيساعدون كل شخص يتوجه إليهم بموضوع تعبئة النماذج.

وأوضح المسؤولون في التأمين الوطني أن عدم إصدار نماذج باللغة العربية ناجم عن أسباب فنية، لأن كل شبكة الحوسبة مبنية على أساس اللغة العبرية. وذكر هؤلاء المسؤولون أن التأمين الوطني سيبادر لعقد لقاءات جماعية في الوسط العربي لتقديم الشرح حول كل ما يتعلق بعملية تعويض المصابين.

العنصرية تجاه المواطنين العرب

أ) مقدمة

في شهر أيار نشر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية إستطلاع "مقياس الديمقراطية لعام 2006". وتفيد نتائج الإستطلاع أن غالبية المواطنين اليهود في إسرائيل (62%) تؤيد ترحيل (ترانسفير) المواطنين العرب وتؤيد تشجيع الدولة لهم بالهجرة منها. كما يفيد الإستطلاع أن 29% يطالبون بأغلبية يهودية في القرارات المصيرية المتعلقة بالدولة.

وتدل معطيات الإستطلاع على عدم الإعتراف والإنكار الواسع في المجتمع اليهودي لجوهر شرعية مواطنة المواطنين العرب. وعملياً، هذه المعطيات ليست مفاجئة، إذ أنه منذ أحداث أكتوبر 2000 يمكن ملاحظة الإرتفاع الكبير في سقف العنصرية لدى المواطنين اليهود في الدولة تجاه المواطنين العرب. لقد ضربت هذه الظاهرة جذوراً عميقة في المجتمع الإسرائيلي بحيث يمكن القول أنها أصبحت جزءاً غير منفصل عن الثقافة السياسة في إسرائيل؛ فالمواقف والتصريحات والأعمال التي أعتبرت متطرفة في السابق، مثل فكرة الترحيل، أصبحت الإتجاه السائد لدى الغالبية اليهودية ووجدت تعبيراً رسمياً لها في سن قانون يضفي الشرعية على فكرة عنصرية كهذه.[15]

ويعبر إرتفاع سقف العنصرية عن نزعة لدى الأغلبية اليهودية لنزع الشرعية عن الأقلية العربية. هذه النزعة تجد تعبيراً كاملاً عنها في مؤتمر هرتسيليا الذي يعقد سنوياً منذ عام 2000 تحت عنوان "ميزان المناعة والأمن القومي"، والذي يشكل لقاء قمة لقادة الدولة والشخصيات رفيعة المستوى التي تمثل مختلف القطاعات: وزراء، رجال أمن، خبراء إقتصاد وأكاديميون يبحثون القضايا التي تواجه الدولة. وقد عقد المؤتمر مرة أخرى عام 2006. وبحث فيه قادة الدولة إقتراحين أساسيين من أجل ضرورة "تعزيز مناعة" الدولة: الإقتراح الأول، الذي أطلق عليه بسذاجة "تبادل المناطق"، تطرق إلى إبعاد المواطنين العرب في منطقة المثلث عن الدولة، وذلك برسم الخط الأخضر من جديد، الأمر الذي يعني حقيقة تجريد 200 ألف مواطن من مواطنتهم في الدولة بسبب إنتمائهم العرقي. الإقتراح الثاني تطرق إلى تنفيذ سياسة جديدة تجاه المواطنين العرب في النقب، أساسها "توطين" سكان القرى غير المعترف بها من جديد في قرى جديدة، ولكن معناها الحقيقي هو إخلاؤهم، بالقوة، من أراضيهم التاريخية والسيطرة عليها بهدف "تهويدها".[16] الأمر المشترك لكلا الإقتراحين – التهديد بإخلاء المواطنين العرب في النقب من قراهم بالقوة من جهة، وتجريد سكان المثلث العرب من مواطنتهم من جهة أخرى – هو الضغط على المواطنين العرب ومحاولة نزع الشرعية عن مواطنتهم في الدولة.

وفي عام 2006 أيضاً يمكن ملاحظة إرتفاع كبير في مستوى العنصرية تجاه الأقلية العربية في كل مجال من مجالات الحياة تقريباً، ومن جانب جميع الأوساط داخل المجتمع اليهودي تقريباً: من الوزير وعضو الكنيست القيادي جداً وحتى المواطن البسيط جداً. وتجلت العنصرية في هذه السنة بأشكال كثيرة: عنصرية من قبل أعضاء الكنيست ووزراء يهود، عنصرية من جانب الشرطة، عنصرية من قبل جهات رسمية وشبه رسمية، عنصرية في مجال تقديم الخدمات، عنصرية خلال الإنتخابات للكنيست الـ17، قوانين وإقتراحات لقوانين عنصرية، الدعوة للترانسفير وعنصرية من قبل مواطنين يهود.

ولكن الحدث الأهم والأخطر الذي حدث هذا العام، هو فوز حزب "إسرائيل بيتنا" بـ12 مقعداً في إنتخابات الكنيست الـ17 وتعيين رئيس الحزب، عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، نائباً لرئيس الحكومة في شهر أكتوبر.

---

[15] المقصود قانون تخليد ذكرى رحبعام زئيفي عام 2005. كان رحبعام زئيفي (الملقب بـ"غاندي") عضو كنيست ورئيس حزب "موليدت". التعاليم السياسية لهذا الحزب تدعو إلى تنفيذ الترانسفير "الطوعي" للعرب من فلسطين التاريخية, وقد إغتاله فلسطينيون في أكتوبر 2001. هدف القانون، حسب البند1، "تخليد ذكرى زئيفي ونقل أعماله وتراثه للأجيال القادمة"، وذلك بإقامة مركز زئيفي لبحث تاريخ وجغرافيا وعلم أثار أرض إسرائيل.

[16] راجعوا الفصل الرابع ("المواطنون العرب في النقب") في هذا التقرير.

ب) عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان

أقرت الكنيست، بتاريخ 2006/10/30 تعيين ليبرمان نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً لشؤون التهديدات الإستراتيجية. وهذه هي المرة الأولى التي يبلغ فيها ليبرمان مثل هذا المنصب الرفيع، علماً بأنه شغل في السابق منصب وزير البنى التحتية (2000-2001) وزير المواصلات (2003-2004).

ليبرمان هو أحد القادمين الجدد الذي قدم إلى البلاد في العام 1979. ظهر ليبرمان في الساحة السياسية الإسرائيلية إبان حكومة الليكود عام 1996، حين شغل منصب مدير عام مكتب رئيس الوزراء، آنذاك، بنيامين نتنياهو، بعد أن كان قد أمضى عدة سنوات في صفوف حزب الليكود. وفي العام 1999 شكل ليبرمان حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا). خاض الحزب الانتخابات من خلال برنامج سياسي، إجتماعي وإقتصادي دعا فيه إلى استيعاب المهاجرين الجدد بشكل كامل والعمل على صهرهم داخل المجتمع، "من أجل إيجاد مجتمع يهودي متكامل". حصل حزبه في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة عام 1999 على 4 مقاعد، وفي عام 2003 خاض الانتخابات في قائمة مشتركة مع حزب موليدت اليميني تحت اسم "إيحود ليئومي" وحصل على 7 مقاعد، وفي انتخابات الكنيست السابعة عشرة عام 2006 حصل تحالفه مع حزب "إيحود ليئومي" على 12 مقعداً. ويعتبر هذا التحالف، اليوم، القوة الرابعة في الكنيست من حيث عدد المقاعد.

ويعتبر ليبرمان، حتى في نظر مواطنين يهود، ظاهرة فاشية ودكتاتورية. فقد وصف البروفيسور زئيف شطرينهيل (المحاضر في الجامعة العبرية في القدس في موضوع العلوم السياسية وأحد أبرز المتخصصين في الفاشية في أوروبا) لصحيفة "إندبندنت" البريطانية ليبرمان قائلاً إنه "ذو مزاج دكتاتوري، ينفي بشكل مبدئي حقوق الإنسان، ويعمق الفوارق بين اليهود والعرب." وأضاف أن "ليبرمان هو أخطر سياسي في إسرائيل من جهة مواقفه. غاندي (رحبعام زئيفي) كان مثله، إلا أن الأخير كان مزاجه لطيفاً. وفي حالة ليبرمان فهو يذكر بموسوليني، الظاهرة الفاشية عندما سلمت الديمقراطية نفسها بملء إرادتها."

طوال سيرته السياسية، حرض ليبرمان على المواطنين العرب في إسرائيل وتهجم على قيادتهم الوطنية ودعا إلى تهجير من لا يعتبر أن إسرائيل هي "دولة يهودية صهيونية" ولا يعتبر النشيد الوطني الإسرائيلي ("هتكفا") نشيده. ويرى أن هدف الصهيونية هو الحفاظ على دولة ذات قومية واحدة، هي اليهودية، وأن وجود اقلية أخرى كبيرة – الأقلية العربية – يتناقض مع هذا الهدف، ويناقض رؤيته في وجوب الحفاظ على الدولة اليهودية "النقية". ويطالب المواطنين العرب في إسرائيل بإعلان الولاء إلى دولة إسرائيل وأداء الخدمة العسكرية ويهدد من يرفض ذلك بترحيله إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

في الواقع، بنى ليبرمان "مجده" السياسي على التحريض على المواطنين العرب. وهو يستغل الازمات لاتهام الاقلية العربية، كما وأنه يطرح افكاراً حول الحاجة لرجل قوي يحكم البلاد للمحافظة على صهيونيتها ويهوديتها. وعلى ضوء التصريحات العنصرية التي صرح بها ولا يزال حتى الآن، فإن العالم مطالب بأن يعاقب الحكومة الاسرائيلية لضمه إلى صفوفها وتعيينه في منصب رفيع، كما عاقب العالم حكومة النمسا بعد ضم هايدر اليها.

كان ليبرمان يشغل منصب وزير المواصلات في حكومة أريئيل شارون. وفي شهر أيار 2004، عرض ليبرمان، على رئيس الحكومة خطة لحل النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني، يقترح وفقها، من ضمن أمور أخرى، طرد 90% من الأقلية الفلسطينية الى الدولة الفلسطينية التي ستقام في الأراضي المحتلة. وحسب رأي ليبرمان، المشكلة المركزية لدولة إسرائيل ليست الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إنما الأقلية الفلسطينية التي تعيش في الدولة. كما أنه عرض خطته هذه أمام ممثل الرئيس الروسي فلدامير بوتين، عضو اللجنة الرباعية الكسندر غلوكين، في اللقاء الذي شارك فيه أيضا سفير روسيا في إسرائيل غاندي تيرسوف.

وفي شهر آذار 2004، صرخ ليبرمان، خلال خطابه في الكنيست، موجهًا كلامه لأعضاء الكنيست العرب: "أنتم مثل محمد ضيف، تريدون أن تدمروا الدولة، ولكن بتكتيك مختلف. لو كنتم في دولة أخرى لكان مكانكم في السجون."

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة "كل العرب" في ذلك العام، قال ليبرمان ما يلي: "بالطبع فأنا ما زلت عند رأيي، يجب التحضير للترانسفير للعرب القاطنين في دولة إسرائيل اولئك الذين لا يعترفون بواجباتهم، فالترانسفير أيضاً ينطبق على اولئك العرب الذين لا يعتبرون الدولة دولة يهودية صهيونية ولا يعتبرون النشيد الوطني "هتكفا" نشيدهم، اولئك لا حاجة لنا بهم، يجب تهجيرهم، ومن يعترف بذلك فلا فرق بينه وبيني في الحقوق أيضاً، هذا الأمر يتعلق أيضاً بتقديم كل الواجبات حتى التجند في الجيش الإسرائيلي، فمؤخراً تقدم حزبي باقتراح قانون فرض "التجنيد الإجباري" على عرب إسرائيل، وسنعمل جاهدين من أجل تطبيق هذا القانون، فمن يريد كل الحقوق عليه تقديم كل الواجبات."

وبعد انتهاء عمله كوزير للمواصلات، أعلن ليبرمان في شهر تشرين الثاني 2004 عن برنامج حزبه السياسي للانتخابات القادمة، الذي ينص على إقامة دولتين "واحدة يهودية بدون عرب وواحدة فلسطينية بدون يهود"، وينص البرنامج على "نقل كل سكان المثلث إلى مناطق السلطة الفلسطينية من خلال تغييرات حدودية". وبرأي ليبرمان، فإن هذا سيؤدي إلى دولة يهودية "نظيفة."

وفي شهر حزيران 2005، في فترة الانشغال بخطة فك الارتباط مع غزة، بدأ حزب ليبرمان الترويج لأفكاره في حملات إعلامية من خلال وضع لافتات كبيرة على الطرق السريعة وعلى مداخل المدن اليهودية تدعو إلى "فك الإرتباط مع أم الفحم" على شاكلة فك الإرتباط مع غزة .

وأثناء مقابلة مع محطة الراديو الإسرائيلية "ريشيت بيت" في العام 2005 صرح ليبرمان: "لقد قلنا دائما إن مشكلة العرب في إسرائيل تأخذ صفة الأولوية مقارنة مع المشكلة الفلسطينية. فمشكلة أم الفحم أكبر وأعمق من مشكلة جنين لأن القادة والسكان العرب في هذه المدينة يشاركون في 'أعمال إرهابية' [على حد تعبيره] بينما تتغاضى السلطات الإسرائيلية عن ذلك. إننا نؤمن أنه لن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بدون حل مشكلة العرب في إسرائيل." وأضاف" :إنني أريد دولة يهودية آمنة. ولست مستعدا أن أعطي الفلسطينيين أرضا بدون أن أحصل على مقابل لها... إنني أرغب في دولة يهودية متواصلة وأحادية العرق توحد البلاد وتجعلها قوية... إن الهدف هو الحصول على دولة يهودية نظيفة."

وفي عام 2006 حرض ليبرمان ضد الأقلية العربية بشكل عام، وضد أعضاء الكنيست العرب خاصة. وكلما أستمر التوتر في المنطقة وأشتد، بدا ليبرمان أكثر تطرفاً تجاه المواطنين العرب.

كانون الثاني: ليبرمان يدعو إلى إنزال أقصى العقوبات بالمواطنين العرب الذين يبدون أي تأييد لحركة حماس

في مؤتمر صحفي عقده في تاريخ 2006/1/30 لعرض برنامجه السياسي، طالب ليبرمان بتشديد الإجراءات وإنزال أقصى العقوبات بالمواطنين العرب الذين يبدون أي تأييد لحركة حماس، علاوة على مطالبته بضم المناطق ذات الأغلبية السكانية العربية إلى السلطة الفلسطينية مقابل ضم المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة رسمياً إلى إسرائيل. وأيد ليبرمان تعزيز ما أسماه "مكافحة الجريمة في الوسط العربي"، ولكن بشكل تحريضي بهدف إنزال أقصى العقوبات، وذلك بذريعة أنه "إذا لم يتم السيطرة على المجرمين العرب، فسوف تسيطر عليهم حماس!!". وزاد ليبرمان أنه يتوجب على المستوى السياسي منع المواطنين العرب في إسرائيل من إجراء أي مظاهرة تأييد لحماس! وأضاف ليبرمان في المؤتمر الصحفي بأن "المسؤولية عن المناطق التي يسكنها غالبية عربية، مثل مدينة أم الفحم، يجب نقلها إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضم مستوطنات يهودية في الضفة الغربية لدولة إسرائيل، إسرائيل بيتنا وفلسطين بيتهم"، على حد قوله.

كانون الثاني: ليبرمان يشبه عضو الكنيست عزمي بشارة بالرئيس الايراني

في تاريخ 22/1/2006 شبه ليبرمان عضو الكنيست عزمي بشارة (التجمع الوطني الديموقراطي) بالرئيس الإيراني، احمدي نجاد، بزعم انه يرفض الاعتراف بوجود دولة إسرائيل وينادي بطرد اليهود منها. وجاء هذا في تصريحات أدلى بها ليبرمان للإذاعة الإسرائيلية العامة تعقيباً على تصريح لبشارة في مؤتمر التجمع الخامس، حيث أشار فيه إلى تحريض الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية على أعضاء الكنيست العرب. وحسب مزاعم ليبرمان، فإنه لا فرق بين الرئيس الإيراني احمدي نجاد وعضو الكنيست بشارة، حيث "لديهما ذات الأهداف، يعتبران اليهود هنا محتلين وغرسة غريبة ومن غير المشروع التصويت لحزب يهودي". وأضاف ليبرمان أن "عزمي بشارة لا يخفي (مواقفه)، انه يسافر إلى دمشق ولبنان ويلتقي رجال حزب الله ويعلن من هناك انه لا مكان لدولة يهودية وصهيونية." وواصل ليبرمان تحريضه على المواطنين العرب، قائلا إن تصريحات بشارة تعكس عجز وخوف الشرطة من تطبيق القانون على المواطنين العرب. واعتبر مقتل الإرهابي اليهودي ناتان زاده اثر تنفيذه لمذبحة شفاعمرو في آب 2005،[17] عملية تنكيل لم تعالج الشرطة منفذيها، كما لا تقوم الشرطة بتنفيذ أوامر هدم ضد 60 ألف مبنى يعتبرها غير قانونية لدى الأقلية العربية، ولا تنفذ مئات أوامر الهدم في النقب. وحسب رأيه فإن "إسرائيل غير قادرة على مواجهة العرب ولذلك تتولد عمليا "أتونوميا" عربية داخل إسرائيل تشكل خطرًا على وجود إسرائيل". ومضى ليبرمان قائلاً: "من لا يرى هذه الظاهرة ولا يفهم أن مشكلتنا هي ليست طوبوغرافية وإنما ديموغرافية داخل حدود 67، فإنه ببساطة ينزل بنا كارثة. المشكلة المركزية التي نواجهها قبل المشكلة الفلسطينية، هي مشكلة "عرب إسرائيل"، ويتحتم القول بصراحة وتمرير رسالة واضحة".

[17] راجعوا تقرير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: "القاتل واحد والمسؤولون كُثر: الأجواء العنصرية التي سبقت مذبحة شفاعمرو ومسؤولية المستشار القضائي للحكومة" (أيلول 2005).

أيار : ليبرمان يدعو إلى إعدام أعضاء الكنيست العرب

في خطابه الذي القاه في الكنيست في 2006/5/4 شبه ليبرمان أعضاء الكنيست العرب، الذين التقوا شخصيات من حركة حماس ومنظمة حزب الله، بالمتعاونين مع النازية، وأعرب عن أمله باعدامهم. وهاجم ليبرمان بشدة لم يسبق لها مثيل أعضاء الكنيست العرب وقال: "إنتهت الحرب العالمية الثانية بمحاكمات نيرنبيرغ وتم إعدام قادة الحكم النازيين، وقد أعدم أيضاً المتعاونون معهم مثل لافل (المقصود بيير لافل، رئيس حكومة فيشي، التي تعاونت مع الحكم النازي، الذي قدم للمحاكمة بعد الحرب بتهمة الخيانة وحكم عليه بالاعدام). أنا آمل ان يكون هذا هو مصير المتعاونين في هذا المبنى". وذكر ليبرمان أن حزبه كان قد طالب بأن يحدد في الخطوط العريضة الأساسية للحكومة "إنزال أقصى العقوبات بأولئك المحرضين والمتعاونين مع 'الإرهاب' [على حد تعبيره] الذين يجلسون في هذا المبنى، هؤلاء الذين يواصلون اللقاءات مع رجال حزب الله وحماس ويستمرون ليل نهار في السفر إلى لبنان، هؤلاء الذين أعلنوا قبل يومين فقط عن يوم الإستقلال يوم النكبة ورفعوا الأعلام السوداء".

تموز: ليبرمان لموقع "يديعوت أحرونوت": أجهزة تطبيق القوانين يجب أن تعلن إفلاسها في أعقاب عدم مقاضاة النواب العرب بسبب تأييدهم لحزب الله

وفي شهر تموز استضاف ليبرمان موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الالكتروني وأجاب على أسئلة زوار الموقع. وفيما يخص أعضاء الكنيست العرب، قال ليبرمان: "أجهزة تطبيق القوانين يجب أن تعلن إفلاسها في أعقاب عدم مقاضاة النواب العرب بسبب تأييدهم لحزب الله. لا يمكن أن نرى في أي دولة سليمة ظاهرة أعضاء برلمان يؤيدون العدو وقت الحرب". وأضاف: "كل محاولاتي لتقديم شكوى للشرطة ضد أعضاء الكنيست العرب، وتوجهاتي إلى المستشار القضائي للحكومة، رفضت وحتى حينما قرر المستشار القضائي عمل شيء أوقفته المحكمة العليا".

آب: ليبرمان - أقول للعرب ممن يربطون مصيرهم بمصير الفلسطينيين إن الدولة لن تتسع لكلينا

وفي شهر آب، كتب ليبرمان مقالة في الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" حرّض من خلالها وبشكل علني على النواب العرب في الكنيست وعلى المواطنين العرب، مطالبًا إياهم بأن يكونوا موالين للدولة "وإلا ستكون الدولة صغيرة لكلينا". جاء المقال تحت عنوان "حدود الولاء"، وجاء في مقدمته: "لست متفاجئًا من رفض النواب العرب التوقيع على رسالة رئيسة الكنيست الإسرائيلي، داليا إيتسك، التي تدعو من خلالها رؤساء البرلمانات في العالم للعمل بكل ما أوتوا من قوة للحصول على معلومات عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله. يعبر هذا عن عجز دولة إسرائيل والجهاز القضائي والمجلس التشريعي أيضًا مقابل التسلل تحت غطاء الدولة اليهودية الديمقراطية، التي تنفذ برعاية ديمقراطيتنا وثقافتنا السياسية الليبرالية". وأضاف ليبرمان كاتباً: "منتخبو الجمهور العربي هم ليسوا جذور المشكلة، لكنهم معرضها. تكمن جذور المشكلة في ذلك الأب الذي قتل ولداه اثر قصف الكاتيوشا في الناصرة، إلا أنه يتهم دولة إسرائيل بالمسؤولية، ويصف نصر الله بـ"القائد الرمز" و"الأخ العزيز"، لكنّه يمضي إلى التأمين الوطني لنيل تعويضات عن هجوم معادٍ". وتابع ليبرمان: "من حق دولة إسرائيل أن تدافع عن نفسها كدولة يهودية ديمقراطية. ويطالب اقتراح القانون الذي وضعته أنا على طاولة الكنيست، بعد الانتخابات فورًا، كل مواطن في مرحلة نيل الهوية، أن يعلن بأنّه سيكون موالياً لنشيدها الوطني وعلمها ومبادئ وثيقة الاستقلال وأن يلتزم بقيامه بالخدمة المدنية أو العسكرية أو البديلة. من يرفض هذا الإعلان، فهو مدعو لأن يكون مقيمًا دائمًا صاحب حقوق كاملة ما عدا حقوق الانتخاب والترشيح". وهدد ليبرمان في نهاية المقال: "تقف علاقات دولة إسرائيل وأقلياتها على مفترق طرق. على الجمهور العربي أن يقرر لمن سيكون موالياً؟: هل لهؤلاء المستعدين للعيش في دولة اليهود كأقلية موالية صاحبة حقوق وواجبات، ولهؤلاء أقول أهلاً وسهلاً. ولكن لهؤلاء الذين ربطوا مصيرهم بمصير الشعب الفلسطيني، أقول: ربما ستكون هذه الدولة صغيرة لكلينا".

ج) عنصرية من قبل أعضاء الكنيست والوزراء اليهود

شباط: أعضاء كنيست من اليمين المتطرف يدعون إلى إقتلاع المواطنين العرب في النقب من أراضيهم وهدم منازلهم

في 2006/2/5، وقبل الإنتخابات للكنيست ألـ17، قام أعضاء الكنيست من كتلة الإتحاد القومي اليمينية المتطرفة بجوله في القرى غير المعترف بها في النقب، ودعوا إلى إقتلاع المواطنين العرب من أراضيهم وهدم منازلهم. وقد نظم أعضاء الكنيست هذه الجولة بقيادة بيني بدش، رئيس مجلس محلي عومر، وبمرافقة عدد كبير من قوات الشرطة، تحت عنوان "البناء غير القانوني" في النقب. وقد واكب الجولة تحريض ضد المواطنين العرب ونداءات تدعو إلى الترانسفير وإلى إقتلاع السكان الأصليين من أراضيهم.

كما ويذكر في هذا السياق، أن شبيبة حزب الإتحاد القومي كانوا قد قاموا بجولة في 2006/2/6 عند مداخل القرى غير المعترف بها في النقب لتوزيع منشورات على شكل أوامر هدم. وقد ألصق أبناء الشبيبة الإعلانات التي كتبت عليها "مواقع إستيطانية غير قانونية" ووزعوا المنشورات التي تدعو الحكومة إلى هدم منازل المواطنين العرب في النقب بادعاء إنها غير قانونية.[18]

أيلول: عضو الكنيست أيفي ايتام: يجب طرد العرب من الضفة الغربية وإبعاد عرب اسرائيل عن السياسة

بتاريخ 2006/9/10 أعلن عضو الكنيست أيفي ايتام (الإتحاد القومي–المفدال) عن ضرورة ترحيل السكان العرب في الضفة الغربية وإقصاء المواطنين العرب في إسرائيل عن الجهاز السياسي. وقد وردت أقوال ايتام هذه خلال مراسيم قداس الجندي، الملازم عميحاي مرحابيا، الذي سقط في معركة بنت جبيل في لبنان، والتي أقيمت في مستوطنة عالي.

وقال ايتام: "نحن مضطرون للقيام بثلاثة امور: طرد غالبية السكان العرب في يهودا والسامرة من هنا. لا يمكن العيش مع كل هؤلاء العرب ولا يمكن التنازل عن المنطقة لأننا قد شاهدنا ما يقومون به هناك. قسم منهم ربما يمكن أن يبقى بشروط معينة ولكن غالبيتهم مضطرون أن يغادروا. كما إننا مضطرون لحسم مسألة أخرى وهي إقصاء العرب في اسرائيل عن الجهاز السياسي. الأمور هنا أيضاً واضحة وبسيطة: لقد ربينا طابوراً خامساً، جماعة من الخونة من الدرجة الأولى، ولذلك لا نستطيع الإستمرار بذلك والإقرار بحضور قوي وكبير بهذه الدرجة داخل النظام السياسي في إسرائيل. الأمر الثالث – يجب علينا القيام بعملية مختلفة عما عهدناه حتى اليوم تجاه التهديد الإيراني. هذه الأمور الثلاثة تتطلب تغيير أخلاقيات الحرب عندنا". وفي أعقاب تصريحات ايتام، تلقت وزارة القضاء توجهات كثيرة تطالب بإجراء التحقيق ضده، ولكن لم يقدم ايتام حتى نشر هذا التقرير للمحاكمة.

وفي مقابلة مع بن كسبيت من صحيفة معاريف في 2006/9/15، فصل أيتام مواقفه حول المواطنين العرب. وفيما يلي مقاطع من المقابلة معه ذات الصلة بموضوعنا:

الصحفي: وماذا بشأن العرب في إسرائيل؟

إيتام: دائرة العرب في إسرائيل تضغط هي الأخرى. قادتهم طابور خامس وأنا لا أتراجع عن ذلك. هذه الوقاحة، التمتع الآن في دمشق في الوقت الذي يحارب فيه أبناؤنا حزب الله وتقديم النصائح للعدو، أمر لا يصدق. لقد طور العرب في إسرائيل لأنفسهم نطاقاً عقلياً خارجاً يتيح لهم وقف التماثل مع دولة إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي التي تسمح للأقلية بالعيش في داخلها بحيث تعترف هذه الأقلية بأن الدولة هي دولة الشعب اليهودي. هم يتآمرون ضد هذا الأساس الذي يشكل أساس وجودنا.

وبهذا المفهوم فأنهم مضطرون إلى إتخاذ القرار الحاسم وبسرعة حول الكيفية التي يريدون بها مواصلة الشراكة. هل هذه شراكة مشرفة تنطلق من الإعتراف بأن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي ويعيشون فيها في ظل المساواة في الحقوق أم أنهم يبغون أن يصبحوا عنصراً هداماً يرقص على السطوح ويفرح بمصائب الدولة ويشكلون عنصراً فعالاً في إضعافها أمام أعدائها.

[18] راجعوا العنوان الفرعي (ي) "عنصرية من قبل المواطنين اليهود" في هذا الفصل.

يتطور أمامنا نوع من العصيان المدني لدى العرب في إسرائيل ضد دولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية. هذه الأقوال حول دولة جميع مواطنيها هي عنصر خطير جداً لا مثيل له. إزاء ذلك ذكرت أقوالي بدون هجوم وبدون إهتياج انطلاقاً من قلق كبير جداً. الوزن المتراكم لهذه المشاكل مقابل الضعف في مجتمعنا سيكون ثقيلاً جداً وسيصبح تدريجياً، ربما ليس خلال يوم واحد، ثقيلاً بحيث لا نستطيع مواجهته. هذا الأمر سيولد مشاعر صعبة مختلفة".

الصحفي: ماذا إذاً، هل ظهر وريث مناسب للحاخام كهانا؟

إيتام: كلا. لا أريد التطرق إلى الشخص وتعاليمه. أنا أعتقد أن المكانة المدنية هي كتلة، هي دمج للحقوق والواجبات. وحين يتماثل عضو كنيست مع أعداء الدولة ويعمل من أجل تغيير طابعها اليهودي، وينتخبه جمهور كامل المرة تلو الأخرى، فإن هذا الجمهور يعرض نفسه رويداً رويداً كعنصر يزعزع دولة إسرائيل.

الصحفي: حتى لو إفترضنا للحظة أن هذه هي نوعية العلاقات بين اليهود والعرب في الدولة، فأنت تتجاهل العالم من حولك. سيطلونك بالزفت وسينبذونك بسبب هذه الاقوال.

إيتام: بخصوص العرب في إسرائيل لا يدور الحديث هنا عن الشرعية، بل عن تحديد جديد لعلاقتنا معهم. الشرط الأول الذي يجب علينا أن نعرضه عليهم هو الإعتراف بأنهم يعيشون في دولة الشعب اليهودي – حسب طابعها، رموزها وإصرارها على الإستمرار والبقاء كذلك.

حسب رأيي يجب على الكنيست وضع قيود على أعضاء الكنيست. أعضاء الكنيست الذين يقومون بممارسات خيانية ويشجعون العدو أثناء الحرب لا يستطيعون الجلوس في برلمان إسرائيل، صاحب السيادة. السيد لا يستطيع العمل ضد ذاته وقت الحرب. هذا تماثل جوهري مع عدونا. صواريخ الكاتيوشا التي قتلت ثمانية أشخاص في كراج القطارات في حيفا، والقذائف التي قتلت المواطنين كلها من سوريا.

الصحفي: أنت تدرك إنك انحدرت نحو الهامش وسوف يقولون مرة أخرى أنك مجنون؟

إيتام: نعم، سيصرخون بأن أيفي مجنون ومثير للحرب، أنا لا أخاف من ذلك. مستقبل الدولة أهم، بالنسبة لي، من صورتي. من يريد مواجهة الحقائق، المعطيات، المشاكل والمعضلات فليتفضل. لا أريد ان أكون نبي الغضب. أنا أحاول طرح بديل واقعي .

أيلول: ايهود أولمرت عن النائب عزمي بشارة: "سلوكه لا يحتمل"

في تاريخ 2006/9/28 أجرت إذاعة "صوت إسرائيل" باللغة العربية مقابلة مع رئيس الحكومة، ايهود اولمرت، بمناسبة قرب حلول "يوم الغفران" حول القضايا السياسية وقضايا الساعة. وعندما تطرق للحديث عن المواطنين العرب، فاجأ بهجومه الصريح وبالإسم على رئيس حزب التجمع الوطني الديموقراطي، عزمي بشارة، ورفاقه، إذ قال:" إنني قلق من تصرف القيادة السياسية لعرب إسرائيل، لا يمكنني القول إن كل عرب إسرائيل هم ضد إسرائيل. على العكس، السواد الأعظم منهم جيدون وطيبون يتحلون بضبط النفس وليسوا ضد الدولة ومؤسساتها. لكن من الناحية الأخرى لا يمكنني أن أقول هذا الكلام عن عزمي بشارة ورفاقه فسلوكهم لا يحتمل. وأوعز المستشار القضائي للحكومة بالبدء بالتحقيق معهم، وأنا آمل انه في نهاية التحقيق سيقرر ما العمل بشأنهم. أنا أعارض بشدة أن تتحول إسرائيل إلى دولة كل مواطنيها، إسرائيل ستكون دولة صهيونية يهودية، وستبقى كذلك إلى الأبد. سأعارض بشدة كل تغيير في تعريف طابع الدولة."

د) عنصرية من جانب الشرطة

تموز: شرطي يقول لعضو الكنيست محمد بركة: "أتمنى أن يسقط عليك صاروخ كاتيوشا"

في شهر تموز نظم الإئتلاف ضد الحرب على لبنان تظاهرة إحتجاج في حيفا. في 2006/7/28 وصل العشرات من أعضاء اليسار إلى مكان التظاهرة ضد الحرب التي جرت في الحي الألماني في المدينة. وانتظمت قبالة المتظاهرين مجموعة من أفراد اليمين اليهود ورددوا الهتافات النابية ضد متظاهري اليسار. أعضاء اليمين هتفوا

بصلافة ضد عضو الكنيست محمد بركة، الذي شارك في التظاهرة قائلين: "إذهب إلى البيت" و- "إذهب إلى سوريا".

وقبل أن بدأ أعضاء اليمين الإنتظام في المكان، تقدم عضو الكنيست بركة نحو رجال الشرطة وحذرهم من محاولة أفراد اليمين الإعتداء على متظاهري اليسار. العشرات من رجال الشرطة فصلوا بين المتظاهرين. وفي مرحلة معينة أطلقت صفارة الإنظار وإثر ذلك تقدم أحد رجال الشرطة نحو بركة وقال له: "أتمنى أن يسقط عليك صاروخ كاتيوشا". حذر عضو الكنيست بركة الشرطي بأنه في مهمة وبالزي الرسمي، وفور ذلك وصل إلى المكان ضابط الشرطة الذي قام بإبعاد هذا الشرطي من مكان الحادث.

أيلول: أحد ضباط الشرطة: "15 ألف عربوش في مهرجان الحركة الإسلامية"

في 2006/9/16 جرى في مدينة أم الفحم مهرجان الحركة الإسلامية، الذي شارك فيه الآلاف من العرب. وتواجدت في هذا الحدث قوات الشرطة أيضاً. أحد ضباط الشرطة، الذي يخدم في مركز الضبط والتقارير في مقر القيادة القطري للشرطة، والذي تواجد في المكان، وزع بلاغاً عبر أجهزة البيفر على قادة الشرطة ذكر فيه ما يلي: "15 ألف عربوش (تحقير لعربي) شاركوا في المهرجان السنوي الذي تنظمه الحركة الإسلامية تحت عنوان الأقصى في خطر". هذا البلاغ نقل إلى مئات الضباط ومن ضمنهم ضباط رفيعي المستوى في الشرطة.

في أعقاب الكشف عن هذه القضية في وسائل الإعلام، ثارت ضجة في أوساط الأقلية العربية. وفي تعقيبها على ذلك ادعت الشرطة أن الحديث يدور عن "خطأ" إنسان. وقال البيان الرسمي الصادر عن الشرطة في ذلك اليوم: "الحديث يدور عن خلل خطير تم تصليحه فوراً وستدرس امكانية إتخاذ إجراءات تاديبية ضد المسؤولين". بيد أنه لم تتخذ أية خطوات تأديبية ضد الضابط، بل تم نقله فقط من وظيفته إلى وظيفة أخرى (في الشرطة).

ه) عنصرية الهيئات الرسمية وشبه الرسمية

كانون الثاني: المستشفيات تفصل بين النساء العربيات واليهوديات في قسم الولادة

في شهر كانون الثاني نشر أن مستشفى "الجليل الغربي" في نهاريا ومستشفى "رفكا زيف" في صفد يفصلان بين النساء اليهوديات والعربيات بعد الولادة.

لقد وصل مراسل ومراسلة صحيفة هآرتس إلى مستشفى نهاريا وتظاهرا بأنهما زوجان قبل الولادة وطلبا استيضاح ظروف الدخول والعلاج في قسم الولادة. وخلال محادثة مع إحدى الممرضات في قسم الولادة، قيل لهما أنهم "يقومون بفصل القوات" في المستشفى . وحسب أقوال الممرضة فإن سبب ذلك يرجع إلى الفروق في العقلية واللغة بين النساء.

وذكرت إمرأة يهودية من سكان الجليل الغربي، كانت قد أنجبت في المستشفى قبل حوالي سنتين: "إن الفصل واضح ونلاحظ أن هناك غرفاً للعربيات وغرفاً لليهوديات. بدا لي ذلك غريباً جداً. لم يتحدثوا حول هذا الأمر بوضوح ولكننا نشاهد الفصل بين النساء بكل وضوح".

وأوضح المسؤولون في مستشفى نهاريا أن الحديث لا يدور عن سياسة موجهة بل عن محاولة لتلبية طلبات النساء الوالدات "المعنيات بالبقاء في غرف مع نساء يتحدثن بلغتهن". مدير مستشفى الجليل الغربي، البروفيسور شاؤول شاشا، عقب قائلاً: "لا يوجد فصل بين النساء العربيات واليهوديات في المستشفى. نحن نتعامل مع الذين يتلقون العلاج عندنا على قدم المساواة. ونحن نبذل الجهود من أجل الإستجابة للطلبات الخاصة إذا ما وجدت كهذه، مثلما نتصرف تجاه كافة متلقي العلاج في المستشفى".

وفي المقابل، فإن المسؤولين في مستشفى "رفكا زيف" لم ينفوا أن الحديث يدور عن سياسة، وادعوا أن الأساس لذلك هو "الفروق في العقلية". وأوضحت حنة بيكل، المتحدثة بإسم المستشفى، قائلة: "نحاول القيام بالفصل لأن لكل إمرأة عقلية خاصة بها. نحن نحاول الفصل أيضاً بين المتدينات والعلمانيات. نحن نحاول توفير الظروف من أجل راحة الوالدات. بشكل عام المرأة بعد الولادة ترغب في أن تكون مع إمرأة تتحدث بنفس اللغة. هذا ليس وجه من وجوه التمييز بل أن السبب هو توفير الظروف الأفضل بعد الولادة. النساء يفضلن أن يكون معهن في الغرفة نساء تشاركهن مواضيع مشتركة: المتدينات مع المتدينات، العلمانيات مع العلمانيات والعربيات مع العربيات. هكذا يشعرن بالراحة".

ولكن شهادة المستشار الإعلامي جلال بنا، من سكان عكا، تضفي مسحة أخرى على القصة، تشير بالتحديد إلى العنصرية وليس فقط إلى الفصل لأسباب تعود إلى "الفروق في العقلية". قبل حوالي سنة كان بنا قد وصل مع زوجته رمية إلى غرفة الولادة. ويقول بنا: "بعد الولادة أخذوا زوجتي في السرير إلى غرف القسم، عبرنا الممر ووصلنا إلى الغرف الموزعة إلى جناحين، شاهدت غرفاً واسعة فيها سرير أو إثنان، وفي الجهة اليسرى الكثافة أكبر بكثير. وجهوا زوجتي إلى الجهة اليسرى. شاهدت الأسرة الخالية في الجهة اليمنى، وطلبت أن يضعوا زوجتي في الغرف في هذه الجهة". جرى نقاش بين بنا والمسؤولين في المستشفى، فازت في نهايته رمية بسرير في غرفة واسعة. وادعى بنا أنه في تلك الفترة كانت غرف أحد جوانب القسم مخصصة للنساء اليهوديات وغرف الجانب الآخر للنساء العربيات. وحسب أقواله، كان واضحاً أنه تم الفصل بين الغرف حسب أصل المرأة.

كانون الثاني : بنك همزراحي- طفاحوت لمحامية عربية: اذهبي للبحث عن العمل في جنين وغزة

في مطلع العام توجهت المحامية نسرين دبيني من الناصرة (20 عاماً)، إلى بنوك تجارية بحثاً عن العمل. أخبرها عدد من البنوك التي توجهت إليها، وبشكل موضوعي، أنه لا توجد لديهم وظائف شاغرة. ولكن الرد الذي بلغها من بنك همزراحي-طفاحوت ، والذي كان يحمل التوقيع الرسمي للبنك، اثار الصدمة لديها . فقد ذكر في الرسالة، بخط اليد: "نحن لا نقبل للعمل عرباً وعربيات، نقبل فقط إسرائيليات ويهوديات. نحن لسنا بنكاً عنصرياً ولكن هذه هي السياسة. واصلي البحث عن العمل في الناصرة، نابلس، جنين وغزة وأماكن أخرى". ورداً على ذلك قدم المحامي نادر جرجورة، خطيب دبيني، دعوى لمحكمة العمل في الناصرة ضد البنك بمبلغ 100 الف شاقل.

وقد رد البنك مدعياً أن الرسالة لا تعبر عن سياسة البنك الرسمية وأن الحديث يدور، "على ما يبدو"، عن تزييف قام به أحد المستخدمين. وادعى البنك أنه قدم شكوى للشرطة للتحقيق في الحادث.

شباط : قطع خط الهاتف عن حي كامل في الناصرة طيلة خمسة أيام

في شهر شباط، قطعت خطوط الهاتف عن حي النمساوي في مدينة الناصرة طيلة خمسة أيام. وبالرغم من توجهات السكان ورجال الأعمال المتكررة، فقد امتنعت شركة بيزك عن معالجة المشكلة بسرعة. في هذا الحي يوجد سكان وعشرات المحال التجارية والمؤسسات. الموظفون وأصحاب المحال التجارية اضطروا إلى العودة لبيوتهم خلال أيام العمل عدة مرات من أجل إجراء مكالمات هاتفية حيوية بالنسبة لأماكن عملهم. في هذا الحي يوجد أيضاً صندوق مرضى يقدم خدمات طبية لمئات السكان. الخطوط الهاتفية المقطوعة ألحقت أضراراً كبيرة بالعمل الجاري لصندوق المرضى.

وحسب سكان الحي فان التأخير في إصلاح الخلل ناتج عن التعامل العنصري والمستهتر لشركة بيزك للهواتف مع المواطنين العرب، وإن الشركة ترفض إرسال فنييها إلى غالبية القرى والمدن العربية لمعالجة الخلل، وذلك منذ مظاهرات الإحتجاج في أكتوبر عام 2000.

من ناحيتها، ادعت الشركة، وهي شركة حكومية، إنها ترسل فنييها إلى القرى والمدن العربية برفقة رجال أمن فقط، وهؤلاء ليسوا متوفرين دائماً. بيد أن هذا القول يثبت، أولاً: حقيقة إدعاءات السكان العرب؛ وثانياً، هذا الإدعاء عنصري بحد ذاته، إذ أن الإفتراض الذي يستند إليه يعني أن هناك حاجة لرجال أمن من أجل دخول القرى والمدن العربية وأن هذه الحاجة غير موجودة حين يدور الحديث عن قرى ومدن يهودية؛ وثالثاً، لا توجد إثباتات على أن فنيي الشركة يتعرضون للإعتداءات أثناء دخولهم القرى والمدن العربية. على العكس من ذلك، فقد ذكر قائد شرطة وادي عارة في شهر شباط أن توصيات الشرطة وتقاريرها حول دخول مستخدمي الشركات الحكومية للقرى والمدن العربية هي ايجابية.

آذار : شركة الكهرباء ترفض ايصال التيار الكهربائي إلى بيت طفل عربي مصاب بمرض الثيلاسيميا

خلال شهور عديدة رفضت شركة الكهرباء ايصال التيار الكهربائي إلى بيت طفل مصاب بمرض الثيلاسيميا من النوع الحاد. هذا الطفل، فراس محمد سواعد ابن السابعة، يحتاج بصورة دائمة إلى إستعمال أجهزة طبية كهربائية من أجل الحفاظ على حياته. اجريت له قبل عدة أشهر عملية استئصال الطحال وهو يحتاج إلى عملية زرع نخاع عظام. يدور الحديث عن مرض خطير ويحتاج هذا الطفل إلى توفير ظروف صحية مناسبة في منزله، وإلى استخدام دائم لأجهزة طبية كهربائية وإلى ثلاجة لتخزين الأدوية التي يتلقاها من أجل الحفاظ على حياته وعلى صحته.

وكانت عائلة فراس قد توجهت إلى لجنة التخطيط والبناء التابعة للمجلس الإقليمي مسغاف وحصلت على كل المستندات المطلوبة من أجل ربط بيتها بشبكة الكهرباء، ولكن شركة الكهرباء ترفض ربط المنزل بالتيار

الكهربائي. جميع توجهات العائلة للشركة قد رفضت، رغم أن بيوتاً عديدة تقوم على بعد حوالي 100 متر من بيت العائلة مربوطة بشبكة الكهرباء، الأمر الذي يعني أنه لا توجد مشاكل بالبنية التحتية في القرية.

نيسان : بلدية كرمئيل تقر إطلاق إسم رحبعام زيئيفي على حي في المدينة

كان رحبعام زيئيفي (الملقب بـ"غاندي") عضو كنيست ورئيس حزب موليدت . مبادئ وتعاليم حزبه تدعو إلى تنفيذ الترحيل "الطوعي" للعرب في أرض اسرائيل التاريخية، بما في ذلك المواطنين العرب داخل إسرائيل. ويعتبر زيئيفي من معسكر اليمين المتطرف واعتقد الكثيرون في المجتمع اليهودي بأن مواقفه عنصرية. وقد قتل زيئيفي على أيدي فلسطينيين في أكتوبر 2001.

في شهر نيسان، قررت بلدية كرمئيل إطلاق إسم زيئيفي على حي جديد سيتم بناؤه في الجهة الجنوبية-الغربية من المدينة، وذلك بناءً على اقتراح تقدم به رئيس البلدية، عادي الدار. وأوضح مسؤولون في البلدية أن الدار استجاب بذلك لمطلب عائلة زيئيفي بتخليد ذكراه، وقالوا ان البلدية ورئيسها الدار يفصلان بين مواقف زيئيفي الشخصية وبين حقيقة قتله بصفته وزيراً في إسرائيل. وقد أثارت هذه المبادرة غضب السكان العرب في القرى المجاورة. ودعت أوساط في هذه القرى رئيس البلدية إلى التراجع عن قراره. وقال أحد سكان قرية البعنة المجاورة: "نحن نعلم أن أسم زيئيفي أطلق على مواقع كثيرة في إسرائيل ولكن من المفروض على بلدية كرمئيل أن تبدي مراعاة شعور أكثر من غيرها بهذا الخصوص، خاصة وأن الحديث يدور عن مدينة قائمة في قلب الجليل وتحيطها قرى ومدن عربية عديدة".

وذكر بيان صدر باسم سكان مدينة الشاغور (مدينة دمج قرى البعنة، مجد الكروم ودير الأسد): "نحن قلقون ونحذر بأن هذا الإسم سيذكر دائماً بمبادئ "غاندي" (زئيفي) ومواقفه تجاه العرب. سينتصب أمام أعيننا رمز العنصرية وسيشكل هوة تزداد عمقاً بين سكان المنطقة العرب وبين كرمئيل، وسيؤدي هذا القلق إلى تراكم الكراهية التي ستنفجر، عندما يحين الوقت، بشكل أكبر مما حدث في أكتوبر عام 2000 ".

آب: وكلاء بريد إسرائيل يتلقون تعليمات بعدم دخول القرى والمدن العربية

في شهر آب كان من المفروض أن يتلقى المحامي نمر سلطاني، وهو مواطن عربي من سكان مدينة الطيرة في المثلث، عن طريق البريد جواز سفره وتأشيرة دخول من سفارة الولايات المتحدة بواسطة وكيل البريد. وقد دفع مبلغ 33 شاقلاً، الرسوم الخاصة لذلك. وقبل يوم من التاريخ المحدد، اتصلت بسلطاني شابة تعمل في مكتب البريد وأبلغته أنه لا يستطيع اليوم إستلام الرزمة البريدية عن طريق الوكيل بسبب التعليمات الجديدة التي تحظر على الموظفين دخول القرى والمدن العربية، مثل الطيرة والطيبة . المحامي سلطاني أجاب بأن الحديث يدور عن سياسة عنصرية وأنه لا يوجد أي سبب يحول دون تلقيه الخدمة التي دفع رسومها. موظفة أخرى في نفس المكتب عادت وأكدت أقوال الموظفة السابقة، وقطعت الإتصال الهاتفي عندما اشتكى المحامي ضد هذا التعامل العنصري. وقد أبلغ سلطاني أنه يستطيع إستلام الرسالة عن طريق البريد المركزي في المدينة.

وفي اليوم التالي تحدث المحامي سلطاني مع موظفة في قسم شكاوي الجمهور التابع للبريد وكرر الشكوى، ولكن الموظفة عادت وأكدت وجود التعليمات الجديدة.

قال المحامي سلطاني: "أنا مصاب بالدهشة من التعامل العنصري والتعامل المعادي والمميز الذي لاقيته لدى موظفات سلطة البريد. كنت أتوقع من هيئة عامة أن تتصرف بشكل يظهر المساواة تجاه جميع المواطنين ويقدم الخدمة الكاملة للجميع، بدون أي إعتبار غريب".

مراسل موقع "محسوم" على الإنترنت، الذي كشف عن القضية، حاول استيضاح مسألة وجود تعليمات كهذه وتحدث مع الناطقة بإسم سلطة البريد. الناطقة ادعت إنها لم تسمع عن تعليمات كهذه وطلبت إستلام أسئلة المراسل عبر البريد الألكتروني.

وتلقى المراسل لاحقاً رد سلطة البريد، الذي جاء فيه أن "شركة بريد إسرائيل ترسل الرزم بشكل منتظم إلى كل أنحاء البلاد بما في ذلك الطيبة والطيرة". وذكر في الرد أيضاً أن المسؤولين يعتذرون "عن المعلومات الخاطئة التي قدمتها الموظفات"، وأنهم "قاموا بتحديث الإجراءات الخاصة بارسال الرزم البريدية في صفوف ممثلي الخدمات".

و) العنصرية في منح الخدمات

آذار: روضة أطفال لليهود فقط

توفيق محسن هو من أوائل الذين سكنوا قرية حريش ومن رواد المكان وعضو اللجنة في القرية. ولكن كل ذلك لم يساعده في تسجيل إبنه ايهاب، إبن الثالثة، لروضة الأطفال المحلية. والسبب - أنه عربي.

حريش هي قرية مختلطة أقيمت قبل حوالي عشر سنوات. يسكن في القرية قرابة 1,500 شخص، من بينهم 200 عربي. ومنذ إقامة القرية، يرفضون تسجيل أطفال السكان العرب في الروضة المحلية، ولذلك اضطر الأهالي إلى تسجيلهم في روضات الأطفال في القرى العربية المجاورة. ولكن في السنة الأخيرة رفض قسم من هذه القرى تسجيل أطفال حريش العرب. ونتيجة لذلك توجه الأهالي إلى الروضة في حريش بطلب تسجيل الأطفال، ولكن طلبهم رفض.

هذا ما حدث أيضاً لمحسن، الذي لم ينجح في تسجيل إبنه لروضة "يردين" القريبة من بيته. يقول محسن: "قالوا لي توجد مشكلة في قضية التسجيل لأن إبني عربي، ومن المستحسن أن يتعلم في روضة عربية. كتبت لهم رسالة ذكرت فيها إنني أريد أن يتعلم إبني بالذات مع يهود ويستوعب عقليتهم. وهو يلعب مع الأطفال اليهود في الحي. هذه قرية مختلطة، كلهم يحبونه. لماذا يجب علي أن أرسله إلى مكان آخر؟ هنا بيتنا".

محسن ليس وحيداً. خمسة أطفال عرب بقوا في البيت في بداية السنة لأن آباءهم لم ينجحوا في تسجيلهم في الروضة في حريش. سمر حجاج، والدة ماجد إبن الثالثة، جوبهت هي أيضاً بالرفض وقالت "أريد أن يتعلم إبني مع الأطفال اليهود. نحن نعيش كلنا هنا سوية، ومن ناحيتي هذا هو المثل الأعلى".

عائلات يهودية قليلة في قرية حريش هي التي تمارس الضغط لمنع تسجيل الأطفال العرب في الروضات. يقول محسن: "هم لا يريدوننا هنا. توجد مخاوف لدى متخذي القرار بأن قسماً من اليهود سيخرج أطفاله من هنا إذا ما تم تسجيل ايهاب في الروضة. من المؤسف أن يكون الأمر كذلك".

حزيران: بركة السباحة في كيبوتس الكابري أغلقت أمام الجيران العرب

في شهر حزيران، فوجئت عائلات عربية، التي جاءت إلى كيبوتس الكابري في الجليل الغربي للإستمتاع بقضاء الوقت، كعادتها، حين إكتشفت أن البركة مغلقة وإن إدارة الكيبوتس كانت قد أعلنت أن البركة تحولت إلى بركة خاصة وإن الدخول اليها يقتصر "على أعضاء النادي" فقط. وعندما طلب شاب من كفر ياسيف قبوله للنادي، قوبل بالرفض بادعاء أن مجموعة قرى معينة ومشار إليها فقط تستجيب لتعريف من هم "أعضاء نادي بركة كيبوتس الكابري".

ووفقاً لإعلان نشره مدير قطاع الخدمات والإستهلاك في الكيبوتس، فإن أعضاء نادي البركة هم أعضاء الكيبوتس وأبناؤه المقيمون في الكيبوتس، طلاب المدارس وأباؤهم، العمال الأجيرون في الكيبوتس وسكان القرى اليهودية والكيبوتسات في المحيط القريب: بن عامي، منوت، غيته، متسوبة، كليل، متسبيه هيلا ونفي زيف. هذه القائمة لا تشمل أي قرية عربية، بالرغم من وجود قرى عربية في المحيط القريب من الكابري وعلى بعد أقل من القرى اليهودية المذكورة في القائمة، مثل قرى الشيخ دنون، معليا، ابو سنان، كفر ياسيف وجت الجليل.

أثار هذا القرار ردود فعل غاضبة لدى العائلات العربية، التي جاء بعضها في السنوات الأخيرة للبركة طيلة موسم السباحة. وقال أحد سكان قرية كفر ياسيف: "ربما توجد للكيبوتس إمكانية الإعلان عن بركة السباحة منطقة خاصة، رغم إننا نتحدث عن أراضي دولة، لكن بركة سباحة خاصة يفترض أن تكون مخصصة لأناس يعيشون ويسكنون في الكيبوتس. الأمر الذي يثير الإستغراب هو أن كيبوتس الكابري فتح كل البوابات لجميع القرى المجاورة بشرط أن تكون يهودية. من الواضح أن الحديث يدور عن قرار مميز وعنصري".

وعبر قسم من العائلات العربية عن تخوفه من أن قرار كيبوتس الكابري قد يستخدم كمثال للكيبوتسات والقرى اليهودية الأخرى في المنطقة، التي توجد فيها أيضاً برك سباحة. وقال أحد ابناء هذه العائلات: "لسنا مذنبين لعدم وجود برك سباحة وأماكن لقضاء الوقت في الصيف في قرانا. الأماكن الوحيدة التي يمكن المجيء إليها هي القرى اليهودية المجاورة. سكان نهاريا وعكا لن يشتكوا إذا لم يسمح لهم بدخول بركة الكابري لأنه لا ينقصهم بحر وبرك سباحة".

وعقبت مصادر في كيبوتس الكابري بأنهم يحتجون بشدة على إستعمال الكلمات "تمييز" و-"عنصرية". وحسب أقوال أوفير كزلوب، مدير قطاع الخدمات والإستهلاك في الكيبوتس، فإن البركة عملت في السنوات الأخيرة بصفتها بركة تجارية، لكنها عانت من خسائر كبيرة. لذلك تقرر أن تكون بركة سباحة خاصة كما تقرر أيضاً

إضافة عدد قليل من القرى لنادي البركة، رغم أنه توجد في المنطقة قرى يهودية وعربية. وقال كزلوب أنه تلقى في الآونة الأخيرة توجهات وطلبات من سكان وجمعيات في نهاريا بالمجيء إلى البركة، ولكنها رفضت. ولكنه لم يقدم الإجابة على السؤال لماذا توجد قرى يهودية فقط في عضوية نادي الكيبوتس، بينما لا توجد قرى عربية في النادي، رغم أن هذه القرى أقرب للكيبوتس من قرى يهودية!

حزيران : *السفر بالطائرة من الشمال إلى مركز البلاد لليهود فقط*

في شهر حزيران كشفت صحيفة "هآرتس" أنه سمح للمسافرين اليهود فقط بالسفر في رحلات شركة "تمير للطيران" من روش-بينا وكريات-شمونة إلى تل-أبيب. والسبب في ذلك هو أن آلة الكشف المخصصة لإجراء الفحص الأمني معطلة، وذلك على خلفية الخلافات بين شركة الطيران، ووزارتي المواصلات والصناعة والتجارة والتشغيل، وبلدية كريات شمونة، حول إستخدام بناية المحطة المركزية الجديدة في كريات شمونة التي يجب وضع آلة الكشف فيها.

في شهر آذار الأخير فازت شركة "تمير للطيران" بعطاء وزارة المواصلات بتشغيل خط الطيران من مطار دوف في تل-أبيب إلى روش-بينا وكريات-شمونة، بدلاً من شركة "أركيع. من أجل تنظيم هذه الرحلات تزودت شركة الطيران بآلة الكشف، كما هو مطلوب لإجراء فحص أمني لحقائب المسافرين. لقد تم تصميم الآلة المتطورة بحيث تكون منصوبة في بناية المحطة الأخيرة الجديدة في كريات شمونة، ولكن بسبب الخلافات المالية بين المعنيين بالأمر لم يتم تشغيل الآلة. ونتيجة لذلك لم يكن بالإمكان إجراء فحوصات أمنية كما هو مطلوب، ولذلك لم يسمح لمن ليسوا يهوداً بالسفر بالطائرات.

أودي تمير، من أصحاب شركة "تمير للطيران"، أكد على صحة هذه الأمور، وقال معقباً أنه "لا يستطيع أن يسمح لكل مسافر بالسفر بالطائرة لأنه لا يستطيع نصب آلة الكشف وتشغيلها في المحطة في كريات شمونة". وأضاف تمير أنه يعمل وفقاً لتوجيهات سلطات الأمن.

وعقب أفنير عوباديا، وهو مدير كبير في قسم الإعلام والعلاقات الدولية في وزارة المواصلات، بقوله: "الحديث لا يدور عن تمييز عنصري بالمرة، بل عن خلل فني في جهاز الفحص المشغل في مطار كريات-شمونة بواسطة صاحب إمتياز خاص. نحن نعمل من أجل ايجاد حل سريع وفوري يتيح لمواطني الدولة كافة السفر بالطيران من شمال البلاد بدون أي قيود".

وعلى أثر كشف القضية، أصدر جدعون سيترمان، مدير عام وزارة المواصلات، تعليمات لمدير قسم الأمن في الوزارة بالتزود فوراً بآلة الكشف ووضعها مؤقتاً في المحطة القديمة في كريات-شمونة، وذلك إلى حين ايجاد حل دائم يتيح تشغيل آلة كشف دائمة في المحطة الجديدة.

وذكر مسؤولون في جهاز الأمن العام، وهو الجهة المهنية المسؤولة عن الموضوع، أنه "لا توجد أية تعليمات أمنية تمنع العرب من السفر في الطائرات في أي خط طيران إسرائيلي، بما في ذلك هذا الخط أيضاً. التعليمات الأمنية تلزم بالفحص بجهاز الكشف، وذلك وفقاً لمعطيات التصنيف الأمني لكل مسافر دون أي علاقة بكونه عربياً أو يهودياً أو أجنبياً".

هذه القضية تكشف التوجه العنصري للسلطات تجاه المواطنين العرب. فوفق وجهة نظرهم، الخلل في آلة كشف المعادن لا يسمح للمواطنين العرب بالسفر جوًا، لكن هذا الأمر لا يسري على المواطنين اليهود.

ز) العنصرية خلال انتخابات الكنيست الـ17

شباط : الليكود يدعو إلى منع القائمة العربية الموحدة-الحركة العربية للتغيير من المشاركة في الإنتخابات

في شهر شباط، طلب حزب الليكود من رئيسة لجنة الإنتخابات المركزية، قاضية المحكمة العليا دوريت بينيش، إلغاء القائمة العربية الموحدة-الحركة العربية للتغيير ومنعها من المشاركة في الإنتخابات، وذلك لأن رؤساء القائمة، حسب إدعاء الليكود، ينفون وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية ويؤيدون نضال حركة حماس المسلح ضد إسرائيل. كما قدمت طلبات شبيهة من "الإتحاد القومي-المفدال" و-"الجبهة اليهودية القومية" برئاسة باروخ مرزل .

وذكر محامي حزب الليكود في الإلتماس إن رؤساء القائمة العربية الموحدة-الحركة العربية للتغيير عقدوا مؤتمراً صحفياً أطلقت فيه تصريحات بموجبها "يجب أن يكون نظام الحكم إسلامياً"، وأن القائمة تخوض الإنتخابات ولكنها لا تتنازل عن معتقداتها ورؤيتها الإسلامية.

وقد اعتمد هذا التعليل على تقرير صحفي حول المؤتمر الصحفي الذي عقدته القائمة العربية الموحدة-القائمة العربية للتغيير في 14 شباط، والذي ذكر أن القائمة تطالب بإقامة نظام حكم إسلامي في إسرائيل. وقال الشيخ إبراهيم صرصور، رئيس القائمة العربية الموحدة، بشأن ما حدث في هذا المؤتمر الصحفي وحول الأقوال التي نسبت إليه والتي شكلت حجة لشطبها، ما يلي: "في هذا المؤتمر الصحفي سألني أحد الصحفيين عن موضوع الوحدة بين التيارات السياسية المختلفة في المجتمع العربي في إسرائيل، فأشرت في إجابتي إلى أهمية الوحدة وإلى حقيقة كونها مصدراً لقوة الأقلية العربية في إسرائيل. ذكرت مثلاً مماثلاً لإمكانية القوة الكامنة في وحدة الدول العربية تحت نظام حكم واحد، وحسب طريقتي، فإن هذا النظام يمكن أن يكون نظام خلافة إذا ما اختار الناس ذلك".

وأبلغ المستشار القضائي للحكومة، ماني مزوز، رئيسة لجنة الإنتخابات المركزية أنه يعارض منع القائمة ورئيسها من خوض الإنتخابات للكنيست. وكتب مزوز أن المطالبين بشطب القائمة ورئيسها لم يقدموا إثباتات أخرى، باستثناء المقتطفات الصحفية، لتدعيم إدعائهم بأن المرشح وأعضاء قائمته يرفضون وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وأنهم يؤيدون الكفاح المسلح ضد إسرائيل، بل اكتفوا بالمواد الصحفية فقط. وقال مزوز أن الأقوال التي نسبت إلى الشيخ صرصور هي أقوال عامة ليست كافية من أجل أن تشكل أساساً لإلغاء قوائم. ولخص مزوز بقوله "في مثل هذه الحيثيات فإن موقف المستشار القضائي أنه لم تقدم أرضية دلائل كافية للجنة الانتخابات".

وفي نهاية المطاف، صوتت لجنة الإنتخابات المركزية، وهي لجنة سياسية من حيث ترتيبها (باستثناء رئيس اللجنة) تتأثر إعتباراتها بدوافع حزبية وسياسية، بأغلبية صوتين ضد شطب القائمة: 18 عضواً صوتوا ضد شطب القائمة بينما أيد 16 عضواً شطبها.

ويكمن الأمر الخطير في هذه القضية في محاولة أحزاب اليمين المس بحق أساسي، هو حق الترشيح، بالإستناد فقط إلى تقرير صحفي وتفسيرات وتعليقات غير موضوعية على أقوال صرصور، التي أخرجت من سياقها.

آذار : الحاخام مئير كهانا نجم الدعاية الإنتخابية لحزب الجبهة اليهودية القومية

كان الحاخام مئير كهانا في سنوات الثمانينيات رئيس حركة "كاخ"، التي خاضت إنتخابات الكنيست عدة مرات، ولكنها أخرجت خارج القانون بسبب حملتها الداعية إلى طرد العرب من "أرض إسرائيل الكاملة". وقد أغتيل كهانا في نيويورك في عام 1990.

ولكن الحاخام كهانا كان قد تصدر إعلانات الدعاية الإنتخابية لحزب "الجبهة اليهودية القومية" برئاسة باروخ مرزل. وقد برزت في الأفلام التي بثت خلال حملة الإنتخابات صورة الحاخام في أم الفحم وفي أروقة الكنيست وفي الخلفية صورة المغني المناصر للجبهة اليهودية القومية، أريئيل زلبر، وهو يغني "الطريق التي سرنا بها هي الطريق التي سنسير بها دائماً". وفي المقابل يقول باروخ مرزل في هذا الإعلان الإنتخابي: "لقد سألوا الحاخام طيلة الوقت كيف نطرد الأعداء واليوم وجدنا الجواب - بحساسية وإصرار". إضافة لذلك، تعرض هذه الإعلانات صور إخراج المستوطنين من مستوطنات في منطقة غزة وصوراً للمواجهات أثناء هدم المباني في مستوطنة عمونة. على خلفية هذه الصور يقول مرزل: "لدينا هراوات، لدينا خيول ووحدات خاصة يجب توجيهها كلها نحو الأعداء، بحساسية وإصرار".

آذار : لجنة الانتخابات – دعاية حيروت الإنتخابية تحريض على العنصرية

في تاريخ 2006/3/7 شطبت رئيسة لجنة الإنتخابات المركزية، القاضية دوريت بينيش، مقاطع من إعلانات الدعاية الإنتخابية لحزب "حيروت"، التي تنادي بترحيل المواطنين العرب، والتي كانت قد بثتها الإذاعة، وذلك لأنها تشكل "تحريضاً على العنصرية". هذه الإعلانات تشجع هجرة العرب من إسرائيل إلى الدول العربية وتستهل بأغنية تنشد فيها الأبيات التالية: "العربي الجيد هو ليس العربي الميت، العربي الجيد يريد أحياناً الخروج من البلاد". وذكرت بينيش أن هذه الأسطر لا يتم التعبير عنها بشكل موحد: الكلمات "عربي جيد" يقولونها مشددة بينما الكلمات "هو لا" يقولونها بنغمة ضعيفة، والكلمات "عربي ميت" يقولونها بصورة مشددة. وقالت بينيش "أسطر الإعلان التي قررت شطبها هي في عداد التحريض العنصري. التعبير"العربي الجيد هو ليس

العربي الميت" له صلة واضحة بالتعبير العنصري "العربي الجيد هو العربي الميت"، الذي يجب استئصاله من الجذور. من شبه المؤكد أن هذا التعبير يلحق الضرر بالسكان العرب، إذا ما سمح ببثه".

وفي نفس الشهر نشر الحزب إعلاناً إنتخابياً آخر يتضمن تحريضاً عنصرياً ضد المواطنين العرب والمسلمين في إسرائيل. في هذا الإعلان، الذي بثه التلفزيون، والذي كتب في اللافتات وعلى الباصات، تظهر صورة إمرأة ترتدي حجاباً كتب تحتها: "الديموغرافيا تسممنا". وقد ركز حزب "حيروت" على هذا الإعلان في إعلانات الدعاية الإنتخابية وفي برنامجه أيضاً.

إضافة إلى مطلب الترحيل، دعا الحزب إلى تشجيع الولادة لدى اليهود فقط. وذكر في البرنامج الرسمي للحزب أن "المصدر الثاني لزيادة السكان اليهود هو الإزدياد الطبيعي. الدولة يجب أن تشجع الولادة من خلال زيادة مخصصات الأطفال للذين يخدمون في الجيش ويؤدون الخدمة الوطنية فقط، بينما تمول الوكالة اليهودية، من أموال الشعب اليهودي، مخصصات أطفال طلاب المدارس اليهودية واليهود الذين لا يخدمون بالجيش لأسباب دينية".

آذار: أعضاء الليكود الذين انضموا إلى حزب كاديما اشترطوا عدم ترشيح عربي

في شهر آذار كشفت صحيفة "شيفع" المحلية، الصادرة في منطقة بئر السبع والنقب، النقاب عن أن أعضاء "الليكود"، الذين انتقلوا إلى حزب "كاديما"، الذي يترأسه ايهود أولمرت، اشترطوا انضمامهم إلى الحزب، بعدم ترشيح أي عربي في مكان مضمون في قائمة المرشحين للكنيست. وكان مراسل الشؤون السياسية في الصحيفة، قد نقل عن مسؤول كبير في حزب "كاديما" في منطقة النقب، قوله إن هذا هو أحد شروط انضمام المئات من أعضاء الليكود إلى كاديما. وادعى حزب كاديما عدم صحة النبأ.

ح) قوانين ومشاريع لقوانين عنصرية

تموز وتشرين أول: مشاريع قانون هدفها المس بأعضاء الكنيست العرب

في 2006/7/4 أقرت لجنة الكنيست الإسراع في إجراءات سن مشروع قانون، تقدم به عضو الكنيست زبولون أورليف (الإتحاد القومي-المفدال) ويهدف إلى تجريد كل عضو كنيست يؤيد "منظمة إرهابية" أو يتماثل معها من عضويته في الكنيست. ينص مشروع القانون هذا على وقف عضوية كل عضو كنيست يعبر عن تأييده لـ"تنظيم إرهابي" أو يتماثل معه. وبموجب مشروع القانون هذا فإن لجنة الكنيست هي المخولة باتخاذ القرار بانهاء عضوية عضو الكنيست، وهذا القرار يكون مشروطاً بمصادقة المحكمة العليا.

في 2006/10/30 طالبت عضو الكنيست أسترينه طرطمان، رئيسة كتلة "إسرائيل بيتنا"، لجنة الكنيست بتعجيل إجراءات سن مشروع قانون ينص على أن الكنيست تستطيع بأغلبية ثمانين عضواً إقالة أي عضو كنيست يرفض وجود دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية أو يحرض على العنصرية أو يؤيد الكفاح المسلح ضد إسرائيل.

لأول وهلة، تبدو مشاريع القانون نزيهة وموضوعية، ولكنها في الواقع تهدف إلى المس بأعضاء الكنيست العرب وتقييد نشاطهم، بل حتى إلغاء عضويتهم، وذلك لأن أعضاء الكنيست العرب يطرحون رؤية تختلف جوهرياً عن رؤية الأغلبية اليهودية والحكومة في كل ما يتعلق بجوهر النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني-العربي. لذلك فإن إقتراحات القانون تعني أنه، تحت غطاء معارضة "تأييد تنظيم إرهابي أو التماثل معه" أو "رفض وجود الدولة كدولة ديمقراطية" أو "التحريض على العنصرية" أو "تأييد تنظيم مسلح"، فإن منتخب الجمهور لن يستطيع التعبير عن موقف معارض لموقف الأغلبية الصهيونية بدون التعرض لخطر فقدان مكانته. مشروع القانون هذا يسعى، عملياً، إلى إقامة جهاز مراقبة مكون من أعضاء الكنيست اليهود لمراقبة أعضاء الكنيست العرب.

مشاريع القوانين هذه تمس مساً خطيراً بجوهر الديمقراطية، لأن غالبية أعضاء الكنيست تستطيع، إنطلاقاً من دوافع سياسية، إبطال عضوية عضو كنيست أنتخب من قبل الجمهور. هذا الوضع يعني في الواقع إلغاء الإنتخابات.

ط) المطالبة بالترحيل (الترانسفير)

آذار : رئيس حزب حيروت يقترح على المواطنين العرب في يافا إخلاء المدينة طوعاً مقابل التعويض

في 2006/3/22، وضمن حملته الإنتخابية للكنيست الـ17، وصل عضو الكنيست السابق ميخائيل كلاينر إلى يافا برفقة مجموعة من نشيطي "حيروت" واقترح على السكان العرب الخروج من المدينة مقابل التعويض. وكان كلاينر قد وصل في ساعات الظهر إلى ساحة الساعة في شارع ييفت، حيث بدأ بالقاء محاضرة حول تعاليمه ومواقفه السياسية، وقال أن أرض اسرائيل وهبت لبني إسرائيل (اليهود) وليس لبني إسماعيل (العرب). وأضاف: "هذه أرضنا وليست أرضكم. ولكن نحن لا نتحدث عن إخلاء بالقوة. لن نجبر أحداً على المغادرة. نحن نتحدث عن إخلاء طوعي مقابل تعويض مالي مناسب، وربما أيضاً كبير. من لا يريد ذلك لن يأخذ وسيبقى هنا، ولكن حولنا توجد دول عربية كثيرة". كما وزع نشيطو "حيروت" بيانات تدعو السكان العرب إلى إخلاء المدينة.

وفي تعقيبه على ذلك، قال كلاينر: "نشاطي في يافا، وكذلك في القرى والمدن العربية الأخرى، هو نشاط شرعي ضمن إطار الديمقراطية الإسرائيلية. نحن نحترمهم ولكنهم لا يحترمون الديمقراطية. هذه صفقة تجارية، بامكانهم أن يقبلوها ويأخذوها أو يرفضوها ولا يأخذوها".

وفي اليوم التالي، في 2006/3/23، شوهدت في شوارع يافا لافتات لحزب حيروت مؤيدة للترانسفير وتدعو المواطنين العرب إلى إخلاء المدينة. كما علقت شعارات مماثلة في قرى ومدن عربية أخرى. وقال سامي بخاري، أحد سكان المدينة، معقباً: "الحديث يدور عن عنصرية قذرة وعن عمل خسيس وجبان يكشف الوجه الحقيقي للمجتمع الإسرائيلي، حيث أن نسبة كبيرة في المجتمع اليهودي تؤيد فكرة الترانسفير".

آذار : إستطلاعات الرأي العام ـ غالبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد ترحيل المواطنين العرب

في شهر آذار نشر مركز مكافحة العنصرية "مقياس العنصرية في إسرائيل"، والذي أشار إلى أن 41% من المواطنين اليهود في اسرائيل يؤيدون الفصل العنصري (الأبرتهايد) وأن نسبة مماثلة تؤيد الترانسفير. ويعتقد 14% فقط ممن شملهم الإستطلاع أن العلاقات بين المواطنين العرب واليهود في الدولة جيدة.

ويستدل من استطلاع "مقياس الديمقراطية لعام 2006"، الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والذي نشر في شهر آذار، أن غالبية المواطنين اليهود في إسرائيل يؤيدون ترحيل المواطنين العرب وتشجيع الدولة لهم بالهجرة . ويفيد الإستطلاع بأن 62 % من الجمهور يؤيدون مطالبة الحكومة بتشجيع هجرة المواطنين العرب من الدولة وأن 29 % يطالبون بتوفر أغلبية يهودية لاتخاذ القرارات المصيرية بالنسبة للدولة.

تشرين أول: عضو الكنيست بيني ألون ـ مفهوم الترانسفير يستحق دراسة مجددة

في نقاش خاص جرى في شهر تشرين الأول في الكنيست لإحياء الذكرى الخامسة لمقتل الوزير رحبعام زئيفي، قال عضو الكنيست بيني-ألون: "القضية الديمغرافية لن تحل من تلقاء ذاتها وأن الوقت ليس متاخراً لدراسة تراث غاندي". وأضاف: "يستطيع الفلسطينيون أيضاً الحصول على التعويض وبناء حياتهم من جديد مثلما فعل أي لاجئ من دسلدورف، ومثلما فعل اللاجئون من المغرب عندما أقاموا هذه الدولة".

وتابع ألون: "كانت هذه هي الحقيقة التي وجهته وهذه هي الحقيقة التي يجدر بالناس الشجعان أن يقولوها وهي أنه لم يكن فقط موضع خلاف بل كان بطلاً أحب هذه الأرض". وذكر ألون مفهوم الترانسفير الطوعي قائلا: "من الممكن أن نفحص أليس أكثر إنسانية أن نرى مليون عائلة، كل واحدة منها تحصل على 100 ألف دولار لتبني بيتاً جديداً، مثلما فعل أبي اللاجئ من ديسلدورف، ومثلما فعل اللاجئون من المغرب ومن الأماكن الأخرى حين أقاموا هذه الدولة بالرغم من كل السنوات التي خلت- أليس هذا الحل أفضل من كل أنواع الحلول التي تبدو إنسانية ولكنها في نهاية المطاف تسبب لهم قتل الأبرياء. قيادتهم تقودهم إلى حرب تلو الأخرى، ناهيك عن الحديث عن سقوط الأبرياء من شعب إسرائيل".

وقال ألون بلهجة شخصية أكثر: "كان غاندي رجلاً شجاعاً فوق كل شيء. شجاعته ميزة لم تتوفر لدى معسكر اليمين في مواجهته للمسألة الديمغرافية، وذلك بعدم إستعداده للقول ـ لا توجد مشكلة كهذه، أو أنها ستحل من تلقاء ذاتها، أو ستكون هناك هجرة، أو ولادة وسيكون الأمر على ما يرام". وأضاف: "أنا أشعر بأن هناك حاجة لأن أقول لرفاقه، وأيضاً لأولئك الذين لم يتفقوا معه وجربوا طرقاً أخرى واعتقدوا بأن الحل هو [إقامة] دولة فلسطينية تحل كل القضية، أن الوقت ليس متأخراً لدراسة تراثه".

ي) عنصرية من قبل المواطنين اليهود

شباط : نشيطو اليمين المتطرف يخططون للوصول الى مدينة سخنين

نشيط اليمين المتطرف، باروخ مرزل، رئيس حزب "الجبهة اليهودية القومية"، وخمسون آخرون خططوا للوصول إلى مدينة سخنين في شهر شباط، بادعاء أنهم يريدون "الوقوف عن كثب على البناء غير القانوني في المدينة"، وذلك في أعقاب الأحداث في مستوطنة عمونة وما أسماه مرزل "سياسة التمييز فيما يتعلق بالبناء غير القانوني في القرى والمدن العربية". أيتمار بن جبير، أحد النشطاء، قال لموقع "واله" على الإنترنت أنهم سيأتون إلى مدينة سخنين في سيارة مزودة بالسلاح المرخص من الشرطة، حسب إدعائه، وأن في نيتهم إستعمال السلاح إذا ما منعهم السكان من دخول المدينة.

جهات كثيرة عبرت عن تخوفها من أن تؤدي الزيارة إلى مواجهة عامة. بالرغم من المعرفة بأن الحديث يدور عن زيارة إستفزازية تهدف إلى صنع التوتر والمواجهات، فقد اختار جدعون عزرا، وزير الأمن الداخلي في ذلك الوقت، دعوة أهالي سخنين لتمكين نشيطي اليمين المتطرف من القيام بالجولة، وذلك بدلاً من العمل من أجل منع الزيارة ووقف الخطر. وفي مقابلة مع راديو الشمس قال الوزير عزرا، أنه يتوقع أن تمر الزيارة بهدوء رغم أن الحديث يدور عن إستفزاز.

ولكن، وفي اللحظات الاخيرة، قررت الشرطة إيقاف النشطاء ومنع الزيارة الإستفزازية لمدينة سخنين. وقد أوقفت الشرطة القافلة على بعد 3 كيلومتر من سخنين ومنعتهم من مواصلة طريقهم.

شباط : استفزاز عنصري من جانب أعضاء حزب الإتحاد القومي

في 2006/2/2، عشية الإنتخابات للكنيست الـ17، تجول شبيبة من حزب الإتحاد القومي في مداخل القرى غير المعترف في النقب لتوزيع مناشير بصورة أوامر هدم. وألصق هؤلاء الشبان إعلانات كتب عليها "بؤر إستيطانية غير قانونية"، ووزعوا مناشير تدعو الحكومة إلى هدم بيوت المواطنين العرب في النقب بادعاء إنها غير قانونية.

وفي بيان صادر عن باري روزنبيرغ، الناطق بلسان الإتحاد القومي، قال: "العملية السرية جرت في منطقة مثلث بئر السبع-ديمونة-عراد، خاصة على شارع 80-31. وفي نطاقها علقت 500 لافتة تقريباً كتب عليها "بؤرة إستيطانية غير قانونية - 2006/3/28. سنغير الوضع، شبيبة الإتحاد القومي".

وذكر محمد أبو ضعوف، رئيس "لجنة الأربعين" للقرى غير المعترف بها، أن "المجموعة التي علقت اللافتات وزعت منشوراً كتب فيه أن الحكومة تسارع إلى اخلاء مستوطنين [يهود في المناطق المحتلة] وتهدم بيوتهم في حين أنها لا تسرع لهدم البيوت غير القانونية في القرى غير المعترف بها في النقب".

شباط: شعارات معادية للعرب في مدينة معلوت

في شهر شباط، قامت جهات عنصرية، تنتمي كما يبدو إلى حركة كاخ الفاشية التي أخرجت خارج القانون، برسم شعارات معادية للمواطنين العرب في مدينة معلوت. وكان مواطن من قرية فسوطة، يملك محلاً لبيع النظارات في المركز التجاري في المدينة، أبلغ عن كتابة شعارات "الموت للعرب" و"كهانا حي" على الواجهة الزجاجية لمحله.

شباط : حاخام مدينة صفد متهم في ثلاث حالات بالتحريض العنصري ضد العرب

الحاخام شموئيل إلياهو، إبن الحاخام الأكبر السابق مردخاي إلياهو، هو حاخام مدينة صفد وشخصية مركزية في أوساط الصهيونية المتدينة وعضو مجلس الحاخامية الكبرى. في شهر شباط اتهم الحاخام إلياهو بالتحريض العنصري في أعقاب تصريحاته ضد مواطنين عرب، وذلك خلال مقابلات مع وسائل الإعلام. وتشمل لائحة الإتهام التي قدمت ضده، بمصادقة المستشار القضائي للحكومة ماني مزوز، ثلاثة إتهامات له بمخالفة القانون بنشره التحريض على العنصرية.

الإتهام الأول يتطرق إلى تصريحات مختلفة عام 2002، دعا فيها إلياهو إلى طرد الطلاب العرب من كلية صفد. كانت المقابلات قد أجريت في أعقاب العملية الإنتحارية في ميرون. وقد دعا الحاخام المسؤولين في الكلية إلى التوقف عن إستيعاب طلاب عرب لأن ياسرة بكري، طالبة الكلية، كانت مشبوهة بأنها لم تقم بالتحذير من وقوع العملية (لقد قدمت لائحة إتهام للمحكمة ضد ياسرة بكري وتمت تبرئة ساحتها من كل التهم التي نسبت إليها).

الإتهام الثاني يتطرق إلى مقابلة في تموز 2004، سئل فيها إلياهو عن إعلانات كتب فيها عن "عشر بنات يهوديات أسيرات من قبل عرب في قرية عكبرة (حي عربي تابع لمدينة صفد) يتعرضن للإهانات والعنف". وفي مقابلة مع صحيفة "كول هعيمق فهجليل" المحلية قال إلياهو: "هؤلاء الفتيات أخذن باعتبارهن جواري لا يستطعن الهروب". وفي أعقاب شكوى قدمها أحد سكان عكبرة فتح ملف تحقيق معه.

الإتهام الثالث يدور حول مقابلة في شهر آب 2004 دعا فيها إلياهو إلى عدم تأجير وبيع الشقق للعرب.

وفي تعقيبه على تقديم لائحة الإتهام ضده، ، قال الحاخام إلياهو أنه لو أن المستشار القضائي للحكومة كان ملزماً بتقديم الإستشارة للطلائعيين الذين أقاموا الدولة، لما قامت الدولة . وأضاف: "إذا ما استسلمنا لنهج مزوز فلن تبقى دولة يهودية بعد خمسين سنة. من حسن حظي أن الشريعة اليهودية لا تتغير في أعقاب لائحة إتهام كهذه أو أي لائحة أخرى، كانت الشريعة قبل مزوز وستبقى في عهد مزوز وبعد مزوز. النيابة العامة تتهم من يحظر بيع الشقق للعرب ولا تتهم أعضاء الكنيست الذين يحرضون على إطلاق النار على اليهود. هذه الحقيقة تحول النيابة العامة من متهمة إلى متهَمة بالعنصرية".

ولكن لائحة الإتهام ضد الحاخام ألغيت بعد أربعة أشهر من تقديمها، وذلك بعد التوصل إلى تسوية بين الحاخام والنيابة العامة في منطقة الشمال، يعلن بموجبها الحاخام عن نداء يتضمن تحفظاً واضحاً من الأقوال المنسوبة إليه في لائحة الإتهام، ويعتذر للذين تم المساس بهم بسبب تصريحاته، ويدعو إلى التصرف باحترام تجاه الأقلية العربية، وبشكل خاص تجاه الطلاب العرب في مؤسسات التربية والتعليم في منطقة الشمال. وحسب التسوية المذكورة، يجب على الحاخام نشر أقواله في وسائل الإعلام وفي مواقع الإنترنت الدينية "كيبا" و- "موریاه".

شباط : الشرطة تحقق - هل الأغنية التي نشرت في صحيفة روسية تحرض على العنصرية

في شهر شباط أصدر المستشار القضائي للحكومة، ماني مزوز، تعليماته للشرطة بمباشرة التحقيق ضد الصحيفة الناطقة بالروسية "فستي" وضد شخص يدعى غرشون بن يعقوب، وذلك للإشتباه فيه بالتحريض على العنصرية. وجاء هذا التحقيق في أعقاب نشر قصيدة في الصحيفة قبل حوالي نصف سنة. فقد كتب في القصيدة التي نشرت على حلقات: "قضية العرب في إسرائيل (...) كابوس؛ عدد العرب في إسرائيل قد تجاوز سقف المليون وهو يزداد بسرعة. أنظر إليهم - تفقد صوابك! أقول بدون قصد المس باليهود: العرب "يحرثون" في الليالي من أجل زيادة جنسهم (...) أنثى الأرنب، القطة، الجرادة لا تعرف مثل هذه الرغبة".

وفي تعقيبه قال سيرجي فودرديجنسكي، القائم بأعمال محرر "فستي" أن المستشار "لا يميز بين النص السياسي والقصيدة التي لها قوانين اخرى".

آب: إنشاء موقع إنترنت عنصري لسكان يهود من بئر السبع ضد المواطنين العرب في النقب

أنشأ سكان يهود من مدينة بئر السبع موقعًا عنصريًا (www.bedouim.org) يعمل على نشر مقالات وأخبار سلبية ضد المواطنين العرب في النقب (البدو). وجاء بناء هذا الموقع، الذي لا توجد له أية عناوين رسمية أو أية هواتف، لأن "البدو يشكلون خطرًا استراتيجيًا على الحياة الاجتماعية الغربية في البلاد"، على حد تعبيرهم.

وينشر الموقع مقالات ضد المواطنين العرب في النقب تتعلق بتهم موجهة ضدهم، ومن بينها: اختطاف سلاح مجندة، وحالات اغتصاب، والسياقة المتهورة على الشوارع، وظاهرة ابتزاز الأموال بدل حراسة. ويطالب الموقع قراءه أن يقوموا بنشر قصصهم الشخصية التي عليها أن تكون ضد المواطنين العرب في النقب.

ويقول القائمون على الموقع في تعريفهم لأنفسهم، إنهم "مجموعة من سكان بئر السبع غير الحزبيين، وأنهم غاضبون من تجاهل وسائل الإعلام لتصرفات البدو والظواهر المنسوبة لهم، وأن الهدف من الموقع تركيز المآسي التي تحدث في شوارع بئر السبع، وتوثيق الظاهرة من أجل رفع مستوى الوعي الشعبي وكسر جدار الصمت من قبل وسائل الإعلام". وأضاف القائمون على الموقع: "لقد استسلمنا للأمر الواقع بأن ممتلكات اليهود أصبحت مشاعًا، واعتدنا على أن تتلقى طالبات المدارس الابتدائية بناطيل الجينز من بدو مقابل الخدمات. ورغم ذلك صمتت وسائل الإعلام، بينما لم يبادر السياسيون لأخذ زمام المبادرة، مما حدا بالمجموعة أن تقوم بهذا العمل."

وردًا على سؤال حول دور الشرطة في مثل هذه الأمور، قال القائمون على الموقع: "أي أمر؟ الثقافة البدوية مبنية على السرقات، وبالتالي لا توجد أية موارد للشرطة لعلاج هذه الأمور. حول كون البدو أكبر تجارًا للمخدرات وكذلك المسوقين ومشجعي استعمالها، فإن الشرطة تبذل قصارى جهدها – ولكن هذا أقل من اللازم. حول السيارات التي تقف خارج المدارس وتقوم بأخذ بناتنا، فإن الشرطة تتدخل في حالات نادرة، ولكنها تقف عاجزة أمام الفتاة التي تقول لرجال الشرطة إنها تصعد مع البدوي بمحض إرادتها. وبالتالي فإن الشرطة تبكي معنا. في

حديث لي مع ضابط شرطة في بئر السبع، أفهمني الضابط أن الحل هو في خروج مواطنين (يهود) ملثمين والاعتداء بالضرب عليهم (على عرب النقب)!".

تشرين الأول: إصابة عامل عربي في مصنع والمدير العام يهاجم العمال العرب على خلفية عنصرية

أعلن 22 عاملاً عربياً في مصنع "سبير للصناعات البلاستيكية" الإضراب، إحتجاجاً على تصريحات المدير العام العنصرية.

في شهر تشرين الأول، وخلال المناوبة الليلة في مصنع "سبير للصناعات البلاستيكية" في مدينة العفولة، أصيب أحد عمال المصنع العرب ونقل إلى المستشفى لتلقي العلاج. في صباح اليوم التالي وصل زئيف سبير، مدير المصنع، إلى مكان العمل وقام بكيل سلسلة من الشتائم العنصرية تجاه العمال العرب.

وفي حديث مع أسعد زعبي، أحد عمال المصنع، قال أن المدير العام للمصنع كان قد وصل في اليوم التالي للإصابة إلى المصنع وبدأ بشتم العاملين. "كعادته، أخذ يعربد ويشتم العاملين. هكذا يتصرف كل صباح وطيلة ساعات النهار، ولكن هذه المرة جاءت الشتائم على خلفية عنصرية. لقد تكلم بصلافة معنا: انتم "عرب قذرون"، "يجب أن تعملوا بالمطرقة فقط"، "أنتم بدون عقل".

يعمل في مصنع "سبير للصناعات البلاستيكية" حوالي 100 عامل، غالبيتهم من العرب. قرر 22 منهم في أعقاب الحادث بدء الإضراب وتوجهوا إلى محامٍ. بعث هذا المحامي رسالة إلى المدير العام طالبه فيها بالإعتذار أمام العاملين عن كل أقواله العنصرية. إضافة لذلك، قرر العمال تشكيل لجنة تمثل قضاياهم.

وذكر المدير العام أنه شعر بالإهانة على ضوء قرار العمال بحرف الموضوع إلى المستوى "القومي والعنصري"، على حد قوله. وقال سبير أنه أرسل رسائل إعتذار شخصية بعد الحادثة مباشرة إلى جميع العاملين وأوضح أن الحيثيات التي وردت فيها التصريحات هي شاذة جداً. وعرف سبير نفسه بأنه "يساري جداً" وأصر على انه ليس عنصريا .

العنف تجاه المواطنين العرب

أ) عنف الشرطة تجاه المواطنين العرب

مقدمة

لا يوجد شك تقريبًا لدى معظم المواطنين العرب بأن شرطة إسرائيل، بكل قياداتها وأذرعها المختلفة، تتعامل معهم بشكل مجحف. وحسب رأيهم، لا تتصرف الشرطة كما يجب أن تتصرف، أي كجسم سلطوي مسؤول عن استتباب النظام العام والدفاع عن المواطنين- كل المواطنين، دون فرق على أساس العرق والقومية والدين- إنما تعتبر الشرطة في نظرهم جسمًا يتماهى مع الأغلبية اليهودية في الدولة الموجودة في حالة توتر دائم مع الشعب الفلسطيني بشكل عام، ومع الأقلية العربية (التي تنتمي للشعب نفسه) بشكل خاص. وبناء عليه، فإن تصرف الشرطة وتعاملها معهم ليس مبنيًا على نظرة المساواة في المواطنة، إنما هي في الحقيقة مشتقة من النظرة التي ترى فيهم عدوًا وتهديدًا أمنيًا للدولة.

فخلال هبّة أكتوبر 2000 استشهد 12 مواطنًا عربيًا وفلسطيني من الأراضي المحتلة برصاص أفراد الشرطة أثناء المظاهرات التي نظمها المواطنون العرب داخل الدولة في أعقاب زيارة أرئيل شارون، رئيس المعارضة آنذاك، لحرم المسجد الأقصى. وشكلت هبة أكتوبر 2000 "قفزة" في منظومة العلاقات بين المواطنين العرب ومؤسسات الدولة، وبالذات الشرطة. فقد ادعى المواطنون العرب أن الشرطة استعملت حينذاك الرصاص الحي والمطاطي دون مبرر ودون أن يتعرض أفراد الشرطة لأي خطر. وقد صدقت هذه الادعاءات بعد ذلك، عندما استخلصت لجنة رسمية، برئاسة قاضي المحكمة العليا المتقاعد تيؤدور أور، التي تشكلت لتقصي الحقائق وفحص ظروف استشهاد المواطنين العرب في تلك الأحداث- استخلصت أن إطلاق النار وقتل المتظاهرين العرب لم يكن مبررًا، بل أوصت بتقديم أفراد الشرطة المتورطين في إطلاق النار إلى المحاكمة (الأمر الذي لم يتم حتى اليوم).

لكن الشرطة، للأسف الشديد، لم تذوت الاستخلاصات من أحداث أكتوبر ولم تحاول تطبيق توصيات لجنة أور. بل بالعكس، فإن تعامل الشرطة تجاه الأقلية العربية ليس فقط لم يتحسن، بل أصبح عنصريًا ومعاديًا وعدوانيًا وعنيفًا أكثر فأكثر. إذ يمكن أن نجد انعكاسًا لهذا في المعطيات المتعلقة بقتل المواطنين العرب على يد الشرطة: أحد عشر مواطنًا قتلوا منذ أحداث أكتوبر 2000 بأيدي الشرطة في ظروف ليست قومية- أمنية.[19] وسُجّل في هذه الفترة حادث واحد فقط قتل فيه مواطن يهودي برصاص شرطي (أطلق الرصاص على القتيل بعد أن قتل والديه بسكين). وتضاف لهذه الأرقام المحزنة قصص كثيرة بشأن استخدام العنف الجسدي من قبل أفراد الشرطة تجاه مواطنين عرب دون مبرر (عنف لم ينته بموت) وفي ظروف تثير التخوف من أن الحديث يدور عن عنف على خلفية عنصرية.[20]

وفي سنة 2006 تم توثيق المزيد من ممارسات العنف الجسدي المفرط دون أي مبرر، من قبل الشرطة تجاه المواطنين العرب بسبب انتمائهم القومي. وتدل هذه الحالات على أنه من المؤكد لا يمكن الإشارة إلى تغيير في

---

[19] عمليًا، وفق فحص صحيفة هآرتس، منذ أحداث هبة أكتوبر 2000 قتل 18 مواطنًا عربيًا بأيدي قوات الأمن الإسرائيلية- 11 بأيدي الشرطة، 5 بأيدي الجيش الإسرائيلي و 2 بأيدي حراس أمن. أنظروا ي.لوينس، ي.شتيرن، "هل أصبع الشرطة خفيفة على الزناد عندما يتعلق الأمر بالعرب؟ كيف يمكن أن نعرف عندما لا تكون هناك معطيات"، هآرتس 2006/1/23؛ ي.لوينس، "الشرطة والعرب: القيادة لا تفحص ظاهرة الأصبع الخفيفة على الزناد"، هآرتس 2006/10/5.

[20] لمزيد من التفاصيل راجعوا تقريرين للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان: "أربع سنوات على أكتوبر: عنف الشرطة تجاه المواطنين العرب- الفلسطينيين خلال العام الأول من نشر تقرير لجنة أور" (أيلول 2004)؛ "على الهامش: التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005" (حزيران 2006).

التوجه بما يتعلق بمعاملة الشرطة تجاه الأقلية العربية. بل بالعكس، الحالات الكثيرة التي تم توثيقها تدل على ارتفاع سقف العنصرية والعنف.

كما وقع في سنة 2006 حادثان إضافيان استخدم فيهما إطلاق نار في ظروف لا يبدو أنها جاءت كدفاع عن النفس. وتدل هذه الحوادث على أن سياسة "اليد الخفيفة على الزناد" من طرف الشرطة عندما يدور الحديث عن مواطنين عرب، في ظروف لا يتهدد الشرطيين فيها أي خطر، ما زالت قائمة فعلا.

قتل مواطنين عرب بأيدي الشرطة

كانون الثاني: حادث مقتل نديم ملحم

في تاريخ 2006/1/19 قتل نديم ملحم (28 عامًا)، من قرية عرعرة في وادي عارة، برصاص الشرطة. الشرطة ادعت أن إطلاق النار تم كدفاع عن النفس بعد أن هدد المغدور شرطيًا بمسدس ممشوط. أما عائلة ملحم فادعت، مقابل ذلك، ان الحديث يدور عن "قتل بدم بارد".

في الساعة الثالثة من ذلك اليوم وصل إلى بيت نديم في حي وادي القصب في عرعرة أفراد من البوليس السري من محطة عيرون مع أفراد شرطة من وحدة "ألون" التابعة لحرس الحدود، من أجل إجراء تفتيش في بيت العائلة في أعقاب معلومات مخابراتية تفيد بأن بحوزة نديم مسدس "أف-أن" مسروق. الروايات حول ما جرى بعد وصول الشرطة إلى بيت نديم متناقضة.

حسب رواية الشرطة، دخل أفراد الشرطة إلى المبنى واقتحموا الغرفة التي تواجد فيها ملحم. فنجح في الفرار من أفراد الشرطة، وخرج من البيت وهو يحمل مسدسًا. وخلال فراره، ادعت الشرطة، صرخ ملحم باتجاه أفراد الشرطة، وأطلق النار في الهواء. وقد اصطدم بشيء عرقل عملية فراره، فالتف وصوب المسدس نحو الشرطي الذي طارده- فيما كان مشط المسدس مسحوبًا إلى الوراء. أحد أفراد الشرطة، جندي في حرس الحدود، لمح المسدس وقدّر أن المشتبه فيه ينوي إطلاق النار نحوهم. فأطلق النار عليه من مسافة قصيرة فأصابه إصابة قاتلة في صدره، ففارق الحياة بعد وقت قصير. وحسب ادعاء الشرطة، تبيّن من الفحص أن المسدس من نوع "اف-ان" الذي كان بحوزة ملحم كان مسروقًا وممشوطًا.

أما رواية عائلة نديم ملحم فكانت مختلفة تمامًا. فحسب رواية العائلة، بينما كان نديم نائمًا في البيت وصل إلى البيت عشرة من أفراد الشرطة وسألوا عن مكان وجوده. وعندما أجابوهم دخلوا إلى غرفته وأيقظوه من النوم. ويبدو أنه حاول الاعتراض، فصدهم وإذ بشرطي كان يقف عند مدخل البيت يطلق النار نحو الجزء العلوي من جسمه.

في نهاية الأمر، اتخذ قرار نهائي في النيابة بتقديم الشرطي الذي أطلق النار على نديم إلى المحاكمة بتهمة القتل غير المتعمد. وقد اتخذ القرار بعد أن كشف التحقيق في الحادث أن الشرطي أطلق النار على نديم من الخلف فاخترقت رصاصتان ظهره؛ ومن هنا رُفض ادعاء الشرطة بأن الشرطي أطلق النار على نديم من منطلق الدفاع عن النفس. وفي تاريخ 2006/11/21 قدمت لائحة اتهام ضد الشرطي الذي أطلق النار بتهمة التسبب بالموت إهمالاً، وفي شهر آذار بدأت محاكمة الشرطي، الذي نفى التهم الموجهة إليه.

تموز :مقتل محمود غنايم

محمود غنايم (24 عامًا) من سكان باقة الغربية، قتل رميًا بالرصاص في شهر تموز بأيدي مخبر من شرطة الخضيرة. وحسب ادعاء الشرطة، أطلقت النار على محمود لأنه حاول دهس أحد المخبرين.

في تاريخ 2006/7/3، نحو منتصف الليل، قامت وحدة المخبرين التابعة لشرطة الخضيرة بنشاط سري في شارع "هدكليم" (النخيل) في "برديس (بيارة) حنه"، في أعقاب تزايد عمليات السطو في المنطقة على السيارات والبيوت. وخلال النشاط لمح عدد من المخبرين مشتبهَيْن، أحدهما محمود، بينما كانا يقومان بعملية سطو على السيارات. وحسب ادعاء الشرطة، توجه أحد المخبرين إلى الشابين، وعرّف على نفسه بأنه شرطي. فتجاهل محمود النداءات، وأخذ يشتم المخبر بالعربية، وهدّد بأنه سيقتله، ودخل إلى سيارته وشغل المحرك. وفور دخوله السيارة، استل المخبر سلاحه الشخصي وأمر الشابين بالخروج من السيارة. وحسب ادعاء الشرطة، تقدم الشابان بالسيارة نحوه. فظنّ المخبر أن حياته في حالة خطر، فأطلق النار على المشبوه فأرداه قتيلا. وكان يجلس بجانب السائق مشبوه آخر (23 عامًا)، وهو حسني عويسات من سكان باقة الغربية، الذي اعتقل وخضع للتحقيق. وحسب ادعاءات الشرطة، اعترف بعمليات السطو على السيارات، وقال إن الإثنين كانا ثملين وتناولا مخدرات.

بيد أن، فحص صحيفة "هآرتس" أظهر شكوكًا كثيرة حول رواية الشرطة. فحسب الفحص، وقف المخبر بجانب باب مقعد السائق، الذي جلس فيه محمود، ولم يقف أمام السيارة، وعليه فإن الطلقة الوحيدة التي أطلقت في الحادث، وتسببت في مصرع محمود، أطلقت عبر شباك هذا المقعد. وهذه الزاوية كان من المفروض أن تصعب جدًا عملية الدهس الفوري للشرطي. أضف إلى ذلك، أن السيارة لم تكن تستطيع التقدم نحو الشرطي ودهسه في المرحلة التي أطلقت فيها الرصاصة، لأن سيارة أخرى كانت متوقفة، قد سدّت الطريق أمامها. بالإضافة إلى أن التمعن بالصور التي التقطت في المكان في ليلة الحادث تظهر أن عجلات السيارة كانت موجهة إلى الأمام.

وروى الشاهد عيساوي أنه في ذروة الحادث عاد محمود إلى السيارة: "دخل إلى السيارة فجلس، وعلى الفور أطلقت النار عليه من قبل الشخص الذي وقف بجانب السيارة". وحسب رواية الشرطة، شغل محمود محرك السيارة عندما كان الشرطي يقف بجانبها، بينما حسب أقوال عيساوي كان محرك السيارة متوقفًا عندما أطلقت النار.

في شهر آذار 2007 قررت النيابة العامة تقديم الشرطي الذي أطلق النار على محمد وقتله إلى المحاكمة بتهمة القتل غير المتعمد. حتى إعداد التقرير للنشر لم تقدم لائحة إتهام ضد الشرطي.

عنف بوليسي تجاه مواطنين عرب (لم ينته بقتل)

كانون الثاني: أفراد من اشرطة يقومون بإهانة ستة شبان من الطيرة

في شهر كانون الثاني، توجه ستة شبان من مدينة الطيرة في المثلث إلى المجمع التجاري "عريم" في كفار سابا، لقضاء الوقت كعادتهم. وعندما وصلوا إلى المجمع، الذي التقوا فيه أيضًا مع أصدقاء لهم من كفار سابا، اقترب منهم فجأة شخص بزي مدني، وقدم نفسه كشرطي وطلب منهم إبراز بطاقاتهم. وروى أحد الشبان، ايهاب بشارة، أنه بعد فحص بطاقات الهوية، "طلب منا الشرطي الجلوس جانبًا وأخذ يستجوبنا ويجري تفتيشًا على أجسادنا وهو يصرخ، وكان ذلك على مرأى من جميع الناس الذين كانوا في المجمع، دون أي ذنب. فشعرت بالإهانة".

لكن رحلة الإهانة لم تقتصر على ذلك. إذ طلب الشرطي من الشبان الستة مرافقته إلى محطة الشرطة الموجودة في المجمع، فاستجابوا لطلبه دون أي معارضة، إذ كانوا خائفين مرتعبين. وروى مجد أبو خيط (17عامًا)، أحد الشبان الستة: "عندما وصلنا إلى نقطة الشرطة، قال لنا شرطي يدعى اساف بن يكير أن هذه ليست نقطة شرطة بل مكتب عرض أزياء. وكان هناك أربعة فتيان عرب تم احتجازهم هم أيضًا. لم أفهم ما هي العلاقة بين الشرطة وعرض الأزياء". ولكن سرعان ما تبينت العلاقة عندما طلب أفراد الشرطة التقاط صور للشبان. ويقول أبو خيط "رفضنا أن يلتقطوا لنا صورًا، وعندما سألت لماذا يلتقط الصور، رد عليّ بنبرة شديدة اللهجة: من ينفذ عمليات تفجيرية؟ - العرب. وأخذ يهددنا بأنه سيطلب المزيد من أفراد الشرطة ليجبرونا على التقاط صور لنا إذا رفضنا أن يقوم هو بذلك. وعندما طلبت الاتصال بمحام، منعني من ذلك". وأضاف أبو خيط "كان واضحًا أنهم لا يريدون عربًا في المجمع. فقد سمعت من شبان عديدين عن حالات مماثلة، إلا أنهم فضلوا عدم تقديم شكوى وامتصوا الاهانة. ليس لدينا ماض جنائي ولم نزعج أحدًا. كل ما هنالك أردنا قضاء الوقت والالتقاء بالاصدقاء في المجمع كعادتنا".

وروى شاب آخر، عاصف عبيد (17 عامًا) أنه "خلال احتجازنا، هددنا الشرطي بأنه سيمس بنا إذا تحدثنا أو إذا رفضنا أن يلتقط لنا الصور، واستخدم طوال الوقت ألفاظًا مهينة وعنصرية... وقال الشرطي إنه يجمع صور الشبان العرب كي يكون لديهم من يقومون باعتقاله في حالة تقديم أي شكوى".

وبعد الاحتجاز الطويل، وبعد أن تم التقاط صور لهم، قرر الشرطي اطلاق سراحهم، ولكن ليس قبل أن يأمرهم بعدم العودة إلى المجمع التجاري في أمسيات الجمعة والأعياد. وشدد الشرطي بشكل خاص أن "غدًا يصادف رأس السنة وممنوع أن تكونوا هنا".

ولكي يتأكد أن الشبان بالفعل تركوا المجمع التجاري، أرسل الشرطي شخصين قاما بمراقبتهما. وعندما لاحظ الشخصان أن الشبان لم يخرجوا من المجمع، توجها إليهم بشكل فظ وبلهجة تهديدية، طالبين منهم ترك المكان".

وفي تعقيبها على ما جرى للشبان، قالت المديرة العامة للمجمع، دفنه كتسير، أنه منذ أن افتتح المجمع قبل 11 سنة لم يتم طرد أي شخص من زواره. "نحن نقوم بكل ما هو مطلوب من أجل ضمان سلامة زبائننا". وأضافت: "ومن خلال ذلك نحن نشغل حراسًا مكشوفين وسريين يعملون بالتعاون مع الشرطة. ومن المحتمل أن تكون هذه المجموعة أو غيرها قد شاغبت أو لم تتصرف كما هو مطلوب وحينها فإن الشرطة هي التي تطرد الزبون الذي لا يتصرف وفق المعايير المطلوبة".

وفي شهر أيار أعلنت الشرطة بأنها ستتوقف عن التقاط الصور للشبان العرب الذين يرتادون المجمعات التجارية في البلدات اليهودية، وجاء ذلك بعد تدخل المستشار القضائي للحكومة. كما اعتذرت الشرطة عن تصرفات أفرادها تجاه الشبان الستة.

كانون الثاني: الشرطة تنكل بطلاب عرب في كلية سفير وتقوم بإهانتهم على مرأى من بقية الطلاب

اشتكى عشرات الطلاب العرب من النقب، الذين يدرسون في كلية سفير في النقب، في شهر كانون الثاني، من أن الشرطة تنكل بهم وتقوم بإهانتهم على مرأى من بقية الطلاب في الحرم الجامعي.

وروى الطالب عاطف أبو ارقيق (21 عامًا)، الذي يدرس دراسات عامة للقب الأول، أنه في تلك الفترة كان يدخل أفراد من البوليس السري إلى منطقة الكلية، ويقومون بأخذ الطلاب العرب إلى الزوايا ويجرون عليهم تفتيشًا مهينًا، مصحوبًا بإطلاق الفاظ عنصرية ضد المواطنين العرب في النقب. وقال أبو ارقيق إنه عندما كان يتمشى مع عدد من زملائه في الحرم الجامعي، توجه له شرطيان بزي مدني وطلبا منه التوقف. فطلب منهما أبو ارقيق أن يعرفا على نفسيهما فقدما نفسيهما كشرطيين من شرطة سدوروت، وسألا الطالب عن المكان الذي جاء منه. ويقول أبو ارقيق "عرّفت على نفسي وأعطيتهما بطاقة الهوية وبطاقة الطالب، وعندما قلت لهما إنني من تل السبع ضحكا وقالا تل الاجرام".

وفي حادث آخر، دخل أفراد الشرطة إلى مكتبة الكلية، وأخرجوا من هناك، بالقوة، طالبًا عربيًا دون أي سبب وقاموا بتفتيشه.

لم تقتصر حملة الاهانات للطلاب العرب على التفتيشات، بل يتم احتجاز الطلاب واقتيادهم من قبل أفراد الشرطة إلى الدوريات، على مرأى من مئات الطلاب (اليهود) الذين ينظرون إليهم كأنهم مجرمون- حسب أقوال الطلاب العرب. ومن جهتها تدعي الشرطة أنها تجري التفتيشات في أعقاب تزايد سرقات السيارات والسطو في منطقة الكلية.

وبعد الحادثة، امتنع أبو ارقيق عن العودة إلى الكلية لمدة أسبوع كامل، بسبب الخجل والاهانة التي تعرض لها أمام أعين الطلاب الآخرين. وعندما عاد إلى الكلية اكتشف لدهشته أن عددًا من زملائه اليهود يفضلون الابتعاد عنه، لاشتباههم فيه بأنه مجرم. لا يوجد لأبو ارقيق أي ماض جنائي وهو غير معروف للشرطة. وأضاف أبو ارقيق أنه في أعقاب هذه الحوادث، أخذ الطلاب العرب في الكلية يحاولون الانزواء، كل لوحده أو في أفضل الحالات مع زميل آخر، ذلك كي لا يثيروا انتباه أفراد الشرطة السرية الذين يتجولون في الكلية.

شباط: قوات خاصة من وحدة "يسام" نصبت كمينًا لمدرس عربي في موقف للسيارات بجانب بيته في القدس وأوسعته ضربًا

"إنقض عليّ أفراد الشرطة وأوسعوني ضربًا وشتمًا، دون أن يقولوا لي ما سبب ذلك"- هذه هي أقوال رامي سعدي، شاب عربي (26 عامًا) من قرية عرابة في الجليل، يعمل مدرسًا ويقطن في القدس.

وروى سعدي أنه وقع، في تاريخ 2006/2/16، ضحية لعنف أفراد الشرطة من وحدة "يسام"، واضطر إلى تلقي العلاج الطبي إثر الاعتداء. وكان سعدي يسكن فترة الحادث في حي التلة الفرنسية بالقدس. وفي يوم الحادث أنهى عمله في وزارة التربية والتعليم، فعاد إلى بيته وسافر بسيارته إلى قرية العيساوية في القدس الشرقية كي يتزود بالغذاء. وعندما عاد إلى بيته، فوجيء بوجود نحو 10 أفراد شرطة من وحدة "يسام" في المكان. وحول ما جرى له بعد ذلك، قال: "لقد أحاطوا بسيارتي، وبعضهم كانت بنادقهم مصوبة. إقترب أحدهم إلى السيارة، ففتح الباب وطلب معرفة أين كنت. أفراد الشرطة لم ينتظروا الجواب، إذ اقترب منيّ فجأة شرطيان آخران، وأخذا يجريان عليّ تفتيشًا. وانقض عدد من رجال الشرطة عليّ، فألقوني على السيارة، وأخذوا يضربونني على الرأس والأرجل والعنق. حتى أن أحدهم قام بخنقي. وأخرجوا محفظتي من الملابس، واقتادوني إلى مدخل البناية التي أسكن فيها. وهناك أيضًا استمروا في ضربي، وخلعوا عني أيضًا معطفي وحذائي".

وروى أن العنف لم يتوقف إلا بعد أن أمر أحد رجال الشرطة، الذي قدّم نفسه كضابط، زملاءه الشرطيين بوقف أفعالهم. "تركني أفراد الشرطة وعندما عدت إلى السيارة وجدتها مقلوبة رأسًا على عقب. وطلبت معرفة لماذا اعتدوا عليّ فقال لي الشرطي الذي قدم نفسه كضابط: "وصلتنا إخبارية ونحن نقوم بعملنا. أنت لا تعرفنا فلا تتحرش بنا" لا غير. سعدي، الذي ترك بجانب مسكنه بعد الاعتداء عليه حسب أقواله، سارع إلى الاتصال بشقيقه فنقله إلى مستشفى "هداسا" عين كارم. وقد تلقى علاجًا سريعًا وتم تحريره، لكنه بقي يعاني آلامًا على مدى فترة بعد الحادث. لقد وجد سعدي صعوبة في فهم لماذا اعتدى أفراد الشرطة عليه بالضرب. قال "أسكن منذ ثلاث

سنوات في المكان نفسه، ولم أتعرض لحادث من هذا النوع أبدًا. أنا إنسان عادي، أعمل في وزارة التربية ولا أرى سببًا لاعتداء الشرطة عليّ بهذا الشكل العنيف للغاية".

آذار: حراس أمن في حافلة ايجد يعتدون على طالب عربي

خالد زعبي هو طالب جامعي يدرس الطب في الجامعة العبرية بالقدس للسنة الثالثة على التوالي. في تاريخ 7 آذار سافر في حافلة ايجد خط 19، من مركز المدينة إلى الحرم الجامعي في "هار هتسوفيم". وحول ما جرى له، قال خالد: "صعدت إلى الحافلة في طريقي إلى الجامعة. الحارس الأمني في الحافلة سألني في البداية الأسئلة الروتينية فأجبته، ولكن بعد أن لا حظ لهجتي العربية استمر بأسئلة ليست ذات صلة. طلبت منه التوقف عن توجيه الأسئلة غير الموضوعية فأخذ يصرخ عليّ، وأمر السائق بإيقاف الحافلة ودعا حراس أمن آخرين". وروى خالد أن خمسة حراس أمن وصلوا إلى الحافلة، وحاولوا إجباره على النزول من الحافلة. "إنزل وسنرى من الرجل هنا"، قال له أحد الحراس. رفض خالد النزول من الحافلة فانقض عليه الحراس الأمنيون وأخذوا يركلونه في كل أنحاء جسمه، أمام أعين السائق والركاب. "لحسن حظي وصل إلى هناك المسؤول عن الحراس الأمنيين فأمرهم بمغادرة الحافلة فورًا وبهذا توقف التنكيل"، قال خالد، الذي أصيب بجروح ورضوض في كل أنحاء جسمه واحتاج إلى علاج طبي.

آذار: الشرطة تحتجز ثلاثة مواطنين عرب من النقب في المجمع التجاري ببئر السبع

روى ثلاثة مواطنين عرب من النقب، صالح أبو راشد من عرعرة (24 عامًا)، أيمن العطاونة من حورة (27 عامًا) ولطفي النصاصرة من كسيفة (21 عامًا)، أنهم عندما كانوا يتجولون في المجمع التجاري ببئر السبع، في تاريخ 2006/3/1، استوقفتهم فجأة امرأة بزي مدني وطلبت منهم إبراز بطاقاتهم. وعندما رفضوا، كونهم لم يعرفوا أنها شرطية، استدعت عددًا من أفراد الشرطة ورجال الأمن، الذين قاموا بمضايقتهم والصراخ عليهم "أنتم البدو يجب القضاء عليكم." وبعد ذلك تم اعتقالهم ونقلهم إلى محطة الشرطة، وبعد أن فحصت بطاقاتهم أطلق سراحهم.

أيار: أولاد وبنات ضربوا بوحشية بأيدي شرطيين من وحدة "يسام" في حي دهمش باللد

قامت قوات كبيرة من حرس الحدود ووحدة دورية خاصة تابعة للشرطة، في تاريخ 2006/5/10، بالاعتداء على أولاد من حي دهمش، الواقع بين الرملة واللد ويعاني إهمالا كبيرًا وتمييزًا متواصلا، وأصابوا 14 منهم بجروح. وروى عدد من شهود العيان من سكان الحي، أنه في مساء ذلك اليوم داهم أفراد من الشرطة الحي، واقتحموا البيوت دون أوامر تفتيش واعتدوا بالضرب على أولاد وبنات بحجة أنهم يبحثون عن تجار مخدرات فروا من المعتقل. وعندما اصطدموا باعتراض المواطنين، عادوا في وقت لاحق بقوات معززة، شملت أفراد شرطة من وحدة "يسام". "لقد عربدوا وصرخوا بأنهم قدموا كي يربّوا السكان ويلقنوهم أنه ممنوع الإتجار بالأبيض، أي الكوكائين"، قال شهود العيان. صبحي شعبان، أحد سكان الحي، قال إن 14 ولدًا، بينهم عدد من البنات، أصيبوا بجراح طفيفة حتى متوسطة ونقلوا إلى المستشفيات لتلقي العلاج. "لم يكتفِ أفراد الشرطة بالضرب والشتائم البغيضة التي أمطروها على البنات، بل قاموا أيضًا باعتقالهن مقيدات بالأصفاد وتركوهن على مقعد خارج غرفة التحقيقات من الساعة التاسعة مساء يوم الأربعاء حتى ساعات صباح يوم الخميس ومنعوا محاميهن من الالتقاء بهن". وأضاف شعبان، أن وحدات "يسام" تنكّل بالمواطنين العرب في مدينة الرملة كأمر روتيني.

أيار: رجال شرطة يعتدون على رجل واثنين من أبنائه خلال إلصاق أوامر هدم في قرية الزيادنة غير المعترف بها بالنقب

في تاريخ 2006/5/18 هاجم أفراد من الشرطة بعض سكان قرية الزيادنة غير المعترف بها في النقب، وأصابوا شقيقين، عبد الرحمن وتوفيق يونس الزيادنة، ووالدهما يونس الزيادنة (60 عامًا) بجراح مختلفة. وقال شهود عيان إن مفتشي وزارة الداخلية، ترافقهم قوات كبيرة من أفراد الشرطة، وصلوا في ساعات الصباح إلى القرية. وقام المفتشون بإلصاق أوامر هدم على ثمانية بيوت من بيوت القرية. فخرج الشقيقان ووالدهما ليروا ماذا يجري، وكان يتقدمهم عبد الر حمن، متزوج وأب لأربعة أولاد. وقال إنه فور خروجه من البيت أمر قائد الشرطة رجاله بمهاجمته بقوله، "عالجوه". فانقض أفراد الشرطة على الزيادنة وأوسعوه ضربًا بالهراوات. فأصيب برأسه وظهره. وعندما حاول والده وشقيقه الدفاع عنه، هوجما هما أيضًا. فأصيب الأب بنوبة قلبية، فيما أصيب الأبن بجراح في كل أنحاء جسمه. وتم نقل الجرحى للعلاج في عيادة بمدينة رهط.

أيار: الشرطة تعتدي بوحشية على طالبين جامعيين عربيين

في تاريخ 2006/5/22 سافر الطالبان الجامعيان، جليل أسدي (25 عامًا) وقاسم أسدي (26 عامًا) من قرية دير الأسد، إلى جامعة حيفا. وفي مفترق "نيشر" أوقفهما أفراد شرطة بزي مدني، فانقضوا عليهما وضربوهما بشكل وحشي.

قاسم أسدي، طالب جامعي في قسم التاريخ، قال إنه وزميله سافرا من قريتهم إلى جامعة حيفا، وقرب مفترق قرية إبطن تجاوزتهما سيارة من نوع جيب نيسان يستقلها خمسة أشخاص. "نظر إليّ أحدهم وأشار بيده بأنه يريد أن يذبحني. فرددت عليه بإشارة مماثلة. فأخذ يشتمني، وأخرج فانوس شرطة وألصقه على السيارة وأشار لنا بالتوقف جانبًا. نزل خمسة أشخاص من الجيب وانهالوا عليّ بالضرب على الجزء الأعلى من جسمي. كنت ما زلت مربوطًا بحزام الأمان في مقعد السيارة. سحبوني بالقوة كي يخرجوني من السيارة. وأخذوا يشتموننا. قالوا إننا أرهابيون وعرب قذرون. قالوا إننا جئنا إلى حيفا لننفذ عملية تفجيرية ونقتل يهود. "إذبحوا اليهود" قالوا. أخرجوني من السيارة، وأجروا عليّ تفتيشًا. قلت لهم إنني طالب جامعي. أردت أن أبرز لهم بطاقة الطالب وفتحت الحقيبة، فسحبوا الحقيبة مني بالقوة وألقوا ما فيها".

وروى صديقه جليل أسدي، الذي يدرس للقب الثاني اللغة العبرية في جامعة حيفا أن "أربعة منهم هاجموا قاسم والخامس انقض عليّ بالضرب ومزق ملابسي. ضربني عدة مرات على البطن. وبينما كان أفراد الشرطة منشغلين بضرب قاسم اتصلت بالشرطة وسيارة الإسعاف. فوصلوا خلال عدة دقائق. أمر أفراد الشرطة سائق سيارة الإسعاف بمغادرة المكان ولم يسمحوا لنا بالصعود إليها. كما قيدونا بالأصفاد واقتادونا إلى محطة الشرطة". وفي محطة الشرطة تم التحقيق مع الإثنين، وأخذ أفراد الشرطة منهما البصمات وقاموا بتصويرهما. إحدى المحققات صادرت رخصة السياقة التابعة لجلال والتقطت له مجموعة صور. "طلبت منهم أن يصوروا أيضًا الملابس الممزقة وعلامات الضرب على البطن. فرفضوا وقالوا لي إنهم يعرفون وظيفتهم. وهمس أحد أفراد الشرطة في أذني: تريد أن تصبح معلمًا! لكنني سأدمرك وأدمّر مستقبلك."

أيلول: الشرطة تحتجز مواطنين عربيين من الطيرة في مدخل المجمع التجاري في كفار سابا

في تاريخ 2006/9/28 احتجز أفراد شرطة من كفار سابا مواطنيين عربيين من الطيرة، محمود أبو خيط وحمود عتيلي، في مدخل المجمع التجاري في المدينة. طلب أفراد الشرطة منهما إبراز بطاقتيهما، وصرخوا عليهما وشتموهما، واحتجزوهما تحت الشمس الحارقة لمدة ساعة، الأمر الذي لفت انتباه المارة في الشارع، فأخذوا يسخرون منهما.

وروى محمود أبو خيط ما جرى قائلا: "كنا ننوي أنا وصديقي الدخول إلى المجمع، وفجأة استوقفنا أفراد من الشرطة وطلبوا منا إبراز بطاقات الهوية، ولدهشتنا أخذوا أيضًا يصرخون علينا ويشتموننا. فقلت لهم لا يوجد أي مبرر لهذا التصرف وهو مخالف للقانون، فرد علي أحدهم بالقول إن حقيقة حملنا لبطاقة هوية زرقاء لا تعطينا الشرعية، وإننا مجرد أناس يسكنون في الدولة ولا توجد لنا نفس الحقوق التي يتمتع بها اليهودي. وقد احتجزونا لمدة ساعة تحت الشمس الحارقة، رغم أننا كنا صائمين. واتصلنا بالشرطة لكنهم لم يستجيبوا لندائنا."

وأضاف أبو خيط: "احتجزونا تحت الشمس الحارقة وتعاملوا معنا بوقاحة كوننا عربًا. حتى أن أحد أفراد الشرطة بصق باتجاهنا. هذا تصرف عنصري وبربري يصدر عن أناس من المفروض أن يحافظوا على سلطة القانون وتطبيقه. لا يمكن السكوت على تصرفات مهينة كهذه. وهذه المعاملة تأتي في إطار حملة عنصرية تحت عنوان "لا نريد أن نرى عربًا في المدن اليهودية" أو في الواقع في الدولة اليهودية. وقال لي أحد الشرطيين إن السكن في إسرائيل لا يمنحنا الحق في فعل كل ما نشاء، وعندما قلت له إن لي ذات الحقوق مثله، قال لي لا أنتم لستم مثلنا، لديكم هوية مزدوجة".

تقديم شرطيين للمحاكمة بسبب استخدامهم العنف ضد المواطنين العرب

في نظر المواطنين العرب، لا يقوم قسم التحقيق مع أفراد الشرطة في وزارة القضاء (ماحاش) بوظيفته ولا يحقق كما ينبغي في الشكاوى التي تصل إليه من مواطنين عرب كانوا ضحايا لاستخدام العنف من طرف أفراد الشرطة. أحد الأمثلة البارزة التي تثبت هذا الشعور هو التطور في قضية تقديم أفراد الشرطة، الذين كانوا متورطين في قتل 12 مواطنًا عربيًا (وفلسطيني من الأراضي المحتلة) في هبة أكتوبر 2000، للمحاكمة. لجنة أور تطرقت، من ضمن أشياء أخرى، لتورط رجال شرطة في قتل المواطنين العرب خلال الأحداث، وفي هذا

الأمر ذكرت أسماء شرطيين وجدت أنهم كانوا ضالعين في حوادث القتل وألقت مهمة على ماحاش للتحقيق معهم وفحص إمكانية تقديمهم للمحاكمة.

ولكن، لمزيد الاستغراب، نشر ماحاش، في شهر أيلول 2005، تقريره حول التحقيق مع أفراد الشرطة المتورطين في أعمال القتل، وقرر أنه لن يتم تقديم أي شرطي إلى المحاكمة في قضية قتل المتظاهرين لأنه لم تتوفر أدلة كافية لتقديم لوائح اتهام ضد المسؤولين، وذلك بخلاف نهائي لتوصيات لجنة أور. وفي أعقاب احتجاج شعبي للجماهير العربية وبعد انتقادات جماهيرية حادة وجهت إلى ماحاش، تراجع عن قراره ووافق، في سنة 2005 نفسها، على فتح ملفات التحقيق مجددًا. وحتى الآن لا يوجد قرار من طرف النيابة.

تصرف ماحاش فيما يتعلق بأحداث هبة أكتوبر 2000 دل على توجه من طرفه بأنه لا مكان لتقديم أفراد الشرطة المتهمين باستخدام العنف ضد المواطنين العرب للمحاكمة. لكن هذا التوجه برز أيضًا في حالات أخرى. فهنالك حالتان تعكسان هذا التوجه- واحدة حدثت في سنة 2003 وتتعلق بقتل مواطن عربي، والثانية في سنة 2006 تتعلق بالاعتداء على مواطن عربي- لم يقدم فيهما أفراد الشرطة إلى المحاكمة.

تموز 2003: قتل مرسي جبالي

إحدى الحالات التي قرر ماحاش فيها عدم تقديم لائحة اتهام ضد الشرطي مطلق النار، رغم أنه أقر بأن القتيل لم يشكل خطرًا على حياة الشرطي قطعيًا، كانت حالة مرسي جبالي من الطيبة. أصيب مرسي في الجزء الخلفي من رأسه في تاريخ 2003/7/22، عندما أطلق أفراد من الشرطة النار باتجاه السيارة التي كان يستقلها. صديق مرسي وسائق السيارة، شهاب جبر، أصيب في كتفه.

وقعت الحادثة في طرف مدينة الطيبة، على الشارع الموصل إلى طولكرم، الذي كان يسافر عبره كل من أراد الدخول إلى الضفة الغربية والخروج منها قبل بناء جدار الفصل العنصري. قبل نحو ساعة من وقوع الحادث وصلت إلى الشرطة إنذارات حول خلية في طريقها إلى داخل إسرائيل للقيام بعملية استشهادية، وكان هناك تخوف من أن الخلية تستقل سيارة شبيهة بالسيارة التي استقلها مرسي وشهاب. الطريقة التي سارت بها السيارة أثارت شكوك أفراد الشرطة. خرجت السيارة من مقهى مجاور، وفي مقطع قصير من الشارع سارت بعكس اتجاه السير، بسبب تغييرات تمت في المكان في ذلك الوقت. وبعد ذلك نفذت السيارة التفاف حذوة وابتعدت باتجاه المدينة. إدعى أفراد الشرطة أنهم في هذه المرحلة أمروا السائق بالتوقف بواسطة مكبر صوت، صفارة إنذار، صراخ وإطلاق نار في الهواء. ويتضح من إفادات شهود العيان وشهاب نفسه، أن هناك شكوكا كبيرة فيما يتعلق بإمكانية أن يكون السائق قد سمع الإنذارات. وقد أطلقت صلية رصاص من أسلحة عدة باتجاه السيارة المبتعدة. فأصابت رصاصة واحدة رأس مرسي، الذي أطلق أنّة قصيرة وفارق الحياة في الحال. أما شهاب فقد انحنى تحت المقود. وتوقفت السيارة التي كان يقودها في نقطة معينة، فخرج منها ولاذ بالفرار إلى داخل الطيبة.

تم التحقيق في الحادث من قبل ماحاش، وجاء في القرار من شهر أكتوبر 2006 الداعي لإغلاق الملف: "تصرف أفراد الشرطة لم يشذ عن الحذر المعقول الذي كان ينبغي اتخاذه في ظروف الحادث". وقدم طلب أيضًا للنيابة العامة لفتح ملف التحقيق مجددًا ضد أفراد الشرطة المتورطين، لكن النيابة العامة ردّت الطلب، مشددة على أن أحد أفراد الشرطة شعر بالخطر على حياته حيال الإنذار الموضعي الذي تم تسلمه قبل الحادث.

وجاء في قرار النيابة العامة أنه "في هذه الظروف كان هناك مبرر لإطلاق النار لأول وهلة". كما جاء أن "إطلاق النار باتجاه السيارة بهدف دفعها على التوقف، لم يكن فيه، في ظاهر الأمور، ما يؤسس لمخالفة جنائية"، متجاهلة أن الشابين المذكورين لم يشكلا خطرًا على حياة أفراد الشرطة، ولذلك لم يكن هناك أي مبرر لإطلاق النار عليهما.

حزيران 2005: إعتداء الشرطة على شقيقين من النقب

في شهر حزيران 2005 اعتدى أفراد من البوليس السري من لواء النقب على الشقيقين حاتم وهاشم العطاونة (19 و 27 عامًا)، من سكان حورة بالنقب، خلال سفرهما في ساعات المساء سوية مع قريبهما، سلمان العطوانة، إلى تل أبيب، من أجل نقل حاتم إلى مكان عمله. وعندما توقفوا عند الإشارات الضوئية في مفترق القسطينة، إنقض عليهم أفراد شرطة، كسروا زجاج السيارة وانهالوا عليهم بالضرب بشكل وحشي. قال هاشم: " قاموا على الفور بكسر زجاج الأبواب الخلفية للسيارة. وقام إثنان من أفراد الشرطة بسحبنا بالقوة عبر الشباك. ولأنني كنت محزمًا بحزام الأمان، لم ينجحوا في إخراجي وبرز الجزء العلوي فقط من جسمي عبر الشباك، وعندها أخذوا يضربونني على وجهي بالفوانيس التي كانت معهم. واحد منهم سدد لي لكمة في وجهي. صرخت عليهم، "ماذا تريدون مني؟". ومن شدة الخوف لم أشعر حتى بالضربات القوية". تمكن هاشم من تحرير الحزام فسحبه أفراد

الشرطة خارج السيارة عبر الشباك. وألقوه على الأرض وجلس عليه إثنان من أفراد الشرطة، وقيدوه بالأصفاد وجروه على بطنه باتجاه الرصيف. واستمر بقية أفراد الشرطة في ضرب شقيقه حاتم، قيدوه بالأصفاد وألقوه على الرصيف بجانب شقيقه. أما قريبهما، سلمان العطاونة فقرر رجال الشرطة لسبب ما، تركه. بعد أن أنهى أفراد الشرطة "عملهم"، تفرغوا لإجراء تفتيش بالسيارة. توجه لهم أحد أفراد الشرطة وقال إن الشرطة تلقت معلومات استخبارية عن تهريب عشرات الكيلوغرامات من المخدرات وقد وقع خطأ في التشخيص. ورغم أن أفراد الشرطة اعترفوا بخطأهم، إلا أنهم أبقوا الشقيقين مصابين ولم يطلبوا لهما سيارة إسعاف. اتصل هاشم من هاتفه النقال إلى سيارة الإسعاف، التي نقلتهم إلى مستشفى "كبلان" في رحوبوت.

اعترفت شرطة لواء النقب في حينه بالحادث. وذكرت أن أفراد الشرطة اعتذروا للشبان وقدموا لهم تفاصيلهم لكي يتمكنوا من تقديم شكوى حول ذلك لقسم التحقيق مع أفراد الشرطة. حسب ادعاء الشرطة، يدور الحديث عن حالة خطأ في التشخيص على خلفية معلومات استخبارية خاطئة تم تسلمها بشأن وجود تجار مخدرات في المنطقة. ولكن، رغم الاعتراف بالخطأ، قرر ماحاش في شهر آذار 2006 تقديم أفراد الشرطة الذين اعتدوا عليهم لمحكمة سلوكية فقط، جراء "استخدام القوة بشكل غير قانوني". وبمحاولة "ذكية" من ماحاش لمنع المشتكين من تقديم استئناف على القرار، أرسل شلومو لمبرغر من ماحاش رسالة للشبان الذين تم الاعتداء عليهم، جاء فيها أنه "إذا شئت الاستئناف على قرار عدم تقديمهم للمحاكمة الجنائية، فإن هذا منوط بتجميد المعالجة السلوكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى انقضاء فترة التقادم، ومدتها سنة، المحددة في القانون بشأن التقديم لمحاكمة سلوكية، قبل إعطاء قرار في الاستئناف".

ب) عنف مواطنين يهود تجاه المواطنين العرب

من المتبع عادة أن تولي الدولة أهمية كبرى للعنف الذي يمارس من قبل مؤسسة سلطوية تجاه مجموعة سكانية معينة، وذلك تطبيقًا للمبدأ، الذي تستند إليه كل دولة ديمقراطية، وهو أن على كل مؤسسة سلطوية أن تحترم حقوق الإنسان وأن تتعامل مع كافة المواطنين على قدم المساواة. ولكن في دولة إسرائيل يتفشى العنف تجاه المواطنين العرب من قبل السكان اليهود المدنيين أيضًا. وينبع هذا الأمر، بشكل كبير، من النظرة السائدة لدى هؤلاء السكان، التي وفقها يشكل المواطنون العرب تهديدًا أمنيًا على الدولة. وعمليًا، هذه النظرة مشتركة بين مؤسسات السلطة المختلفة وبين المواطنين اليهود على حد سواء، إلى درجة أنه يمكن رؤية التماثل المطلق بينهما. وهذا التماثل يجد له تعبيرًا قويًا في حوادث العنف الذي يمارس ضد المواطنين العرب، سواء بأيدي الشرطة أو بأيدي المواطنين اليهود.

لقد شهدت سنة 2006 أيضًا، حوادث وأحداثا قام خلالها مواطنون يهود بالاعتداء على مواطنين عرب على خلفية عنصرية، وفي حوادث معينة تسببوا بأضرار جسيمة للمعتدى عليهم. وأحد هذه الحوادث هو الاعتداء على جلال طويلي من طمرة، لا لذنب ارتكبه سوى أنه سمح لنفسه أن يتجوّل بصحبة فتاة يهودية.

آذار: الاعتداء على جلال طويلي من طمرة من قبل مواطنين يهود لأنه كان بصحبة فتاة يهودية

في تاريخ 2006/3/11 ، في الساعة الثالثة قبيل الفجر، هرعت قوات شرطة وسيارات إسعاف لشارع زلمان شزار في كريات يام، حيث تم الاعتداء هناك على مواطن عربي من طمرة، جلال طويلة (20 عامًا)، فأصيب إصابات خطيرة جدًا في جمجمته من حجر ألقي عليه بقوة كبيرة. وتعود خلفية الاعتداء إلى أن جلال وشقيقه محمد (21عامًا) تجولا مع فتاة يهودية من كريات يام وبعد قضاء وقت معها أعادوها إلى بيتها. وبعد أن رافقاها إلى بيتها، اصطدما بمجموعة شبان محليين اعتدوا عليهما بحجارة وعصي دون سابق إنذار.

في اليوم نفسه، محمد وجلال، وصديقان آخران من طمرة، اتصلوا بصديقتهم من كريات يام، صاحبة أحد الشبان، واقترحوا عليها مرافقتهم لقضاء الوقت معهم في منطقة الخليج. بعد الساعة الثانية ليلا بقليل أعادوها إلى بيتها في حي (أ) في كريات يام. أحد الشبان، صاحبها، رافقها إلى بيتها، فيما انتظر الشبان الآخرون في السيارة واستمعوا إلى موسيقى عربية.

وروى محمد أنه فجأة اقترب منهم شاب وطلب إغلاق الموسيقى لأنه "هنا لا يتم التحدث بالعربية". نزل الشقيقان من السيارة وعندها توجهت لهما مجموعة شبان من القادمين الجدد "مع هراوات وجنازير". الصديق الثالث تمكن من الفرار بالسيارة، في حين لاذ الشقيقان بالفرار ركضًا. وأضاف: "فجأة داهمونا من الجهة الثانية، إنقضوا علينا وانهالوا علينا بالضرب بكل ما وقع تحت أيديهم، واحد منهم تناول حجرًا أو مدماكًا وضرب شقيقي به على رقبته من الخلف، حاولت حمايته بيدي فضربوني عليها فأصيبت بكسور. كان هذا عبارة عن "لينش". وخلال عملية

الضرب كانوا كل الوقت يشتمون العرب". بقي الشقيقان دقائق عديدة ممددين على الأرض وينزفان. الشقيق الأكبر ظن أن شقيقه الأصغر قد مات. "صرخت أستغيث بالعبرية والعربية مرات عدّة، ولدقائق معدودة إلى أن قالت لي امرأة كانت قد شاهدت ما يجري من نافذة بيتها في بناية مجاورة بأنها طلبت الاسعاف"، كما قال. "وصلت سيارة الإسعاف ومرّت من الشارع عدة مرات ولم تستدل علينا لأننا كنا في موقف للسيارات، فأخذت أزحف خارج الموقف بواسطة يد واحدة وأشرت لها بأننا هنا"، إستطرد يقول. وأضاف "رأيت الموت بعيني، لقد هاجمونا بالهراوات والحجارة والجنازير، بهدف القتل وليس مجرد الاعتداء، لأننا عرب. وفقط عندما ظنوا أننا فارقنا الحياة تركونا". وقال ملخصًا "تظاهرت بأنني ميت، فتحت عيني ولم أتحرك، لكي يعتقدوا بأنني لست على قيد الحياة؛ إذ أن الألم أصلا لم أعد أشعر به. أخي جلال الذي تمدد بجانبي لم يكن بحاجة إلى فعل أي شيء لأنه كان على شفا الموت".

تحرر محمد من المستشفى، وهو يعاني من كسور في يده وآلام في كل أنحاء جسمه؛ أما جلال فقد رقد في المستشفى فترة طويلة في قسم العناية المكثفة بعد أن أجريت له عملية جراحية في رأسه. وصفت حالته بأنها صعبة، فقد كسرت جمجمته نتيجة للضرب، وتهشم فكه وأصيبت عينه بجراح قاسية. وكان فاقد الوعي لعدة أسابيع في مستشفى رمبام، واليوم يمر بمرحلة تأهيل طويلة بعد أن خضع لعملية جراحية في فكه. وهو يعاني من إصابات في رأسه ومشاكل في الرؤية بالعين اليمنى وهو بحاجة إلى مساعدة يومية.

المعتدون كانوا فتيانًا من أصل قفقازي. وكانت منطقة الكريوت قد شهدت شجارات عدة بين مواطنين عرب وشبان مهاجرين من أصل قفقازي. وقال مصدر في الشرطة أن الجالية القفقازية "حساسة" جدًا لشرف بنات الجالية وأنه قد يكون مجرد حقيقة أن شابة اختارت الخروج مع عرب أدت إلى ردة فعل عنصرية وعنيفة من طرف الشبان الذين كانوا في الشارع. الشرطة لم تصف الحادث بالشجار، إنما اعتبرته اعتداء في ظروف شديدة الخطورة.

وفقط في شهر تموز، بعد أربعة أشهر من حادث الاعتداء، اعتقلت شرطة زبولون ثلاثة شبان تتراوح أعمارهم بين 15- 16 عامًا من كريات يام كمشتبهين في التورط في "اللينش". وأكد كوبي بخر، قائد شرطة زبولون التي تدير التحقيق، إن الفتيان الثلاثة اعتقلوا في أعقاب معلومات استخبارية وأن في يد المحققين أدلة تربطهم بالحادث. وقدّر حينها أنه من المتوقع القيام باعتقالات إضافية في الأيام القريبة.

في تاريخ 2007/2/22 حكمت المحكمة المركزية في حيفا على قاصر من سكان كريات يام يبلغ من العمر 15 سنة ونصف بالسجن الفعلي ثلاث سنوات ونصف، وسنة ونصف مع وقف التنفيذ لمشاركته في الاعتداء على الأخوين طويلي. كما فرضت المحكمة عليه دفع تعويض للأخوين مقداره 15 ألف شاقل. وذكر في قرار الحكم أن المتهم ورفاقه طاردوا الأخوين طويلي وقذفوهما بالحجارة. وقد أصاب أحد الحجارة رأس حمودة فسقط على الأرض. فقام شقيقه بشده وجره على الأرض. وتمكن المتهم ورفاقه من الوصول إلى الأخوين طويلي وأخذوا يضربونهما بشكل وحشي بقضبان حديد، رغم توسلاتهما.

بيد أن ما يثير الاستهجان هو لماذا يوجد متهم واحد فقط في الملف، رغم أن عددًا من المتهمين اعتدوا على الأخوين طويلي وليس فقط هذا المتهم؟

أيار: اعتداء على شاب عربي من كفر مندا على خلفية عنصرية

نعيم عاطف قدح (20 عامًا)، شاب من كفر مندا في الجليل، وقع في تاريخ 2006/5/2 ضحية لاعتداء وحشي على خلفية عنصرية خلال سفره في حافلة تابعة لشركة "ايجد"، لأنه تحدث بالعربية مع أشخاص اتصلوا لهاتفه النقال وكانت بحوزته حقيبة كبيرة. حدث الاعتداء في ساعات ما بعد الظهر، عندما كان نعيم في طريق عودته من عمله كمستخدم في قسم خدمات الزبائن في شركة "سلكوم" في مدينة هرتسليا إلى بيته في كفر مندا. شارك في الاعتداء عدد من المواطنين، جنود وأفراد شرطة، ولم يترددوا في أن يشهروا في وجه نعيم المندهش سلاحهم الشخصي والسلاح الذي حصلوا عليه في إطار خدمتهم كجنود.

يروي نعيم: "صعدت إلى الحافلة القادمة من تل أبيب لكي أسافر عائدًا إلى بيتي في كفر مندا، في نهاية يوم عمل طويل، وكنت أحمل حقيبة فيها أغراض شخصية وأخرى خاصة بالعمل. جلست في المقعد الثاني في مقدمة الحافلة، مقابل مقعد السائق. عندما توقفت الحافلة في هرتسليا استلمت عدة مكالمات على هاتفي النقال، ورددت بالطبع بالعربية. كان يجلس إلى جانبي شاب يهودي من أصل روسي، "أزعجته" مكالماتي على ما يبدو. فقام وذهب باتجاه الجزء الخلفي للحافلة، التي كانت مليئة بالجنود وأفراد الشرطة المسلحين وكانوا في طريقهم إلى منطقة الشمال، وأخبرهم- هكذا اتضح لي فيما بعد- بأنني "إرهابي" يتكلم العربية ومعه حقيبة كبيرة. انتبهت لجلبة كبرى في الحافلة وعندما التفت لأرى ما جرى، رأيت مجموعة من أفراد الشرطة والجنود المسلحين يركضون نحوي شاهرين أسلحتهم ومصوبينها إليّ. قاد الشاب الزمرة المندفعة نحوي وعندما وصل إلى مقعدي

قام بدفعي إلى جدار الحافلة وخلال ذلك أصاب الجندي الذي كان نائمًا في المقعد الذي بجانبي. في البداية لم أفهم ماذا يريد مني، فبتلقائية الدفاع عن النفس دفعته إلى الوراء لأصده عني، ولكني لاحظت حينها البنادق الموجهة نحوي وخفت أن يطلق الجنود النار عليّ إذا واصلت الدفاع عن نفسي، فتوقفت. طلب الجنود مني أن أعرّف على نفسي وأبرز لهم بطاقة هوية، وهم يكررون مشددين بأنني مخرب خطير. في تلك اللحظات قرر سائق الحافلة التوقف إلى جانب الشارع ليستوضح ماذا يجري وتوجه للجنود لكي يفهم خلفية تصرفهم. اقترب السائق إلى مقعدي وسأل ماذا حدث، فرد عليه الشاب اليهودي بأنني مخرب وبأنه دعا الجنود لكي يلقوا القبض عليّ. فرد السائق على الشاب بالقول، إن تصرفه غير مقبول وأنه إذا كان يشتبه بأحد عليه التوجه أولا إليه لا أن يجري محاكمة بنفسه. وأضاف أنني مسافر بريء. جاء السائق وهدأ الأمور في الوقت الذي خفت فيه من أن يتصرف أحد الجنود أو أفراد الشرطة بتسرع ويطلق النار عليّ بحجة أنني هاجمت الشاب اليهودي. وبعد ذلك نجحت في الحصول على تفاصيل الشاب اليهودي من بطاقة الهوية، لكي أسجل تفاصيله وأقدم شكوى ضده على اعتداء وتهديدات في شرطة مسغاف. بودي أن أضيف، أنه خلال الجلبة اتصلت بالشرطة وطلبت أن يرسلوا دورية إلى مكان الحادث، لأن حياتي كانت في خطر حقيقي. لكن لم يصل أي شرطي، وعندما اتصلت ثانية بعد نحو نصف ساعة قالت الشرطية المناوبة إن الدورية في الطريق، هذا بعد أن انتهى الحادث. وهذا يبين إلى أي مدى تتعامل الشرطة بعدم الجدية مع شكاوى المواطنين العرب."

أيار: الإعتداء على مواطنين عرب في عكا على خلفية عنصرية

تعرض ثلاثة مواطنين عرب (18-17عامًا) من مدينة عكا إلى اعتداء في تاريخ 2006/5/24 على خلفية عنصرية. واضطر أحدهم إلى تلقي العلاج الطبي. تم الاعتداء في أحد الأحياء شرقي المدينة، حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا.

وهكذا يروي أحمد عودة، عضو بلدية عكا ووالد إثنين من المعتدى عليهم: "إبني البالغ من العمر 17 سنة، وابنتي ابنة 16 عامًا وصديقهما وصلوا مساء أمس في سيارة العائلة، التي كانت تقودها زوجتي، إلى بيت الشعب شرقي المدينة، بهدف مشاهدة عرض مسرحية. اتفقنا معهم أن يتصلوا بنا بعد انتهاء المسرحية كي نأتي لنعيدهم إلى البيت، وهكذا كان. اتصلوا وخرجوا خارج قاعة المسرح لينتظروا أمهم، وبعد بضع دقائق، عندما خلا المكان، اقتربت منهم مجموعة كبيرة من الشبان اليهود وأخذوا يتحرشون بهم. وعندما علموا أن الحديث يدور عن شبان عرب، أخذوا يهتفون نحوهم هتافات مثل "العرب وسخون وقذرون، عودوا لقراكم، هنا ليس مكانكم" وغيرها. وبعد ذلك تحولوا إلى الدفع والضرب. ألقي أبني على الأرض عندما حاول الدفاع عن أخته، التي أعتدي عليها أيضًا. وتلقى ضربًا وأصيب بعينه ويده، واحتاج لعلاج طبي. لم يتورع المعتدون عن الضرب واللكمات والركل وحتى الشد من الشعر. عندما وصلت زوجتي وحاولت الدفاع عن أبنائنا، تم الاعتداء عليها هي أيضًا. وصلنا صباح اليوم إلى محطة الشرطة لكي نقدم شكوى ضد هذه الشلة، المعروفة حسب رأيي للشرطة من حوادث سابقة تم فيها الاعتداء على عائلات عربية تسكن في الحي نفسه".

حزيران: الاعتداء على شابين عربيين في شاطىء كريات حايم على خلفية عنصرية

تعرض شابان عربيان من سكان الناصرة في تاريخ 2006/6/24 لاعتداء من قبل شبان يهود على شاطىء البحر في كريات حايم. وقد تم ضربهما وطعنهما بشكل وحشي، فنقلا في حالة صعبة لتلقي العلاج في مستشفى رمبام. أحدهما، يوسف شاعر، روى أنه وصل إلى الشاطىء مع قريب له. وعند الدخول إلى الشاطىء التقى بمواطن عربي من سكان مدينة طمرة في الجليل، فحذره بأن هذا المكان قد شهد عدة اعتداءات على خلفية عنصرية أصيب فيها شبان عرب. "يبدو لي غريبًا هذا الأمر"، يقول شاعر. "هذه ليست المرة الأولى التي أصل فيها إلى هذا الشاطىء. ولكن بعد وقت قصير اصطدمنا بعدد من الشبان اليهود الذين أخذوا يوجهون لنا الشتائم ويشتمون النبي محمد (صلعم)، ومن ثم انقضوا علينا وانهالوا علينا بالضرب بقبضات أيديهم وبالركلات وبأدوات غير حادة". ثم قام المعتدون بطعنه في ظهره، وطعن قريبه في بطنه ويده. "كان هناك على الأقل ستة شبان. تم الاعتداء علينا لكوننا عربًا، دون أي سبب أو تحرش من طرفنا. وخلال الاعتداء صرخ المعتدون بأنهم لا يريدون عربًا في الشاطىء"، قال شاعر. وقد رقد الإثنان مدة طويلة في المستشفى لخطورة إصابتهما.

تموز: مواطنون يهود يحاولون الاعتداء على عضو الكنيست عباس زكور

في تاريخ 2006/7/23، خلال الحرب على لبنان، حاول مواطنون يهود الاعتداء على عضو الكنيست عباس زكور (القائمة العربية الموحدة- الحركة العربية للتغيير) في مدينة عكا عندما كان يتجول في الحي الشرقي، في المكان الذي سقط فيه أحد الصواريخ.

وفي اليوم نفسه، فور سقوط الصواريخ على المدينة، وصل إلى المكان عضو الكنيست عباس زكور وعدد من الشخصيات العربية إلى الحي، للوقوف عن كثب على الأضرار التي لحقت ببيوت المواطنين العرب. فتجمهرت مجموعة من اليهود حولهم وطلبوا من زكور شجب وإدانة الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله. فرفض عضو الكنيست زكور ذلك، وقال إنه يستنكر الحرب ومن يقف وراءها. وحينها أخذت المجموعة اليهودية تهتف هتافات بذيئة، مثل "خون"، "متعاونين مع نصر الله" و"توصيات" بالانتقال للسكن في لبنان. ولاحقًا حاولت المجموعة الاعتداء جسديًا على الشخصيات، لكن الشبان العرب الذين تجمهروا هم أيضًا هناك حالوا دون ذلك.

وفي تاريخ 2006/7/29 اعتدى ثلاثة مواطنين يهود من أصل روسي على عضو الكنيست زكور. فقد انقض اليهود الثلاثة على شقيقة زكور عندما كانت في طريقها إلى البيت نحو الساعة التاسعة مساء، بعد أن عرفوا أنها عربية كونها ترتدي زيًا إسلاميًا تقليديًا. وقد أخذ الثلاثة، الذين كانوا مسلحين بالسكاكين، يهتفون هتافات عنصرية بذيئة ضد العرب وضد الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله. ففرت مذعورة باتجاه بيت شقيقها. وعندما سمع عضو الكنيست زكور صرخات شقيقته نزل إلى الشارع، فهاجمه اليهود الثلاثة، فأصيب بجراح طفيفة من طعنة سكين. ووصل إلى المكان عدد من المواطنين العرب الذين سمعوا الهتافات والصراخ، فأصيب أحدهم في وجهه ونقل إلى المستشفى لتلقي العلاج.

تشرين أول: اعتداء على مواطنين عرب من قبل تلاميذ مدرسة دينية في عكا

في شهر تشرين أول اعتدى مواطنون يهود، تلاميذ مدرسة دينية "رواح تسفونيت" (ريح شمالية) في حي وولفسون في عكا، على مواطنين عرب خلال مسيرة "سمحات توراة" التي أجراها تلاميذ المدرسة الدينية في الحي. وخلال الحدث، مشط أحد المواطنين اليهود سلاحه وأطلق النار في الهواء. في يوم الحادث، جلست مجموعة من الشبان العرب في الشارع الرئيسي للحي، وكانوا يدخنون الأرجيلة، كعادتهم. وروى أحدهم، خالد شعبان، أن مسيرة للمدرسة الدينية اليهودية قد مرّت من المكان. "جاء شخص من المدرسة الدينية، قفز على الرصيف بجانبنا وصوب سلاحه نحونا. سألته، لماذا؟ فقال لي هذه وظيفته. وأخذ طلاب المدرسة يدفعوننا، فدفعناهم بالمثل. واستمر الشاب الذي كان يحمل السلاح في تصويب السلاح نحونا. فقام والد أحد الشبان بإبعاد يده فأطلق النار في الهواء"، كما قال خالد. ومقابل ذلك، ادعى اليهود أن تلميذًا من المدرسة الدينية أطلق النار في الهواء بعد أن تحرش بهم شبان عرب.

أقيم حي فلفسون في منتصف الستينيات كحي للطبقة الوسطى ليهود عكا. ومع مرور السنوات رحل اليهود عن الشقق المكتظة والضيقة بحثًا عن شقق واسعة في أماكن أخرى في عكا أو خارجها. فقام مواطنون عرب بشراء تلك الشقق هربًا من المدينة القديمة التي تعاني اكتظاظًا شديدًا. واليوم يشكل العرب أكثر من 90% من سكان الحي.

والمدرسة الدينية "رواح تسفونيت" مرتبطة بمجموعة معتمري الـ"كيبوت"، الذين أخذوا يستوطنون في عكا قبل نحو عشر سنوات. وهذه النواة التوراتية هي جزء من ظاهرة تطورت في الصهيونية الدينية في العشرين سنة الأخيرة وفي إطارها استوطنت مجموعات توراتية في بلدات التطوير، كي تظهر ضمن أمور أخرى، أن الصهيونية الدينية لا تهتم فقط بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي السنوات الأخيرة أضيف إلى نشاطهم هدف جديد: الحفاظ على صبغة يهودية في المدن المختلطة. وتعمل إحدى هذه المجموعات في اللد، والأخرى في عكا. وتضم النواة التوراتية في عكا نحو 50 عائلة وتضم مدرستهم الدينية نحو 120 تلميذًا.

وتعود خلفية الحادثة إلى التوتر السائد بين سكان الحي العرب وبين تلاميذ المدرسة الدينية التي يقف على رأسها، الحاخام يوسي شطيرن. أما خلفية التوتر فتعود إلى تحويل الحي من حي يهودي إلى حي معظم سكانه من العرب، إذ يشكلون 90% من سكانه، بالذات بسبب التنقل الطبيعي للسكان. ولكن الحاخام شطيرن وزمرته يظنون أن الحديث يدور عن سيطرة على الحي من طرف السكان العرب. وحسب أقواله "في البداية فلفسون، وبعد ذلك الأحياء الشرقية، وفي نهاية المطاف تصبح عكا كلها عربية".

ويوضح أسباب إقامة المدرسة الدينية في قلب الحي العربي اليوم بقوله "فلفسون كان حيًا يهوديًا منذ الأزل، وجاء العرب وخلقوا صبغة أخرى، لا يروق لنا التعايش معها. موسيقى بأعلى صوت، ثقافة أناس لا يهمهم كيف يبدو المكان". جزء من تلاميذه استأجروا شققًا في بنايات معظم سكانها من العرب، ولكن لا توجد علاقة بين تلاميذ المدرسة الدينية وجيرانهم العرب، ولا حتى بالصدفة. ويؤكد الحاخام أنه "تم إرشاد الطلاب بألا تلتقي أعينهم بعيون العرب، وعدم الدخول معهم في حديث". ويضيف "أخذت بالحسبان أن استيطاننا هنا قد يؤدي إلى الاحتكاك، وأخذنا على أنفسنا العيش في مكان فيه تضحية بالنفس". ويقول إن محنته، "هي على مستوى الكرامة القومية: عندما ترى في دولة إسرائيل لافتات كبيرة لشهر رمضان، فإنك تشعر بالمحنة واليأس. ومن المحتمل أن تشعر أن هذا الحي قد ضاع. إذا كانت الدولة ستقول لنا إن عكا مفقودة من ناحيتها، وأنه لا يعنيها أن تكون هنا

مساجد- فسنرى. ولكن المؤسسة تقف خلفنا، ولدينا شعور بأننا مرغوبون ومقدرون. من الواضح أننا إن لم نقم بالتجوال في الحي، لن يحدث أي شيء، لكننا أيديولوجيون ونتصرف كأيديولوجيين. إذا كان كل واحد سيبحث عن الهدوء وعن راحته، كيف سنحافظ على الحقوق اليهودية؟".

ويؤكد سكان الحي العرب أن تلاميذ المدارس الدينية يتجولون في شوارع الحي وهم مسلحون، ويقومون بجولات جماعية في الحي، ذات طابع استفزازي، تذكّر بتصرفات المستوطنين في مدينة الخليل. وقد توجه السكان العرب للشرطة، طالبين منعهم من التجول وهم مسلحون في شوارع المدينة، لكن كل توجهاتهم كانت سدى. ويوضح السكان العرب أن هذه التصرفات تدخلهم في ضغط، خاصة بعد مذبحة شفاعمرو. ويؤكدون أنهم يتعرضون للتنكيل من قبل تلاميذ المدرسة الدينية، بما في ذلك الشتائم مثل "عربي قذر"، التي يطلقها التلاميذ. وهذه العدوانية تثير التخوفات الشديدة في قلوب السكان العرب، الذين يشعرون بالقلق من وقوع صدامات مستقبلية قد تؤدي إلى سفك دماء.

وفي ظل حادثة الاعتداء، دعا الحاخام شطيرن سكان المدينة اليهود إلى المقاطعة التجارية للسكان العرب، ووصف سكان المدينة اليهود بأنهم رأس حربة في النضال القومي في المدينة. وجاءت أقواله في مؤتمر عقدته المدرسة الدينية بمشاركة جمهور غفير وحاخامات، من بينهم حاخام مدينة صفد شموئيل الياهو. وأطلق الحاخام الياهو في المؤتمر تصريحًا بأنه "لا يجوز بيع أو تأجير شقة للعرب".

في تاريخ 2006/10/26 وصل أعضاء كنيست من كتلة اليمين المتطرف "الاتحاد القومي" إلى المدينة برفقة العديد من المؤيدين، بهدف التعبير عن دعمهم لتلاميذ المدرسة الدينية، والتأكيد على الصبغة اليهودية للمدينة. وتعتبر هذه الزيارة في نظر المواطنين العرب محاولة لتسخين الأجواء في المدينة، التي يسودها التوتر أصلا. وحسب رأيهم، يريد رجالات الاتحاد القومي استغلال التوتر لأهداف سياسية وإظهار المواطنين العرب كسكان غير مرغوبين في عكا. وأكدوا أن السكان العرب هم أبناء المدينة الأصلانيون وذوو الحقوق التاريخية فيها، وبأنهم لن يفسحوا المجال لعناصر متطرفة بأن يفرضوا عليهم إرهابًا أو الحد من حقهم في السكن في كل أحياء المدينة وإدارة حياة طبيعية، تشمل حرية الدين والعبادة.

في تاريخ 2006/11/1 بحثت لجنة الداخلية في الكنيست حادثة الاعتداء في جلسة شارك فيها رجال جمهور من العرب واليهود سكان المدينة. وشارك في الجلسة الحاخام شطيرن، الذي قال خلال البحث إنه وتلاميذه قدموا إلى مدينة عكا كي "نقدس الرب برسالة صهيونية من الدرجة الأولى، بهدف تعزيز التشبث اليهودي بالحي ومنع استيلاء المواطنين العرب عليه".

وقدم رئيس البلدية، شمعون لنكري، الدعم التام لتلاميذ المدرسة الدينية، بعد أن صرح بأن المدرسة في الحي جاءت للحفاظ على الصبغة اليهودية للمدينة وللحيلولة دون جعل حي فلفسون حيًا عربيًا. وفقط بعد أن وجد نفسه مقاطعًا من قبل السكان العرب، سارع لإصدار بيان للسكان العرب في المدينة في محاولة لتطييب خواطرهم. وقد اتهم لنكري أفرادًا، من الطرفين، بالتحريض وعرض العضلات وببث إشاعات وأكاذيب، على حد قوله، دون التنبه للخطر الكارثي الذي قد تحدثه هذه الأفعال على مستقبل العلاقات بين اليهود والعرب في المدينة.

ولخص قائد شرطة عكا، موشيه كوهن، جذور المشكلة بقوله: "90% من سكان حي فلفسون هم عرب. وهنالك أناس لديهم مشكلة مع هذا الأمر، ولكن لا يمكن فعل أي شيء. هذه مدينة مختلطة".

إنتهاك حرمة الأماكن المقدسة

منذ اقامتها حرصت دولة اسرائيل على انتهاك الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين. وقد تم تنفيذ ذلك بعدة طرق: هدم المباني والمواقع المقدسة خلال حرب عام 1948؛ منع وصول المواطنين العرب إلى المواقع التي ظلت قائمة؛ تحويل هذه الأماكن إلى حظائر للحيوانات وإلى حانات ونوادي للرقص؛ إنتهاك المقابر في القرى التي هدمتها، وذلك بهدم هذه المقابر واقامة مبان سكنية عليها أو تعبيد شوارع فوقها.[21]

وفي عام 2006 أيضاً تواصلت عمليات المس بالأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين. ففي هذا العام تم بشكل أساسي توثيق عدة حالات إنتهاك للمقابر والمساجد. ولكن الحدثان المركزيان في هذا العام كانا انتهاك مقبرة "مأمن الله" في القدس والإعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة.

إنتهاك حرمة مقبرة مأمن الله في القدس

خلال العام 2006 تصدر الصحف العربية خبر انتهاك مقبرة "مأمن الله" في القدس من قبل المؤسسات الإسرائيلية، بهدف بناء متحف "التسامح" عليها.

تقع مقبرة "مأمن الله" غربي مدينة القدس القديمة وعلى بعد عشرات الأمتار من باب الخليل، وهي من أكبر المقابر الإسلامية في بيت المقدس وتقدر مساحتها بمائتي دونم. وقد استصدرت وثيقة تسجيل أراضي للمقبرة ("كوشان طابو") ضمن أراضي الوقف الإسلامي.

في شهر نيسان 1947 استولى الجيش البريطاني على المقبرة وأقام فيها، كما وقام بهدم أجزاء من سور المقبرة. وفي عام 1948 احتلت القوات الإسرائيلية الجزء الغربي من القدس فسقطت من ضمنها مقبرة "مأمن الله".

بعد قيامها، أقرت إسرائيل قانون أملاك الغائبين، وبموجبه تعتبر جميع الأراضي الوقفية الإسلامية، وما فيها من مقابر وأضرحة ومقامات ومساجد، أراضي تدعى أملاك الغائبين، والمسؤول عنها يدعى "حارس أملاك الغائبين" وله حق التصرف بها. وبذلك دخلت مقبرة "مأمن الله " ضمن أملاك حارس أملاك الغائبين.

منذ ذلك التاريخ، أخذت المؤسسات الإسرائيلية تقوم بتغيير معالم المقبرة وطمس كل أثر فيها، حتى لم يتبقَ فيها أقل من خمسة بالمئة من القبور التي كانت موجودة فيها. وقدرت المساحة المتبقية منها بحوالي ثمن المساحة الأصلية، أي حوالي 19 دونماً.

وفي عام 1967 حولت المؤسسات الإسرائيلية جزءاً كبيراً من المقبرة إلى حديقة عامة، دعيت حديقة "الاستقلال"، بعد أن جرفت القبور ونبشت العظام البشرية وقامت بزرع الأشجار والحشائش فيها، وشقت الطرقات في بعض أقسامها.

في أواخر عام 1985 أنشات وزارة المواصلات موقفاً للسيارات على قسم كبير منها. وفي الأعوام 1987-1985 نفذت عمليات جديدة من الحفر لمد شبكات مجاري وتوسيع موقف السيارات، فدمرت عشرات القبور وبعثرت عظام الموتى في كل مكان. ورغم احتجاجات المؤسسات الإسلامية، استمرت البلدية في تنفيذ مخططها وأجرت الحفريات.

في شهر كانون الثاني 2000 قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية بأعمال حفريات في المقبرة، في الجهة المقابلة بجانب الشارع الرئيسي، بحجة مد أسلاك كهرباء في باطن الأرض، الأمر الذي تسبب في تناثر عظام الموتى على سطح الأرض.

[21] راجعوا تقرير المؤسسة العربية: "تدنيس الأرض المقدسة: إنتهاك قدسية مواقع إسلامية ومسيحية مقدسة في إسرائيل" (كانون الأول، 2004). راجعوا أيضاً تقرير المؤسسة العربية: "على الهامش 2005: التقرير السنوي لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005" (حزيران 2006).

وفي شهر شباط 2004 أعلنت الصحف الإسرائيلية عن نية الحكومة الإسرائيلية افتتاح مقر "مركز الكرامة الإنساني - متحف التسامح في مدينة القدس" على ما تبقى من أرض المقبرة، والذي يرعاه "مركز فيزنطال" ومقره ولاية لوس انجلوس في الولايات المتحدة. وفي شهر أيار 2004 وضع حجر الأساس لمتحف التسامح بمشاركة والي كالفورنيا. وفي شهر أيلول 2005 بدىء العمل الرسمي في المتحف باقتطاع 20 دونماً من أرض المقبرة وبمساحة إجمالية مقدارها 20 ألف متر مربع بتكلفة 200 مليون دولار، وتسويق فيلم وثائقي حول المتحف على مستوى عالمي.

إن النية بإقامة المتحف على أرض المقبرة أثارت، بطبيعة الحال، السخط لدى المسلمين في الديار المقدسة، حيث اعتبر المسلمون إقامة المتحف جريمة تاريخية ودينية بشعة بحق المسلمين. وفي شهر شباط 2006، بتفويض من بعض أهالي القدس ممن دفن أجدادهم في المقبرة، استصدرت مؤسسة كرامة لحقوق الإنسان أمراً من المحكمة الشرعية بإيقاف العمل على أرض المقبرة. بعد استصدار الأمر وتسليمه للشركات الإسرائيلية العاملة على أرض المقبرة، أوقفت الشركات العمل لمدة يومين، إلا أنها استأنفت العمل ثانية بادعاء أن لا صلاحية للمحكمة الشرعية اصدار مثل هذه الأوامر.

على إثر ذلك، تقدم كل من مؤسسة الأقصى لأعمار المقدسات الإسلامية ومؤسسة كرامة لحقوق الإنسان، في شهر شباط 2006، بالتماسين للمحكمة العليا، الأول لاستصدار أمر إيقاف الأعمال الجارية في المقبرة، والثاني لاستصدار أمر لتنفيذ قرار المحكمة الشرعية القاضي بإيقاف العمل في المقبرة. وفي نفس الشهر أصدرت المحكمة العليا أمراً إحترازياً يمنع بموجبه العمل في المقبرة، وعينت المحكمة رئيس المحكمة العليا المتقاعد، القاضي مئير شمجار، وسيطاً بين الأطراف في محاولة للتوصل إلى حلّ.

في شهر أيار 2006 قامت دائرة أراضي إسرائيل بتسييج القطعة المتبقية من المقبرة وهددت بمقاضاة من يدخلها، قاصدة من وراء ذلك منع المسلمين من صيانتها وتنظيفها. وفي شهر تشرين الأول أعلن القاضي المتقاعد شمجارعن فشل الوساطة بين الأطراف في قضية المقبرة، وبالتالي استأنفت المحكمة العليا جلسات المداولة في الملف. بعد ذلك أمهلت المحكمة العليا مؤسسة الأقصى شهرين للرد على اقتراحات بديلة لـ"متحف التسامح" بنقل رفات المسلمين من الموقع، ولكن مؤسسة الأقصى رفضت هذه المخططات البديلة كونها تخالف الشريعة الإسلامية وتكرس انتهاك حرمة المقبرة. وما زال الطرفان في انتظار قرار المحكمة العليا في القضية.

في شهر كانون الأول 2006، منعت السلطات الإسرائيلية المسلمين من الدخول إلى المقبرة للقيام بأعمال تنظيف وصيانة فيها، فيما غضت الطرف عن المتطرفين اليهود الذين اعتدوا على المقبرة وقاموا بتحطيم قبر وتهشيم شاهد قبر القيم العثماني أحمد آغا الدزدار، بالإضافة إلى كتابة ألفاظ بذيئة على مدخل مقام الكبكي. يذكر أن بلدية القدس تستعمل المقبرة مخزناً لأدواتها الإنشائية.

شباط: حزب كاديما يحول المسجد الأحمر في صفد إلى مقر انتخابي

الجامع الأحمر في مدينة صفد هو مسجد تاريخي منذ عهد المماليك، وقد تم بناءه عام 1266. وهو أحد المساجد الأربعة إضافة إلى الكنائس الثلاث التي كانت قائمة في المدينة قبل حرب عام 1948. هذا المسجد مغلق منذ عشرات السنين ويتولى "صندوق صفد" إدارة المكان، الذي يستعمل لاغراض المباني السكنية والمحال التجارية، بما في ذلك قاعة للإحتفالات.

في شهر شباط حول حزب كاديما، عشية الإنتخابات للكنيست الـ17، المسجد إلى مقر انتخابي له. وعلق نشيطو الحزب على جدران الجامع لافتات بالعبرية تعلن عن تحويل المسجد إلى مقر إنتخابي. وقد علقت احدى اللافتات بمحاذاة لافتة قديمة تعلن بأن المسجد هو "نادي ليلي". وكان هذا المسجد قد استخدم في السابق مقراً لحزب الليكود في حملة الإنتخابات للكنيست الـ16. كما جرى في السابق تصوير فيلم إباحي داخل المسجد.

آذار: الإعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة

تعتبر كنيسة البشارة في مدينة الناصرة ثالث أهم مكان مقدس للديانة المسيحية، بعد كنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم. وتاريخياً، يعود أسم الكنيسة إلى أحد أهم الأسس في العقيدة المسيحية، وهي تبشير الملاك جبرائيل مريم العذراء بحملها. وقد بنيت الكنيسة فوق ما يعتقد بأنه كان بيت مريم العذراء وزوجها يوسف (الصورة من اليمين).

يوم الجمعة 2006/3/3 أقيم في الكنيسة قداس لذكرى درب آلام المسيح. وقد تواجد فيها العديد من المصلين، قسم منهم من المواطنين العرب والآخرون حجاج أجانب، وكان القداس يجري في قاعة الكنيسة الكبرى في الطبقة العليا. وفي تمام الساعة 17:30 تقريباً سمع، أثناء القداس، دوي انفجار في الطبقة السفلى، وأخذ يتصاعد إلى

الطبقة العليا (من خلال طاقة في الطبقة العليا تطل على الطبقة السفلى) دخان كثيف، مما أثار الرعب بين المصلين، الذين تراكضوا بهلع نحو الخارج.

واتضح فيما بعد أن ثلاثة أشخاص من القدس، حاييم حبيبي (يهودي، 43 عامًا) وزوجته فيوليت (مسيحية، 39 عامًا) وابنتهما أوديليا (20 عامًا)، دخلوا إلى الكنيسة بلباس حجاج مسيحيين، إلى الطبقة السفلى، حيث يقع هناك مزار لمرقد مريم العذراء، ومعهم عربة أطفال احتوت على مواد متفجرة: مفرقعات، عبوات غاز ومادة حارقة، إضافة إلى بنانير وقطع بلاستيكية لزيادة التأثير التدميري للإنفجار، وقاموا بتفجيرهذه المواد في الكنيسة. لم ينجح منفذو العملية في تفجير عبوات الغاز، رغم محاولتهم القيام بذلك، وفق روايات شهود العيان، غير أن الجمهور الذي تواجد في الكنيسة حال دون تنفيذ ذلك. ولم ينتج عن الإنفجار إصابات خطرة، فيما عدا إصابات نفسية نتيجة للهلع والرعب الذي أصاب الموجودين في الكنيسة أثناء حدوث الإنفجار. وفي نهاية المطاف، تم إخراج منفذي العملية من الباب الخلفي للكنيسة، بعد إلباسهم زيّ شرطة، وذلك لتمويه الجمهور الغفير الذي تجمهر خارج الكنيسة.

وفي تعليقه على الحدث ومحاولة تفسيره، شدد الإعلام العبري على أن منفذيه يعانون من ضغوطات وأمراض نفسية. كما توالت التقارير الصحفية عن الضائقة الإقتصادية، الشخصية والإجتماعية التي تعيشها العائلة: فقد فقدت بيتها بسبب أوضاع إقتصادية صعبة وتعيش منذ فترة في الشوارع، ويعاني الأولاد من سوء التغذية، مما حدا بسلطات الرفاه إلى أخذ الأولاد بالقوة من العائلة. وقد أثر ذلك كثيراً على الوالدين، اللذين نفذا الانفجار في الكنيسة، بمحاولة يائسة أخيرة، لأسماع صوتهم حول "الظلم" والضائقة التي يعانون منهما (وفق التقارير). وقد شددت الشرطة، مراراً وتكراراً، على أن الخلفية لتنفيذ الانفجار لم تكن قومية أو دينية، بل شخصيةً. وكانت النتيجة أن الإعلام العبري حوّل المجرم إلى ضحية من خلال إبداء التعاطف معه.

غير أن هذه التفسيرات والتحليلات، لم تتطرق أو تفسر لماذا اختار منفذو العملية كنيسة بالذات؟ ولماذا كنيسة البشارة في الناصرة، التي يؤمها العرب فقط (وأحياناً بعض الأجانب)؟ فمن المعلوم أنهم من سكان القدس، وكان عليهم السفر لساعات للوصول إلى الناصرة للفت الأنظار إلى ضائقتهم؟ كل هذه الأسئلة لم تطرح، كما تم تجاهل حقيقة محاولة منفذي العملية الوصول، قبل تنفيذ العملية في الكنيسة، إلى المسجد الأبيض في الناصرة، وأن حقيقة كونه خالياً من المصلين حينذاك حالت دون تنفيذ الإعتداء داخله.

وفي معرض تحليل عملية التفجير، لا يمكن عدم التطرق إلى حقيقة أن منفذي العملية اختاروا مكاناً مقدساً بالذات، يؤمه العرب (ولا فرق هنا بين مكان مقدس مسيحي أو إسلامي)، لتنفيذ جريمتهم. وفي هذا السياق، لا يمكن التغاضي عن أن اختيار هذا الموقع لم يكن إعتباطياً، بل كانت له خلفية واضحة تتعلق بانتهاكات الأماكن المقدسة، المسيحية والإسلامية على حد سواء، من قبل الدولة منذ قيامها.

وقد قدمت لوائح اتهام للمحكمة المركزية في الناصرة بحق الوالد حاييم حبيبي وزوجته فيوليت فيما الغيت لائحة الإتهام التي قدمت بحق الابنة أوديليا. وحكمت المحكمة بالسجن 6 سنوات على حاييم، يقضي منها 3 سنوات بشكل فعلي و3 سنوات احترازية، فيما فرضت على الوالدة فيوليت السجن الإحترازي لمدة 3 سنوات.

وفي الأيام التي تلت الإعتداء على الكنيسة، بدأت الشرطة بحملة إعتقالات للشبان العرب الذين تجمهروا خارج الكنيسة، بادعاء الاعتداء على رجال الشرطة، الأمر الذي يعتبر بمثابة ملاحقة سياسية للمواطنين العرب الذين دافعوا عن أماكنهم المقدسة.[22]

أيار : متطرفون يهود ينتهكون حرمة مسجد المنشية في عكا

في 2 آيار 2006 اقتحم متطرفون يهود مسجد المنشية في الحي الشرقي في مدينة عكا وصعدوا إلى سطح المسجد محاولين هدم القبة، ورفعوا العلم الاسرائيلي. وقد تمكن هؤلاء المتطرفون من هدم قسم من قبة المسجد.

وفي 15 آيار 2006، وخلال الإحتفال بعيد "لاغ بعومر"، حاولت مجموعة من اليهود، ضمت نساءاً ورجالاً وشباباً، إحراق المسجد. فقد قام أفراد المجموعة بتكديس الأشجار والأمتعة المشتعلة في ساحة المسجد وأضرموا النيران في محاولة لإحراق المسجد. وقد حاولوا حرق باب المسجد وحطموا أحد شبابيكه وألقوا الأغصان المشتعلة داخله. كما رش هؤلاء المشاغبون شعارات التجديف والشتم، مثل "الموت للعرب"، على جدران المنازل القريبة من المسجد. واثر ذلك استدعى سكان الحي العرب الذين شاهدوا ما يحدث الشرطة إلى مكان الحادث ومنعوا بذلك إحراق المسجد.

[22] راجعوا الفصل الثاني ("ملاحقات سياسية") في هذا التقرير.

اعتقلت شرطة الجليل ثلاثة شبان يهود اعترفوا بانتهاك حرمة المسجد في الحادث الأول، ولكنها قررت اطلاق سراحهم واكتفت بتحذيرهم "بالا يكرروا أعمالهم هذه في المستقبل". وفيما يتعلق بالحادث، الثاني ذكرت الشرطة انها تجري التحقيق في حيثيات الحادث، وذلك دون أن تعتقل أي شخص من المعتدين.

بلدية عكا سيجت ونظفت موقع المسجد، ولكن مجهولين هدموا جزءاً من الجدار حول المسجد بعد مرور عدة أيام على بنائه.

وتجدر الاشارة إلى أن مسجد المنشية لا يستخدم اليوم مكاناً للصلاة، وذلك بسبب منع سكان عكا المسلمين من استخدامه، في حين تطالب مؤسسة الأقصى لرعاية الأماكن المقدسة بترميم المسجد واستخدامه من جديد. وكانت مؤسسة الأقصى قد قامت بترميم المسجد وسد مداخله لمنع أي أعمال تخريبية أخرى، وذلك في أعقاب اعتداء مشاغبين يهود على المسجد قبل حوالي سنتين ونصف.

أب: شركات إسرائيلية تنفذ أعمالا حفرية وإنشائية على أرض مقبرة صرفند العمار

تقع قرية صرفند العمار غربي الرملة، وفي العام 1948 هجرت وأقيمت على أراضيها مستوطنة "تسريفين". وفي السنوات الأخيرة، قامت السلطات بتجريف مقابر القرية وغطتها بالرمال وزرعت المنطقة المستوية بالعشب لتصبح ملعباً لكرة القدم.

وفي شهر آب 2006، قدمت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية إلتماساً عاجلاً للمحكمة العليا، طالبت فيه باستصدار أوامر احترازية ضد كل من شركة "تنوفوت تسريفين"، دائرة أراضي إسرائيل وسلطة الآثار الإسرائيلية، تمنع كلا منها، أو من يمثلها، من تنفيذ أعمال حفرية أو إنشائية أو إدخال مواد بناء إلى حدود المقبرة الإسلامية في القرية. وطالبت المؤسسة أيضاً في التماسها ضد السلطة القطرية للخدمات الدينية منع ممثل قسم الدفن في مكتب رئيس الحكومة من إخراج رفات وعظام أموات المسلمين من المقبرة.

وكانت مؤسسة الأقصى قد كشفت، خلال زيارة ميدانية قام بها وفدها، أن انتهاكاً صارخاً لحرمة المقبرة تقوم به سلطة الآثار الإسرائيلية، حيث قامت بأعمال حفريات للقبور على مساحة واسعة من أرض المقبرة المترامية الأطراف، وقامت بنبش القبور بشكل واضح. كما وكشف وفد مؤسسة الأقصى عن قبور كثيرة موجودة على أرض المقبرة وعظام متناثرة منها في مجمع دفن "فستقية" يحتوي على رفات عشرات الجثامين. وعندما علمت سلطة الآثار أن مؤسسة الأقصى كشفت الانتهاك وأنها تسعى إلى إيقاف هذه الحفريات، سارعت بطم جميع مواقع الحفريات بالتراب وإخفاء عمليات الحفر وشواهد القبور، وذلك للمسارعة في تنفيذ مخطط لشركات بناء إسرائيلية تنوي بناء عمارات وشقق سكنية على أرض المقبرة.

وقد اتضح أيضاً أن أعمال الحفريات التي يقوم بها الملتمس ضدهم في المقبرة، والتي استعملت كمقبرة إسلامية للقرية حتى عام 1948 وعلى أنقاضها أقيمت مستوطنة "تسريفين"، كشفت عن قبور ورفات عظام لأموات المسلمين تم نبشها خلال أعمال الحفريات، الأمر الذي يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن الشريعة تحرم نبش القبور وتعتبر حرمة المقابر أبدية.

إضافة إلى ذلك، علمت مؤسسة الأقصى أنه يتم التحضير من قبل ممثل قسم الدفن في مكتب رئيس الحكومة شلومو فريد، لنقل ما كشف عنه من رفات وعظام المسلمين في المقبرة إلى مكان آخر، الأمر الذي يعتبر محرماً وغير جائز في أحكام الشريعة الإسلامية.

وبعد المداولات في المحكمة، توصلت مؤسسة الأقصى، في تاريخ 2007/1/30، إلى اتفاق مع محامي الجهات الإسرائيلية، تعهدوا بموجبه عدم إقامة مبانٍ على أرض المقبرة آنياً ومستقبلاً. وإثر التوصل إلى الاتفاق المذكور قررت المحكمة العليا شطب ملف الالتماس المذكور، فيما تضمن الاتفاق احتفاظ مؤسسة الأقصى بالحق في التوجه إلى المحكمة العليا إذا تعرضت مقبرة صرفند العمار إلى الانتهاك مجدداً.

وقد جاء التوصل إلى الاتفاق على إثر تقرير سلطة الآثار الإسرائيلية، الذي نشرته مؤخراً وذكرت فيه أن القبور المكتشفة في مقبرة صرفند العمار هي قبور إسلامية من الفترة المملوكية والعثمانية الأولى.

حزيران: المحكمة العليا تأذن لشركات إسرائيلية بشق شوارع على أرض مقبرة قرية بيت دجن المهجرة

تقع قرية بيت دجن المهجرة جنوب شرقي يافا، في منتصف الطريق بين يافا والرملة وعلى بعد 9 كم من يافا. وفي العام 1945 بلغت مساحة أراضيها 17,327 دونمًا وعدد سكانها 3,840 نسمة. إحتلتها إسرائيل سنة 1948 ودمرتها وأنشأت على أراضيها أربع مستوطنات، وهي: "بيت دغان"، "مشمار هشفعا"، "حميد" و"غنوت".

بقي في القرية بعض المنازل، يشغلها حاليًا يهود، ومقبرتان ومقامان، يعود تاريخهما إلى أواخر العهد المملوكي الإسلامي وبداية العهد العثماني (تدل على ذلك طريقة الدفن).

قبل عام ونصف كشفت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية عن قيام سلطة الآثار الإسرائيلية بإجراء حفريات على أرض مقبرة القرية، تحضيراً واستكمالاً لتنفيذ شركات إسرائيلية مخططات لإقامة شقق سكنية وشوارع على أرض المقبرة. وعلى إثر ذلك توجهت مؤسسة الأقصى إلى كل من محكمة الصلح في كفارسابا والمحكمة العليا لإيقاف عمليات الحفر في المقبرة. وفي تاريخ 2006/6/19 استصدرت مؤسسة الأقصى أمراً مؤقتاً من محكمة الصلح في كفارسابا بإيقاف عمليات الحفر في المقبرة. إلا أنه في تاريخ 2007/1/31 أصدرت المحكمة العليا قرارًا نهائياً في القضية، ردت بموجبه الالتماس.

وعللت المحكمة العليا قرارها هذا بأنها لم تقتنع بأن القبور التي تم الكشف عنها في أرض المقبرة هي قبور إسلامية، وذكرت في معرض قرارها أن وجهات نظر أثرية مختلفة قدمت لها، وأن البعض منها فقط يميل إلى قبول أن القبور الموجودة في المقبرة هي قبور إسلامية. ورجحت المحكمة العليا في حيثيات قرارها أن القبور هي غير إسلامية، مما دفعها إلى عدم قبول التماس مؤسسة الأقصى، الأمر الذي يتيح عملياً للشركات الإسرائيلية الاستمرار في عمليات الحفر وشق الشوارع وبناء الشقق السكنية، مما يعني بطبيعة الحال أنه سيتم نبش القبور الإسلامية وطمس وطمر المقبرة نهائياً، دون مراعاة لحرمة أموات المسلمين ومشاعر المسلمين عامة.

وقد رفضت مؤسسة الأقصى، خلال مداولات المحكمة، اقتراحات الشركات الإسرائيلية نقل القبور خارج أرض المقبرة، حيث أن الأحكام الشرعية تحرم ذلك، وأصرت على تغيير مسار الشارع الذي يمر داخل المقبرة.

ولا بد من التشديد هنا، أن القبور التي اكتشفت في المقبرة هي قبور إسلامية. وتدل على ذلك طريقة الدفن الإسلامية المعروفة. إضافة إلى ذلك، فقد اعترفت سلطة الآثار الإسرائيلية أن المقبرة الموجودة في قرية صرفند العمار المهجرة (أنظروا أعلاه) هي قبور إسلامية من الفترة المملوكية والعثمانية الأولى، والقريتان هجرتا في العام 1948، ولذلك فإنه من المعقول أيضاً أن تكون مقبرة بيت دجن مقبرة إسلامية تعود إلى الفترة نفسها.

تشرين الثاني: بلدية طبرية تعتدي على المقبرة الإسلامية في طبريا بجرف القبور وطمس مساحة 100 متر مربع منها

في شهر تشرين الثاني، كشفت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية عن قيام بلدية طبرية بالاعتداء على المقبرة الإسلامية في طبرية المسماة "مقبرة الست سكينة".

و كان طاقم من مؤسسة الأقصى قد توجه إلى أرض المقبرة بعد تلقي اتصال هاتفي، ليتضح له أنه تم جرف عدد من القبور وطمر ما مساحته 100م2 من أرض المقبرة من الجهة الشمالية المحاذية لمصلى الست سكينة، ووجدت في المكان شواهد لقبور متناثرة. وأكد الطاقم أنه تم جرف عدد من القبور وطمسها تحت التراب، حيث يلاحظ أن المكان المطمور تحيط به القبور من جميع الجهات، كما شوهدت أجزاء قبور منتشرة في المنطقة المعتدى عليها. وشاهد الطاقم أيضاً بقايا نفايات وبقايا أعمال حفر من الشارع المحاذي للمقبرة وضعت بين شواهد القبور.

يذكر أن بلدية طبرية كانت قد استولت سابقاً على جزء من المقبرة ووسعت الشارع المحاذي لها على حساب جزء من أرض المقبرة، كما وقامت مجموعات يهودية منذ سنوات بالاستيلاء على مصلى الست السكينة وحولته إلى كنيس يهودي تحت مسمى "قبر راحل".

وتبلغ مساحة المصلى الكلية نحو 281 مترًا مربعًا، وذلك يشمل المصلى وغرفتين والساحة الخارجية للمصلى.

كانون الأول: الحكم بالسجن مدة تسعة أشهر على ملقي رأس الخنزير على مسجد حسن بيك

في شهر آب من العام 2005، ألقى يهوديان برأس خنزير على مسجد "حسن بيك" في تل أبيب. وكان رأس الخنزير ملفوفاً بكوفية فلسطينية ويحمل اسم النبي محمد على جبهته. وأثارت الحادثة حينها غضب المسلمين من سكان يافا خاصة ومن البلاد عامة، إذ اعتبرت حلقة في سلسلة من أعمال التحريض على المواطنين العرب والمسلمين في البلاد.

واعتقلت الشرطة حينها مواطنين يهوديين، رجل (شمعون بن حاييم، 35 عاماً) وامرأة (فكتوريا شتاينمن) من تل أبيب، على خلفية الاعتداء على المسجد. وأفاد راديو الجيش الإسرائيلي أن المواطنين أخبرا المحققين بأنهما

يكرهان العرب، وأنهما قاما بهذا العمل لإيقاف خطة فك الارتباط مع غزة. وقد حاولا القيام بنفس العمل بعد ذلك بأسبوع غير أنه تم اعتقالهما.

وفي شهر كانون الأول حكمت محكمة الصلح في تل أبيب بالسجن الفعلي لمدة تسعة أشهر على شمعون، فيما حكمت على فكتوريا بالسجن لمدة شهرين، قد تقضيهما بالأشغال العامة، وذلك بعد أن أدينا بإلقاء رأس خنزير على المسجد.

قائمة بعمليات الهدم وتوزيع أوامر الهدم

تاريخ	المنطقة/القرية	عدد البيوت	تفاصيل	شرح
		3 دكاكين		نحو 30 سيارة شرطة أمطار غزيرة كانت تهطل ويسود المنطقة البرد القارس
2006/1/17	الباطل	بيت واحد	أحمد العتايقة (34 عاماً)، متزوج وأب لـ5 أولاد	
2006/1/17	أبو تلول	دكان 1	عودة أبو صلب	
		بيت واحد	عائلة أبو نصار	
2006/1/17	الحورة	بيت واحد	خليل الهواشلة، متزوج وأب لـ4 أولاد	
2006/2/27	أم متنان	5 بيوت	3 أخوة من عائلة الكشخر (ناصر، علي وعيد). تأوي البيوت 30 شخصاً تقريباً	قوات كبيرة من الشرطة (نحو 200 رجل شرطة)، رافقت أربع جرافات تابعة لوزارة الداخلية، التي اقتحمت القرية وطوقتها من جميع نواحيها، ومنعت الدخول اليها أو الخروج منها
2006/2/28	أبو تلول	توزيع 30 أمر هدم		موظفو وزارة الداخلية بحراسة قوات كبيرة من الشرطة
2006/3/1	السر	توزيع 70 أمر هدم		موظفو وزارة الداخلية بحراسة قوات كبيرة من الشرطة
2006/4/5	ترابين الصانع	توزيع أوامر هدم لـ70 بيتاً		في محاولة لإلزام سكان القرية الانتقال إلى القرية الجديدة، التي أقيمت لهم جنوبي مدينة رهط
2006/4/6	السيد	توزيع أمر هدم لمسجد القرية		لم يمض على بناء المسجد أسبوع واحد
2006/4/25	حورة	توزيع أوامر هدم	أبناء عشيرة العقبي	رجال وحدة "التفتيش على البناء" التابعة لوزارة الداخلية، بحماية قوات كبيرة من الشرطة. تم التصدي لعملية توزيع أوامر الهدم. الشرطة اعتقلت كل من عاهد وناهد الباطل.

2006/5/10	الزعرورة	بيتان	أسامه فرّاج أبو جودة، هدم بيت الزوجية قبل أسبوع من زواجه عوض الله محمد أبو جودة، زوجته حامل وله 4 أولاد	حاصرت القوات البيوت من كل جانب وفرضت حصارًا محكمًا على البيتين. وعلى مرأى من الأطفال والنساء ووسط صراخهم وبكائهم حولت الجرافات البيت إلى حطام.
2006/5/10	البحيرة	بيت واحد	عادل عودات	
2006/5/17	شقيب السلام	مبنى تجاري واحد		
	أم رتام	بيت واحد		
	بير المشاش	4 بيوت		
2006/5/18	الزيادنة	توزيع 15 أمر هدم		مفتشو وزارة الداخلية، تحرسهم قوة كبيرة من الشرطة، قاموا بالصاق 15 أمر هدم لبيوت القرية. بعض سكان القرية تصدوا لعملية توزيع الأوامر، مما أدى إلى مواجهات مع الشرطة وإصابة 3 مواطنين من قبل الشرطة: عبد الرحمن يونس الزيادنة (31 عامًا)، وشقيقه توفيق يونس الزيادنة (22 عامًا) ووالدهما يونس الزيادنة (60 عامًا) – الذي نقل إلى مستشفى "سوروكا" في بئر السبع بعد إصابته بنوبة قلبية إثر المواجهات مع رجال الشرطة
2006/5/24	أبو تلول	بيتان	حميد العمراني، أب لـ7 أطفال، اثنين منهما معاقين وبحاجة لعناية مستمرة	
		بيت واحد	والدة حميد العمراني، مريضة وسرحت من مستشفى سوروكا قبل عملية الهدم بأيام معدودة	
2006/5/24	وادي السر	بيت واحد	رايقة أبو عايش (30 عاماً)، أرملة وأم لـ8 أطفال، أكبرهم 14 عامًا. توفي زوجها قبل عام إثر نوبة قلبية.	
2006/6/7	بير الحمام	بيتان		

2006/7/3	الأطرش	توزيع أمر هدم لـبيت واحد	يوسف الأطرش	ابنته إناس تعاني من مرض السرطان، وبحاجة لأدوية توضع في البراد للمحافظه على حياتها. في الماضي تقدمت العائلة بالتماس إلى المحكمة العليا لربط بيتها بشبكة الكهرباء، ولكن الالتماس رفض. وتحصل العائلة على بضع ساعات من الكهرباء يومياً من خلال مولد كهرباء.[23]
2006/7/6	صويوين	بيتان	فرحان النباري ويونس النباري	
	اللقية	6 مبان	فارس العبيد	
2006/7/30	الزرنوق	محل واحد لبيع مواد البناء	المحل يعيل 13 عائلة	أصدرت المحكمة قرارا يقضي بهدم المحل حتى 2006/08/14 من قبل صاحبه
2006/7/31	مفرق عتير، قرب قرية الحورة	هدم 5 بيوت	3 مبان من الصفيح مساحة كل واحد منها 25 مترًا مربعًا، تقع بجوار الصناعات العسكرية، ولا يسكنها أحد، تعود ملكيتها للمواطن عايد الكشخر من قرية أم متنان	الوحدة القطرية للتفتيش على البناء، معززة بقوات كبيرة من الشرطة
			مبنى واحد مساحته 80 مترًا مربعًا، تسكنه عائلة صابر مفضي أبو سبيت من قرية بير المشاش	
			مبنى واحد، مساحته 120 مترًا مربعًا لا يسكنه أحد	
2006/8/16	بير هداج	مبنيان	يعودان لناصر أبو بسمة وعودة أبو حبيق، وتبلغ مساحة أحدهما نحو 120 مترًا مربعًا والآخر 200 متر مربع، غير مأهولين	الوحدة القطرية للتفتيش على البناء التابعة لوزارة الداخلية، تحت حراسة قوات كبيرة من الشرطة
	حورة	مبنيان	تعود ملكيتهما للمواطن محمد مريحيل النباري (50)، مساحتهما 180	

[23] راجعوا قصتها في تقرير المؤسسة العربية: "على الهامش 2005: التقرير السنوي لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005" (حزيران 2006)، ص 19.

			مترًا و-100 متر مربع	
2006/8/30	الطويل	6 بيوت	البيوت تعود لكل من: عزام الطلالقة (أب لـ4 أطفال)، وابراهيم الطلالقة (أب لطفلين)، ومحمد علي الطلالقة (أب لـ8 أطفال)، ويوسف مطاوع الطلالقة (أب لـ9 أطفال)، ومحمد مطاوع الطلالقة (أب لـ5 أطفال)، ويونس عزام الطلالقة (أب لـ 6 أطفال)	مفتشو وزارة الداخلية الاسرائيلية، ترافقهم قوة كبيرة من الشرطة وحرس الحدود. عاثت القوة فساداً في أثاث المنازل، وأبقت العائلات تحت أشعة شمس النقب المحرقة. الشاب ياسر عقيل الطلالقة جرح إثر الاعتداء عليه من قبل رجال الشرطة.
2006/9/6	حورة	7 بيوت	تعود ملكيتها لكل من عبد الله أحمد النعامي (38) أب لعشرة أطفال	
			يوسف أحمد النعامي (36) أب لتسعة أطفال – أحد أبنائه محمد (7 سنوات) يعاني من مرض سرطان الدم (اللوكيميا) ويرقد في مستشفى بئر السبع	
			محمد أحمد النعامي (24) أب لسبعة أطفال	
			خليل حماد النعامي (73 عاماً)؛	
			سامي أبو خطاب، أب لسبعة أولاد؛	
			أيوب أبو حبينان (25) أب لثلاثة أطفال – حيث رزق بطفل قبل عملية الهدم بيومين	
			محمد أبو حبينان (73)، وهو أب لأربعة أولاد.	
2006/9/7	السرة	توزيع أوامر هدم لجميع بيوت القرية		

2006/9/14	الفرعة	بيتان	يوسف قبوعة	دائرة أراضي إسرائيل، معززة بعشرات رجال الشرطة. تم اغلاق جميع مداخل القرى، قبل الشروع في عمليات الهدم
			حسين الدرارجة (55 عاماً)، أب لـ8 أبناء	
	أم رتام	بيت واحد	أغمي على صاحب البيت حين شاهد بيته وهو يهدم	
	أم متنان	بيت واحد	مواطن من عائلة أبو عشيبة	
	الرحية	بيت واحد	مواطن من عائلة الهزيل	
2006/9/15	السرة	توزيع أوامر هدم لـ45 بيتاً		
	وادي المشاش	توزيع أوامر هدم لـ30 بيتاً		
2006/10/31	الطويل	3 بيوت		
2006/11/1	الكسيفة	3 بيوت		
2006/11/23	أبو قرينات	توزيع أوامر هدم لـ17 بيتاً ومحالاً تجارية		أصدرت الأوامر بحجة عدم ترخيص الأبنية، إلا انها أتت في الواقع لوجود هذه البيوت على خط انبوب للغاز والذي سيصل من منطقة رمات حوفاف الى ديمونا
	أم رتام			
	قصر السر			
2006/12/6	الطويل	17 بيت	عائلة الطلالقة	بعد هدم البيوت قرر سكان القرية إعادة بنائها من جديد بمساندة متطوعين، وبالفعل تم ذلك. بعد إعادة بنائها جاءت الشرطة في تاريخ 2006/12/21 ووزعت أوامر هدم لتلك البيوت، وسط استعمال العنف تجاه سكان القرية.
2006/12/12	أم متنان	5 بيوت	4 بيوت لعائلة الكشخر	
			بيت واحد للشاب حامد طالب أبو عشيبة (23 عاما)	